

من تراث الإمام

أبي عبد الله السنوسي

رحمه الله تعالى

المنطق المقدمات

الحقائق في تعريفات مصطلحات علم الكلام

العقيدة الصغرى "أم البراهين"

قيدة الوسطى العقيدة الكبرى

اعتنى به

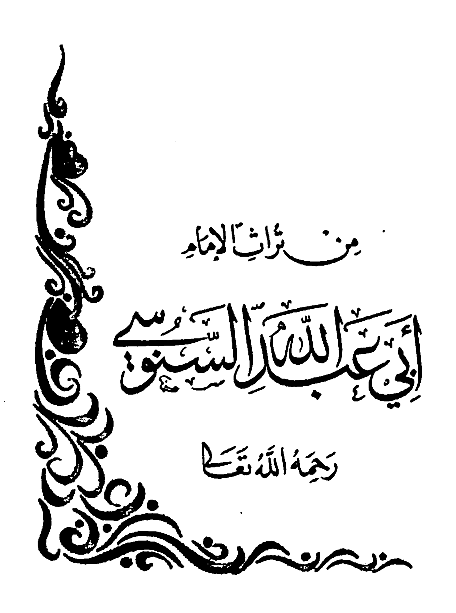
الخادم

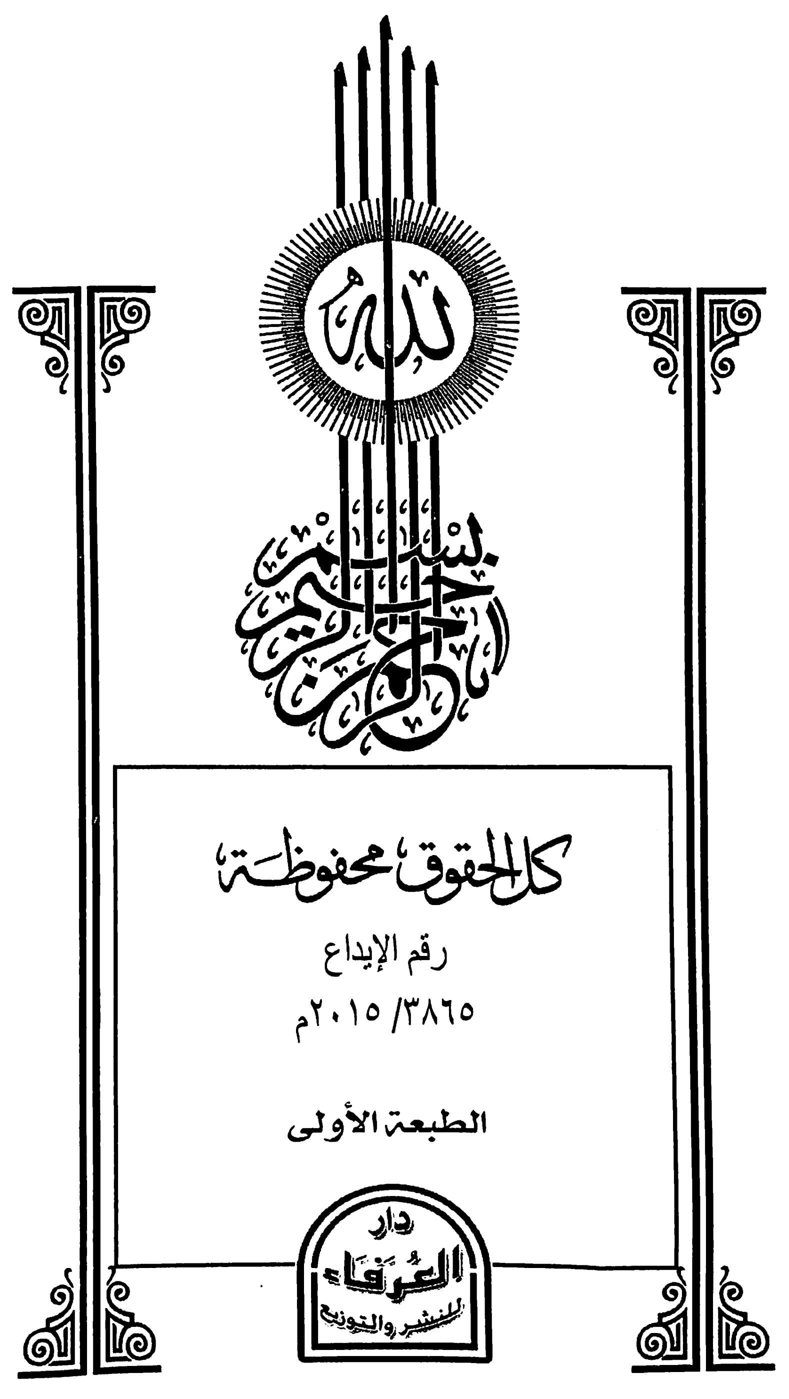
أحمد الشاذلي الأزهري






الكتب النادرة التي تطبع لأول مرة
MAHDE-KHASHLAN K-RABABAH


من تراث الإمام
أبي عبد الله السنوسي
رحمه الله تعالى

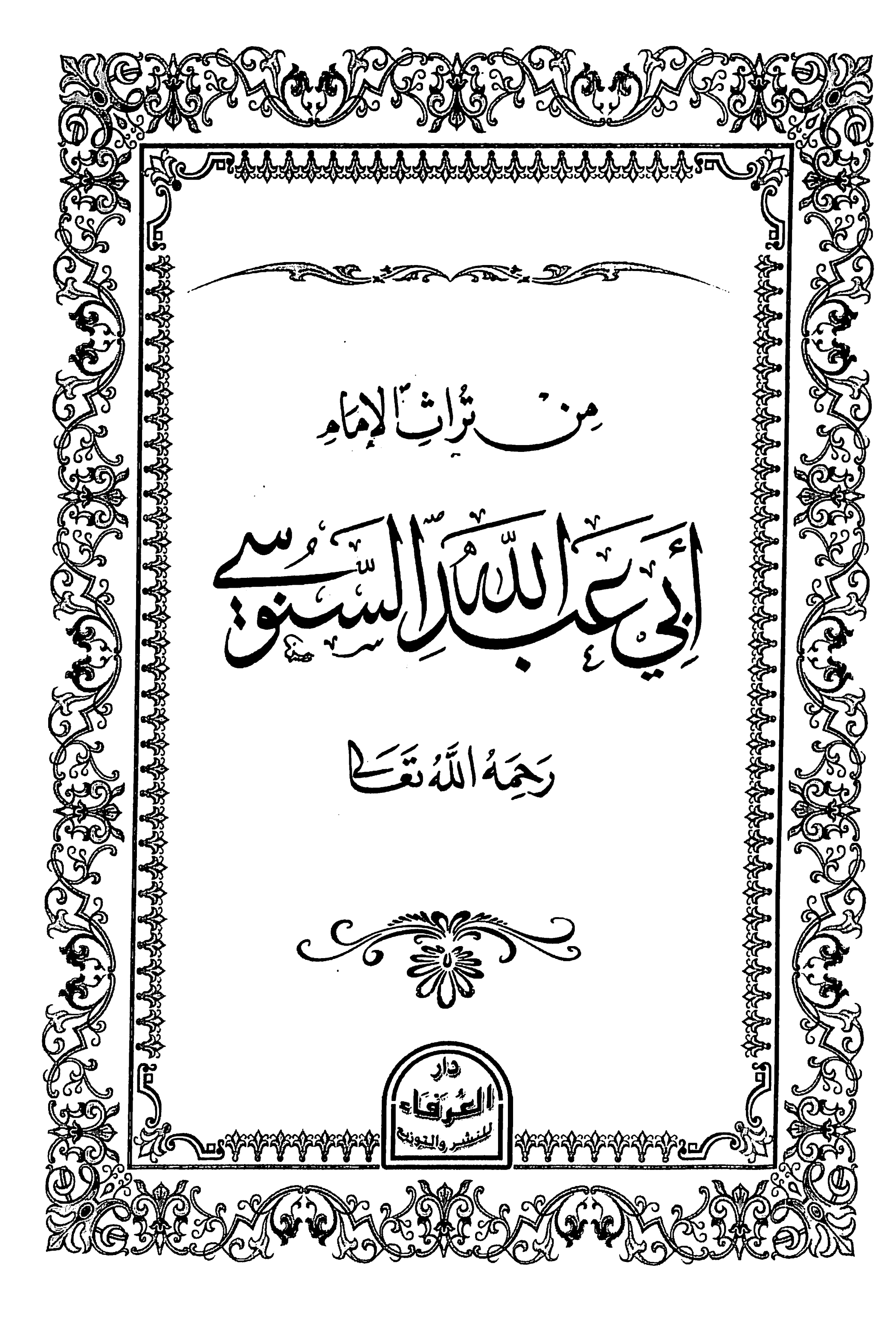


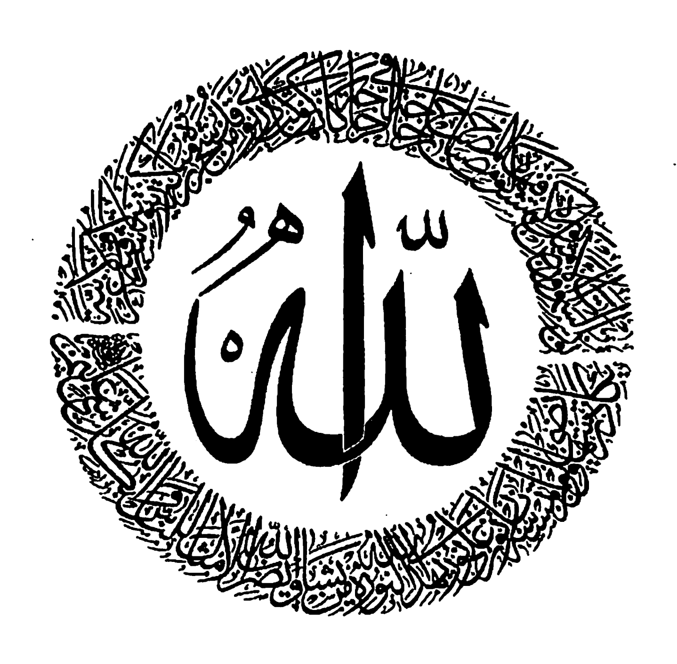
كل الحقوق محفوظة

رقم الإيداع
٣٨٦٥/ ٢٠١٥م

الطبعة الأولى

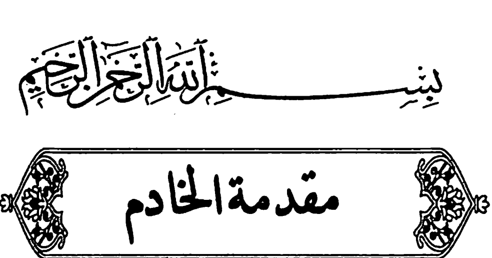
القاهرة/ المقطم/ ش٩/ ق٩١٢٨/ الدور الأول
٠١٠٦٥٨٠٠٥٧٩ـ ٠١١٢٦١١٠٣٣٧ـ ٠٢٢٥٠٨٧٣٤٩


من تراث الإمام
أبي عبد الله السنوسي
رحمه الله تعالى
دار العرفاء للنشر والتوزيع




MAHDE-KHASHLAN K-RABABAH

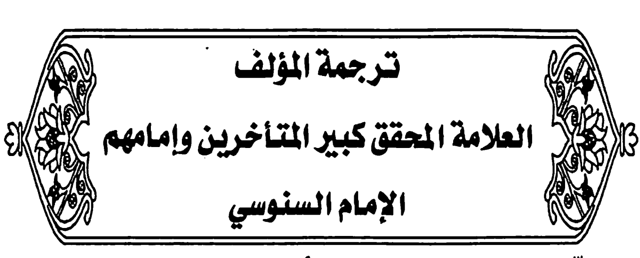




الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين عند مفتتح كل قول وخاتمته.

وبعد: فهذا مجموعُ متون من تراث الإمام السنوسي التي اشتهرت بين طلبة العلم وشيوخه وعليها مدار شروح المتأخرين، قمنا بجمعها في كتاب واحد ليسهل على الطالب مطالعتها وحفظها.


الكتب النادرة التي ترفع الأوراق
MAHDE-KHASHLAN K-RABABAH



ترجمة المؤلف
العلامة المحقق كبير المتأخرين وإمامهم
الإمام السنوسي

هو الإمام العلّامة المحقق محمد بن أبي يعقوب يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي التلمساني المولد، واشتهر رحمه الله بلقبين:

الأول: السنوسي، نسبة لقبيلة بالمغرب «بني سنوس».

والثاني: الحسني نسبة لسيدنا الحسن بن علي أبي طالب، من جهة أمّ أبيه.

كان مولده بعد الثلاثين وثمانمائة.

من مشايخه:

والده رحمه الله.

والعلّامة أبو العباس أحمد بن عبد الله الجزائري الزواوي.

والسيد الشريف أبو الحجاج يوسف بن أبي العباس بن محمد الشريف الحسني، وقد أخذ عنه القراءات.

والعلامة أبي عبد الله محمد بن العباس الأصول والمنطق.

وعن الفقيه محمد بن أحمد بن عيسى الشهير بالجلاب الفقه.

وعن الولي الكبير الصالح الحسن أبركان الراشدي.

وعن الفقيه الحافظ أبي الحسن التالوتي أخيه لأمه.

وعن الإمام الورع الصالح أبي القاسم الكابشي التوحيد.



وعن الإمام الحجة الورع الصالح أبي زيد الثعالبي الصحيحين وغيرهما من كتب الحديث، وأجازه ما يجوز له.

وعنه وعن الإمام العالم العلامة الولي الزاهد الناصح إبراهيم التازي ألبسه الخرقة وحدثه بها عن شيوخه، وروى عنه أشياء كثيرة من المسلسلات وغيرها.

وأخذ عن العالم الأجل الصالح أبي الحسن القلصادي الأندلسي الفرائض والحساب، وأجازه جميع ما يرويه، وغيرهم.

توفي يوم الأحد ثامن عشر جمادى الأخيرة عام خمس وتسعين وثمانمائة.

مؤلفاته: وأما تأليفه، فقال الملالي:

منها: شرحه الكبير على الحوفية المسمّى «المقرِّب المستوفي في شرح فرائض الحَوْفي»، كبير الجرم كثير العلم، ألفه وهو ابن تسعة عشر سنة، ولما وقف عليه شيخه الحسن أبركان تعجب منه وأمره بإخفائه حتى يكمل سنه أربعين سنة لئلا يصاب بالعين، ويقول له: لا نظير له فيما أعلم ودعا لمؤلفه.

وعقيدته الكبرى سماها: «عقيدة أهل التوحيد المخرجة بعون الله من ظلمات الجهل وربقة التقليد المرغمة بفضل الله تعالى أنف كل مبتدع وعنيد» في كراريس من القالب الرباعي أول ما صنفه في الفن، ثم شرحها، ثم الوسطى وشرحها في ثلاثة عشر كراسا.

وهذه العقيدة عليها شرح جيد للشيخ عليش، وعلى شرح السنوسي لها حاشية جليلة القدر للشيخ يس.

٢ - شرح العقيدة الكبرى، المسمى بـ «عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد».

٣ - العقيدة الوسطى.

٤ - شرح العقيدة الوسطى.

ثم الصغرى، الشهيرة بـ «أم البراهين»، وشرحها في ست كراريس «شرح العقيدة الصغرى»، وهي من أجل العقائد، لا تعادلها عقيدة، كما أشار إليه هو في شرحه عليها، قال الشيخ: لا نظير لها فيما علمت تكفي من اقتصر عليها عن سائر العقائد.

وله متن المقدمات وشرحه.

وشرح الأسماء الحسنى.

ومختصرا لصحيح مسلم.

وله شرح على صحيح مسلم اسمه: مكمل إكمال الإكمال.

وشرح إيساغوجي في المنطق.

وشرح قصيدة الحباك في الاصطرلاب.

وشرح جمل الخونجي في المنطق.

وشرح مختصر ابن عرفة.

ومختصر في القراءات السبع.

ونظم في الفرائض.

واختصار رعاية المحاسبي.

ومختصر الروض الأنف للسهيلي لم يكمل.



وشرح المرشدة والدر المنظوم في شرح الآجرومية.

وشرح جواهر العلوم للعضد في علم الكلام على طريقة الحكماء وهو كتاب عجيب جدًا في ذلك إلا أنه صعب متعسر على الفهم جدًا.

ومنها تفسير القرآن إلى قوله وأولئك هم المفلحون، في ثلاثة كراريس، ولم يمكن له التفرغ له.

وتفسير سورة «ص» وما بعدها.

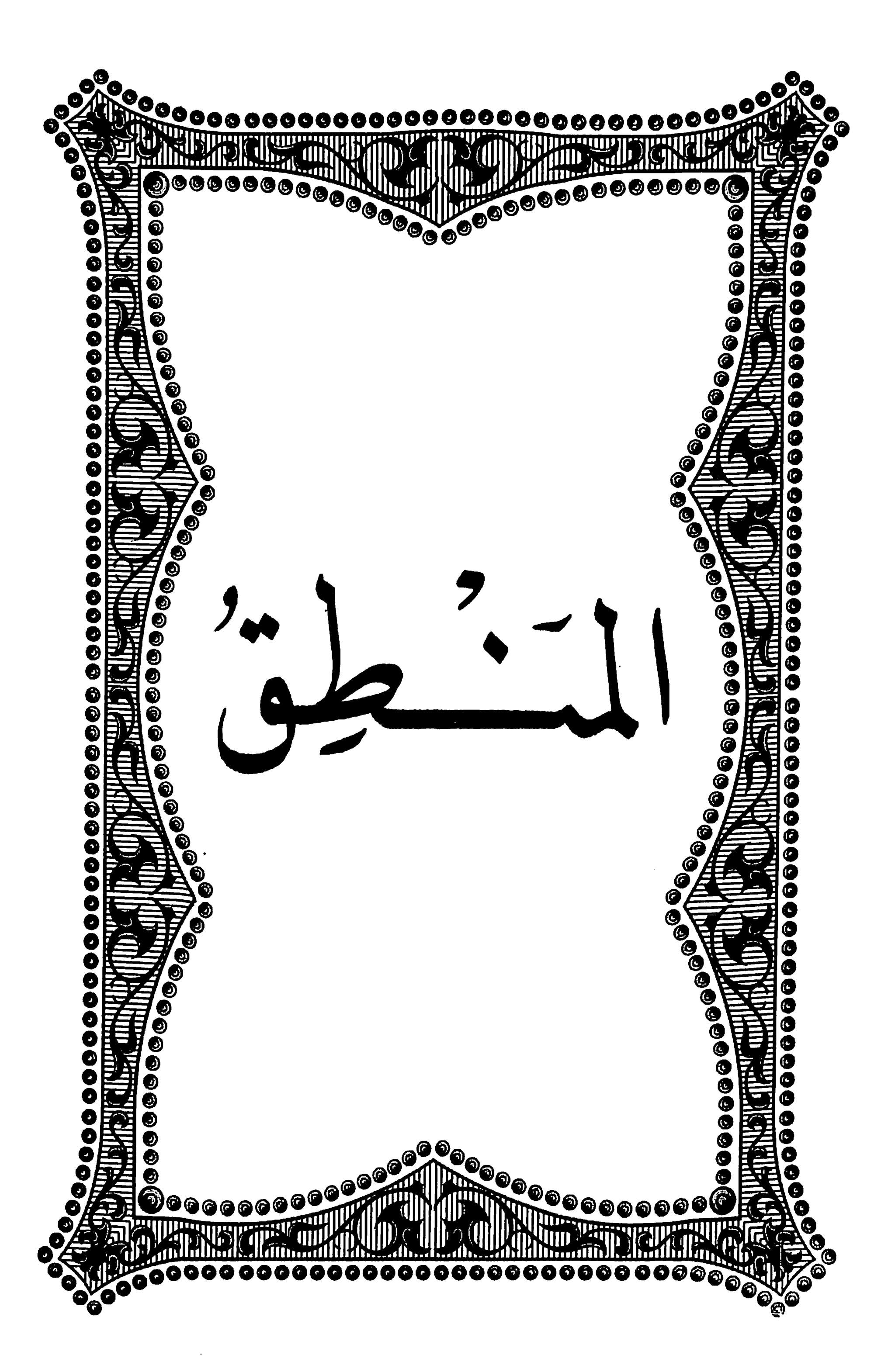
من تلاميذه:

أخذ عنه أعلام، كأبي القاسم الزواوي وابن أبي مدين والشيخ يحيي بن محمد وابن الحاج البيدري، وابن العباس الصغير، وولي الله محمد القلعي وريحانة زمانه، وإبراهيم الجديجي، وابن ملوكة وغيرهم من الفضلاء.

توفي رحمه الله يوم الأحد بعد العصر الثامن عشر من جمادى الآخرة من عام خمسة وتسعين بعد ثمان مائة ٨٩٥ هـ.

وهذه جملة من ترجمته رحمه الله.




المنطق





قال الشيخ الإمام العارف بالله، القطب الرباني، الحجة السالك، قدوة المتقين، عالم المهتدين، العالم العلامة المحقق أبو عبد الله سيدي محمد بن يوسف السنوسي الحسني رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه، وأفاض علينا من بركاته:

الحمد لله الذي أنعم بالعقل والبيان والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث بواضح البينات وقواطع البرهان ورضي الله تعالى عن آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين بإحسان.

وبعد:

فهذه كلمات مختصرة تتضمن معرفة ما يضطر إليه من علم المنطق لتصحيح ما يكتسب به التصورات والتصديقات، وترك كل ما يشوش الفكر مع قلة جدواه، وندور استعماله من قواعد وتفريعات، واللهَ أسأل أن ينفع به، وهو حسبي ونعم الوكيل.

وينحصر المقصود من هذا التأليف في: «التعريفات ومبادئها، والحجج ومبادئها».

[مبادىء التعريفات]

أمّا مبادىء التّعريفات:

فاعلم أولًا: أنّ الدلالة: فَهْمُ أمرٍ من أمرٍ، وقيل: هي كَوْنُ أمرٍ بحيث يفهم منه أمرٌ، فُهِمَ أو لم يُفْهَم.

والدّالُ ينقسم إلى: لفظٍ، وغيرِه، ودِلالةُ كلٍّ منهما تنقسم إلى ثلاثة: دلالة وضعية، وعقلية، وطبيعية.

فمثال دلالة «غير اللفظ وضعًا»: دلالة الإشارة المخصوصة - مثلًا - على معنى نعم، أو لا.

ومثال «دلالته عقلًا»: دلالة التغير - مثلًا - على الحدوث.

ومثال «دلالته طبعًا»: دلالة الحمرة - مثلًا - على الخجل.

ومثال «دلالة اللفظ وضعًا»: دلالة الرجل -مثلًا- على الذكر، والمرأة على الأنثى.

ومثال «دلالته عقلًا»: دلالته[1] -مثلًا- على جرم يقوم به؛ لاستحالة قيام اللفظ بنفسه[2].

---

(١) أي: دلالة اللفظ عقلًا.

(٢) يعني: لأن اللفظ عرض، والعرض يستحيل أن يقوم بنفسه، وإنما يقوم بالجرم.
واعلم أن هذه الدلالة العقلية للفظ ليست خاصة بلفظ دون لفظ فكل لفظ ثابتة له هذه الدلالة، فهي مشتركة بين جميع الألفاظ، بل وبين سائر الأصوات وإن لم تكن ألفاظًا، بخلاف الدلالة الطبيعية والوضعية للألفاظ فإنهما مختصان ببعض الألفاظ دون بعض.

ومثال «دلالته طبعًا»: دلالة الصراخ الضروري - مثلًا - على مصيبة نزلت بالصارخ.

فهذه ستة أقسام، المعتبر منها في علم المنطق قسم واحد: وهو «دلالة اللفظ الوضعية».

وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١ - **دلالة مطابقة:** وهي دلالة اللفظ على المعنى الذي وضِعَ له، كدلالة لفظ الأربعة - مثلًا - على ضعف الاثنين.

٢ - **ودلالة تضمن:** وهي دلالة اللفظ على جزء مسماه إن كان مركبًا، كدلالة الأربعة على اثنين نصفها، أو واحد ربعها، أو ثلاثة ثلاثة أرباعها.

٣ - **ودلالة التزام:** وهي دلالة اللفظ على خارج عن مسماه، لازم له لزومًا ذهنيًا بيِّنًا.

والمراد باللزوم البيِّن: أن يكون المسمى كلما فُهِمَ من اللّفظِ فُهِمَ ذِهنًا لازمُه.

سواء لَازَمَ في الخارج كالزوجية المفهومة ذهنًا من الأربعة، وهو اللازمُ المطلقُ.

أو لم يُلَازِم كالبصر المفهوم ذِهنًا من العمى.

فإنْ لَازَمَ في الخارج عن الذهن فقط، كالسواد للغراب لم يطلق في علم المنطق على فَهمه من اللفظ الموضوع لملزومه: دلالة التزام.

وفي كون اللزوم الذهني شرطًا في دلالة الالتزام أو سببًا، قولان: للأكثر وابن

الحُباب[1] بناء على أن الدلالة الفهم أو الحيثية.

ثم اللفظ ينقسم إلى:

مركب: وهو ما دل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة.

وإلى مفرد: وهو ما ليس كذلك.

وهو مشترك إن تعدد مسماه، كعين.

ومتحد إن اتحد، كإنسان ورجل.

والمفرد إما:

- كلي: إن لم يمنع تصوره من صدقه على كثيرين، كإنسان، وحيوان، وهو:

متواطىء إن استوى في أفراده، كالمثالين.

ومشكّك إن اختلف فيها، كالبياض والنور.

- وإما جزئي إن منع، كزيد وعمرو، ويسمى هذا جزئيًّا حقيقيًّا.

وهو:

- إما علم شخص إن تشخص مسماه خارجًا، كزيد.

- وإما علم جنس إن تشخص مسماه ذهنًا، كأسامة.

ويطلق الجزئي أيضًا على كل ما اندرج تحت كلي، ويسمى هذا جزئيًّا إضافيًّا، وهو أعم مطلقًا من الجزئي الحقيقي.

---

(١) بضم الحاء، وبباءين موحدتين، بينهما ألف.

[الكليات الخمس]

والكلي ينقسم إلى خمسة أقسام: الجنس، والنوع، والفصل، والخاصة، والعرض العام.

مبادئ التصورات

[مبادئ التعريفات]

فالجنس: هو ما صدق في جواب (ما هو؟) على كثيرين مختلفين بالحقيقة، كحيوان.

والنوع: ما صدق في جواب (ما هو؟) على كثيرين متفقين في الحقيقة كإنسان، وهذا هو النوع الحقيقي.

والنوع الإضافي: فهو الكلي المقول على كثيرين في جواب (ما هو؟) المندرج تحت جنس.

- وبينه وبين النوع الحقيقي عموم وخصوص من وجه، يجتمعان في النوع السافل، وينفرد النوع الحقيقي في النوع البسيط، وينفرد النوع الإضافي في الجنس السافل والمتوسط.

والفصل: جزء الماهية الصادق عليها في جواب (أي ما هو)، كالناطق باعتبار ماهية الإنسان.

وإن شئت قلت: هو الكلي المقول على الماهية في جواب (أي ما هو؟) قولا ذاتيًا.

والخاصة: الكلي الخارج عن الماهية الخاص به، كالضاحك للإنسان.

وإن شئت قلت: هو الكلي المقول على الماهية في جواب (أي ما هو؟) قولا عرضياً.

والعرض العام: الكلي الخارج عن الماهية الصادق عليها وعلى غيرها، كالتحرك للإنسان.

وكل من الخاصة والعرض العام: إما شامل، أو غير شامل، وكل منهما: إما لازم، أو مفارق.

فصل: مقاصد التصورات

[المعرفات، أو القول الشارح]

المعرِّف للحقيقة: ما معرفته سبب لمعرفة تلك الحقيقة، فلابد أن يكون غيرها، وسابقًا في المعرفة عليها، وأجلى منها، ومساويا لها، لا أعم منها، ولا أخص، وإلا كان غير مطرد، أو غير منعكس.

أقسام المعرّف

وينقسم إلى أربعة أقسام:

- حد تام.
- وحد ناقص.
- ورسم تام.
- ورسم ناقص.

فالحد التام: هو المركب من جنس الحقيقة وفصلها القريبين، كـ «الحيوان الناطق» في تعريف «الإنسان».

والحد الناقص: ما كان التعريف فيه بالفصل وحده، أو بالفصل مع الجنس البعيد، كـ تعريف «الإنسان» بـ «الجسم الناطق».

والرسم التام: هو المركب من الجنس القريب والخاصة الشاملة اللازمة، كـ تعريف «الإنسان» بـ «الحيوان الضاحك».

والرسم الناقص: ما كان التعريف فيه بالخاصة وحدها، أو بالخاصة مع الجنس البعيد، كـ تعريف «الإنسان» بـ «الجسم الضاحك».

فصل:

في مبادئ التصديقات [مبادئ الحجج]

فصل: القضايا وأحكامها

القضية: اللفظ المركب المحتمل بالنظر إلى ذاته فقط الصدق والكذب.

وتنقسم إلى: حملية، وشرطية.

فالحملية: ما تركبت من مفردين، أو ما في قوتهما، كقولك: «زيد قائم، وزيد قام أبوه».

والشرطية: ما تركبت من قضيتين، وهي تنقسم إلى: شرطية متصلة، وشرطية منفصلة.

فالمتصلة: ما حكم فيها بصحبة إحدى القضيتين للأخرى، وتسمى «لزومية» إن كانت الصحبة لموجِب، ككون إحدى القضيتين سبباً للأخرى، أو مُسببة عنها، أو اشتركا في سببٍ واحد.

كقولك: «إن كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود»، وعكسه.

وكقولك: «إن كان النهار موجودًا، فالكواكب خفية».

وإن كانت الصحبة بين القضيتين في الصدق بغير موجِب، سميت: «اتفاقية»، كقولك: «إن كانت الشمس طالعة، كان الإنسان ناطقًا»، ويسمى الشرط فيهما: مقدمًا، والجزاء تاليًا.

والمنفصلة: ما حكم فيها بالتنافر بين قضيتين، فإن كان في الصدق والكذب معا سميت: «منفصلة حقيقة»، وهي مركبة من النقيضين، كقولك: «إما أن يكون الموجود قديمًا، وإما أن يكون ليس قديمًا»، أو مما يساوي النقيضين، كقولك: «إما أن يكون الموجود قديمًا، وإما أن يكون حادثًا».

وإن كان التنافر بين القضيتين في الصدق فقط سميت: «مانعة جمع»، وهي مركبة من قضية والأخص من نقيضها، كقولك: «إما أن يكون الجسم أبيض، وإما أن يكون أسود».

وإن كان التنافر في الكذب فقط سميت «مانعة خلو»، وهي مركبة من قضية والأعم من نقيضها.

كقولك: «إما أن يكون الجسم غير أبيض، وإما أن يكون غير أسود».

وقد تفسر مانعة الجمع ومانعة الخلو بتفسير أعم مما ذكر، وهو أن مانعة الجمع هي التي لا يجتمع طرفاها على الصدق، اجتمع طرفاها على الكذب أم لا، ومانعة الخلو بالعكس، فتصدق كل واحدة منها بهذا التفسير الأعم على الحقيقية، وهما منافيان لها بالتفسير الأخص.

أجزاء القضية الحملية

والقضية الحملية لابد فيها من:

- محكوم عليه، ويسمى: «موضوعًا».

- ومن محكوم به، ويسمى: «محمولًا».

- ولابد من نسبة بينهما، ويسمى اللفظ الدال عليها: «رابطة».

- وتسمى كيفية النسبة بالضرورة، أو بالدوام مطلقين، أو مقيدين بغير المحمول، أو بمقابليهما كذلك مادة، ويسمى اللفظ الدال عليها: «جهة».

ثم القضية الحملية إن كان موضوعها جزئيًّا سميت: «شخصية ومخصوصة»، موجبةً كانت، أو سالبةً.

كقولك: «زيد قائم، وعمرو ليس بضاحك».

وإن كان موضوعها كليًّا، وقرن بما يدل على تعميم الحكم أو تبعيضه سميت: «مسورة ومحصورة»، موجبة كانت فيهما، أو سالبة.

وإن لم يقرن موضوعها بما يدل على التعميم والتبعيض سميت: «مهملة» وهي أيضًا: موجبة، وسالبة.

القضية المنحرفة[1] وأنواعها

وإن قرن السور بالمحمول أو بالجزئي سميت: «منحرفة»، وتكذب مهما أثبتت للجزئي أفرادًا، أو حكمت باجتماع أفراد في فرد واحد، وإلا فكغيرها.

وما اعتبر في صدق عنوانها وجود موضوعها في أحد الأزمنة الثلاثة تسمى: «قضية خارجية».

وما اعتبر فيها تقدير وجوده وإن لم يوجد في زمان من الأزمنة الثلاثة تسمى: «قضية حقيقية».

وبينها وبين الخارجية عموم وخصوص من وجه، إذا كانتا موجبتين كليتين أو جزئيتين سالبتين.

فإن كانتا موجبتين جزئيتين، فالحقيقية أعم مطلقًا من الخارجية.

وإن كانتا سالبتين كليتين، فالخارجية أعم مطلقًا من الحقيقية، فهذا حكم الاتجاه بينهما في الكيف والحكم.

فإن اختلفتا فيهما أو في أحدهما، فالكلية الموجبة الحقيقية أعم من وجه من سائر المحصورات الخارجية، ومثلها الجزئية السالبة الحقيقية، فهما إذا أعم من جميع المحصورات الخارجية من وجه.

والسالبة الكلية الحقيقية أخص من السالبة الجزئية الخارجية؛ لأنها أخص من سالبتها الكلية، وهي مباينة للموجبتين الخارجيتين.

---

(١) إنما سميت منحرفة؛ لانحراف السور فيها عن موضعه اللائق به.

والجزئية الموجبة الحقيقية أعم من مخالفتها الخارجية من وجه، إلا الكلية الموجبة الخارجية، فهي أعم منها مطلقًا.

القضية الذهنية

وقد تؤخذ القضية باعتبار الوجود الذهني، كقولنا: «شريك الإله ممتنع»، فهي قسم ثالث ليست بحقيقية ولا خارجية.

السور وأنواعه:

وسور الكلية الموجبة في الجميع: «كل وجميع، وما في معناهما».

كقولك: «كل جرم متغير، وجميع المتغير حادث».

وسور السلب الكلي: «لا شيء، ولا واحد، وما في معناهما».

كقولك: «لا شيء من الجرم بقديم، ولا واحد من الجائز بغني عن الفاعل، ونحوه ما في الحديث «لا شخصَ أغير من الله».

وسور الإيجاب الجزئي: «بعض، وواحد»، كقولك: «بعض الذات جرم، وواحد من الصفات عرض».

وسور السلب الجزئي: «ليس كل، وبعض ليس، وليس بعض».

كقولك: «ليس كل حيوان إنسانًا، وبعض الحيوان ليس إنسانًا، وليس بعض الحيوان إنسانًا»، وقد يستعمل هذا الأخير في السلب الكلي، كقولك: «ليس بعض الحيوان حجرًا» أي: «لا شيء من أبعاضه بحجر»، فهذه قضايا ثمانية.

العدول والتحصيل في القضايا

وكل واحدة منها: إما محصلة، أو معدولة، فالمجموع «ستة عشر» قضية.

وحقيقة التحصيل: أن يكون المحمول، وهو ما بعد الرابطة ليس سلبيًا.

والعدول: أن يكون سلبيًا.

والموجبة سواء كانت محصلة أو معدولة تقتضي وجود الموضوع، والسالبة فيهما لا تقتضيه، ومن ثم كانت الشخصيتان إذا اختلفتا في الكيف، وتوافقتا في التحصيل والعدول تناقضتا وبالعكس تعاندتا في الصدق موجبتين، وفي الكذب سالبتين، وإن اختلفتا فيهما كانت الموجبة أخص من السالبة.

أنواع القضايا

وأما الشرطيات: فهي كالحمليات:

تكون مخصوصة: وهي أن يخص فيها اللزوم أو العناد بحالة معينة، أو زمن معين، كقولنا: «إن جئتني اليوم ماشيًا، أو راكبًا أكرمتك»، أو كقولنا: «إما أن تكون إذا كنت حيًا عالمًا أو جاهلًا».

وغير مخصوصة: وهي ما لم يخص فيها اللزوم أو العناد بذلك، وتكون مهملة ومسورة، كلية وجزئية، موجبات بإثبات اللزوم أو العناد، وسالبات برفعهما.



السور وأنواعه في القضايا الشرطية

وسور الإيجاب الكلي في المتصلة: «كلما، ومهما».

وفي المنفصلة: «دائمًا».

وسور السلب الكلي فيهما: «ليس ألبتة».

وسور الإيجاب الجزئي: «قد يكون».

وسور السلب الجزئي: «ليس كلما، وليس دائمًا، وقد لا يكون».

والإهمال بإطلاق: «إن ولو وإذا» في المتصلة، ولفظة «إما» في المنفصلة.

كقولك في الموجبة المتصلة: «إذا كان الشيء حيوانًا كانا إنسانًا».

وفي السالبة: «ليس إذا كان الشيء حيوانًا كان إنسانًا».

وكقولك في الموجبة المنفصلة: «إما أن يكون الشيء حيوانًا، وإما أن لا يكون إنسانًا».

وفي سالبتها: «ليس إما أن يكون الشيء حيوانًا، وإما أن لا يكون إنسانًا».



فصلٌ في أحكام التناقض

التناقض في القضايا: هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب على وجه يقتضي لمجرد ذلك الاختلاف لزوم صدق إحداهما وكذب الأخرى.

فإن كانت القضية مخصوصة كان نقيضها: القضية التي تخالفها في كيفها من إيجاب أو سلب، وتتحد معها فيما سوى ذلك من الطرفين والزمان والمكان والشرط والكل والجزء والقوة والفعل والإضافة.

وإن كانت مسورة أو ما في قوتها شرط مع ذلك في نقيضها: أن يخالفها في كمها، فإذا كانت إحداهما كلية كانت الأخرى جزئية.

وإن كانت المسورة موجّهة شرط مع ذلك: أن يخالفها في جهتها، فيقابل الضرورة والإمكان والدوام الإطلاق والدوام بحسب الوصف التخصيص بحين من أحيانه، فنقيض المخصوصة الموجبة: مخصوصة سالبة وبالعكس، ونقيض الكلية الموجبة: جزئية سالبة وبالعكس، ونقيض الكلية السالبة: جزئية موجبة وبالعكس، ونقيض المهملة موجبة وسالبة: نقيض جزئيتهما.

ونقيض الضرورية المطلقة: ممكنة عامة، ونقيض الدائمة المطلقة: مطلقة عامة، ونقيض المشروطة العامة: ممكنة حينية، ونقيض العرفية العامة: مطلقة حينية، ونقيض الوقتية المطلقة: ممكنة وقتية، ونقيض المنتشرة المطلقة: ممكنة دائمة.

وما تركب من موجهتين فنقيضهما: منفصلة مانعة خلو مركبة من نقيضيهما بشرط تقييد موضوع الثانية من المركبة الجزئية، بحكم محمولها من الأولى، وبالعكس في جميع هذه الموجهات.

العكس وأنواعه

وأمّا العكس فثلاثة أقسام: عكس مستوي، وعكسُ نقيض موافقُ، وعكسُ نقيض مخالفُ.

فالعكس المستوي: هو تبديل كلّ واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بعين الآخر، مع بقاء الكيف والصدق على وجه اللّزوم.

وعكس النقيض الموافق: تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الآخر، مع بقاء الكيف والصدق على وجه اللّزوم.

وعكس النقيض المخالف: تبديل الطرف الأول من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني، والثاني بعين الأول مع بقاء الصدق، دون الكيف على وجه اللّزوم.

ويطلق العكس أيضًا بالاشتراك العرفي: على نفس القضية المنعكس إليها.

فعكس القضايا الموجبات، وهي أربع بالعكس المستوي، حمليةً كانت أو شرطية متصلة جزئية موجبة.

وعكس المخصوصة السالبة، والكلية السالبة كأنفسهما.

والجزئية السالبة، والمهملة السالبة لا عكس لهما.

وهذا حكم العكس باعتبار الكم والكيف، وأما حكمه باعتبار الجهة في الحمليات، فالممكنتان العامة والخاصة تنعكسان موجبتين إلى ممكنة عامة، وموجبات غيرهما تنعكس إلى مطلقة عامة.

وأما السالبة فإن كانت عامة بحسب الأزمنة والأفراد انعكست كنفسها، وإلا لم تنعكس أصلا، إلا المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة، والجزئيتين فإنهما تنعكسان كأنفسهما كالكليتين.

وحكم الموجبة في عكس النقيض الموافق والمخالف حكم السالبة في العكس المستوي، وحكم السالبة فيهما حكم الموجبة فيه.

واعلم أن هذه العكوسات لوازم للقضايا كانت حملية أو شرطية متصلة، وللمتصلة لوازم أخر غير العكس، فتستلزم المتصلة الموجبة اللزومية المتعددة التالي متصلات بعدد أجزاء التالي؛ لأن جزء التالي لازم له، والتالي لازم للمقدم، ولازم اللازم لازم، ولا تعدد لها بعدد أجزاء المقدم إن كانت كلية؛ لأن جزءه ليس ملزوما له، وتتعدد الاتفاقية الموجبة بعدد أجزاء كل واحد من طرفيها، والمنفصلة الموجبة مثلها باعتبار منع الخلو، لا باعتبار منع الجمع، والسالبة على العكس في الجميع.

وتستلزم المتصلة أيضًا متصلة تماثلها في المقدم والكم وتناقضها في التالي والكيف.

وتستلزم منفصلة مانعة جمع من عين مقدمها ونقيض تاليها، ومانعة خلو من نقيض مقدمها وعين تاليها، وهما مستلزمتان لمتصلتين كذلك.

وتستلزم المنفصلة الحقيقية متصلات أربعًا: تتركب من عين أحد طرفيها ونقيض الآخر، ومن نقيض أحدهما وعين الاخر.

وتستلزم موجبة كل متصلة ومنفصلة سوالب غيرها، مركبات من جزئيها من غير عكس؛ وكل واحدة من مانعة الجمع ومانعة الخلو، تستلزم الأخرى مركبة من

نقيض جزئيها.

واعلم أن الكلية الموجبة المتصلة، متى صدقت ومقدمها جزئي، صدقت وهو كلي، ومتى صدقت وتاليها كلي صدقت وهو جزئي، والسالبة الجزئية على العكس.

وأما الجزئية الموجبة فمتى صدقت وأحد طرفيها كلي، صدقت وهو جزئي، والسالبة الكلية على العكس.

فصل: مقاصد التصديقات [القياس]

القياس: قول مؤلف من تصديقين متى سلما لزم لذاتهما تصديق آخر، يسمى قبل الشروع في الاستدلال: «دعوى»، وعنده: «مطلوباً»، وبعده: «نتيجة».

وهو ينقسم إلى: اقتراني، واستثنائي.

فالاستثنائي: ما ذكرت فيه النتيجة بالفعل، أو نقيضها.

والاقتراني: ما لم تذكر فيه كذلك.

تركيب القياس الاقتراني وأشكاله

وهو مركب من مقدمتين:

- طرف إحدى مقدمتيه أصغر المطلوب، وهو موضوعه إن كانت حملية، ومقدّمه إن كانت شرطية، وتسمى هذه المقدمة: «صغرى».

- وطرف المقدمة الأخرى: أكبر المطلوب، وهو محموله إن كانت حملية، وتاليها إن كانت شرطية، وتسمى هذه المقدمة: «كبرى».

- وتشترك في ثالث يسمى: الوسط، وتسمى المقدمتان باعتبار هيئة الوسط مع

الأصغر والأكبر: «شكلًا».

فإن كان محمولًا أو تاليًا في الصغرى، وموضوعًا أو مقدمًا في الكبرى، فهو الشكل الأول، وعكسه الشكل الرابع.

وإن كان محمولًا أو تاليًا فيهما فهو الشكل الثاني، وعكسه الشكل الثالث.

وتسمى المقدمتان باعتبار كمهما وكيفهما: ضَرْبًا وقرينة، فالمقدر في كل شكل ستة عشر ضربًا:

أمّا الشكل الأول: فشرط إنتاجه: إيجاب صغراه؛ ليندرج الأصغر تحت حكم الأوسط، وكلية كبراه، وإلا جاز كون ما ثبت له الأكبر غير الأصغر.

فضروبه المنتجة أربعة:

- كلية موجبة، مع مثلها، ينتج: كلية موجبة.
- ......، ومع سالبة كلية، ينتج: سالبة كلية.
- وجزئية موجبة، مع كلية موجبة، ينتج: جزئية موجبة.
- ....، ومع سالبة كلية، ينتج: جزئية سالبة.

واعلم أن ضابط إيجاب النتيجة في كل شكل: إيجاب المقدمتين معًا، وضابط كليتهما: عموم وضع الأصغر بالفعل أو بالقوة، أي: في عكس الصغرى.

وأمّا الشكل الثاني:

فشرط إنتاجه: اختلاف كيف مقدمتيه، وكلية كبراه؛ لأن وجه إنتاجه: أن الأصغر والأكبر تباينا في لازم واحد، فيلزم تباين أحدهما للآخر، ولا يحصل هذا إلا بمجموع الشرطين؛ إذ لو لم يختلفا في الكيف لما لزم تباين الأصغر والأكبر،

ولا توافقهما لجواز اشتراك المتوافقين والمتباينين في لازم إيجابي وسلبي، ولو لم تكن الكبرى كلية لما لزم التباين في اللوازم.

فضروبه المنتجة أربعة:

الصغرى كلية موجبة، مع كلية سالبة، وعكسه ينتجان: سالبة كلية.

والصغرى جزئية موجبة مع سالبة كلية، وجزئية سالبة مع موجبة كلية، ينتجان: جزئية سالبة.

وأما الشكل الثالث: فشرط إنتاجه: إيجاب صغراه وكلية إحداهما، وإلا جاز عدم التقاء الأكبر بالأصغر، ولا ينتج إلا الجزئية؛ لجواز كون الأوسط أخص من الأصغر ومساويا للأكبر، أو مندرجًا معه تحت الأصغر فيلزم فيهما أن يكون الأصغر أعم من الأكبر، وأخصر من هذا أن تقول: لجواز كون الأصغر أعم من الأكبر.

فضروبه المنتجة ستة:

الصغرى كلية موجبة مع مثلها، أو مع جزئية موجبة، ينتجان: جزئية موجبة.

ومع سالبة كلية أو جزئية، ينتجان: جزئية سالبة.

وجزئية موجبة مع كلية موجبة، ينتج: جزئية موجبة.

ومع كلية سالبة، ينتج: جزئية سالبة.

وأما الشكل الرابع: فشرط إنتاجه: أن لا يجتمع في مقدمتيه أو إحداهما خستان من جنس واحد، أو من جنسين - أعني: جنس الكم والكيف - إلا إذا كانت الصغرى جزئية موجبة، فلا ينتج إلا مع السالبة الكلية، وخسة الكم: الجزئية،

وخسة الكيف: السلب.

فضروبه المنتجة خمسة:

كلية موجبة مع مثلها، أو مع جزئية موجبة ينتجان: جزئية موجبة؛ لجواز كون الأصغر أعم من الأوسط المساوي للأكبر فيكون حينئذ الأصغر أعم من الأكبر.

وسالبة كلية مع كلية موجبة، ينتج: سالبة كلية؛ لرده إلى الأول بتبديل المقدمتين، وعكس النتيجة، وعكسه ينتج سالبة جزئية؛ لجواز كون الأصغر أعم من الأوسط المندرج مع الأكبر تحت الأصغر فيلزم أيضا أن يكون الأصغر أعم من الأكبر.

وموجبة جزئية مع سالبة كلية ينتج جزئية سالبة؛ لرده إلى الأول بعكس المقدمتين.

وقيّد بعضهم عقم الكلية الموجبة مع الجزئية السالبة صغرى أو كبرى بما إذا كانت الجزئية السالبة لا تنعكس، أما إذا انعكست كالخاصتين فإنها تنتج لرد الضرب حينئذ، بعكس الجزئية السالبة فيه إذا كانت صغرى للثاني، وإذا كانت كبرى للثالث وهو ظاهر.

واعلم أن هذه الشروط التي ذكرناها للأشكال الأربعة إنما هي باعتبار كمها وكيفها، أما إذا اعتبرت فيها الجهات وتركيباتها، وهو المعبّر عنه بالاختلاطات فلها شروط زائدة على ما تقدم، ولنعرض عن ذكرها؛ لما فيها من الطول والتشعيب على المبتدئ مع قلة الاستعمال.

القياس الاقتراني الشرطي

وأما القياس المركب من المنفصلات، فلابد فيه من أخذ المتصلات لوازم الصغرى وتركيبها مع المتصلات لوازم الكبرى، فما أنتجه ذلك التركيب في كل شكل من الأشكال الأربعة فهو نتيجة المنفصلتين؛ لأن لازم اللازم لازم.

وهذا الحكم في القياس المركب من المتصلات مع المنفصلات أن تنظر لوازم المنفصلات مع المتصلات، فنتيجة ذلك التركيب هي نتيجة الأصل.

وهذا كله إن كان أحد طرفي الشرطية وسطا برمته، وهو المسمى بالجزء التام، أما إذا كان الوسط جزء ذلك الطرف، وهو المسمى بالجزء غير التام فلإنتاجه شروط غير ما تقدم، ولنعرض عن الكلام فيه أيضًا كما أعرضنا على الاختلاطات لكثرة تشعبه وندور استعماله وقلة فائدته.

القياس الاستثنائي

وأما القياس الاستثنائي فلابد أن تكون المقدمة الأولى فيه شرطية، وهي الكبرى، فإن كانت متصلة فشرط إنتاجه: أن تكون موجبة كلية لزومية، وأن تكون الاستثنائية وهي الصغرى حكمت بثبوت المقدم أو بنفي التالي.

وإن كانت الشرطية منفصلة حقيقية فلابد أن تكون موجبة كلية عنادية، وأن تكون مركبة من شيء ومساو لنقيضه؛ إذ لو كانت مركبة من الشيء وعين نقيضه لم يفد الانتاج؛ لأن النتيجة حينئذ تصير عين الاستثنائية، وتلزم فيه المصادرة عن المطلوب، والنتائج في هذا القياس أربعة أصناف:

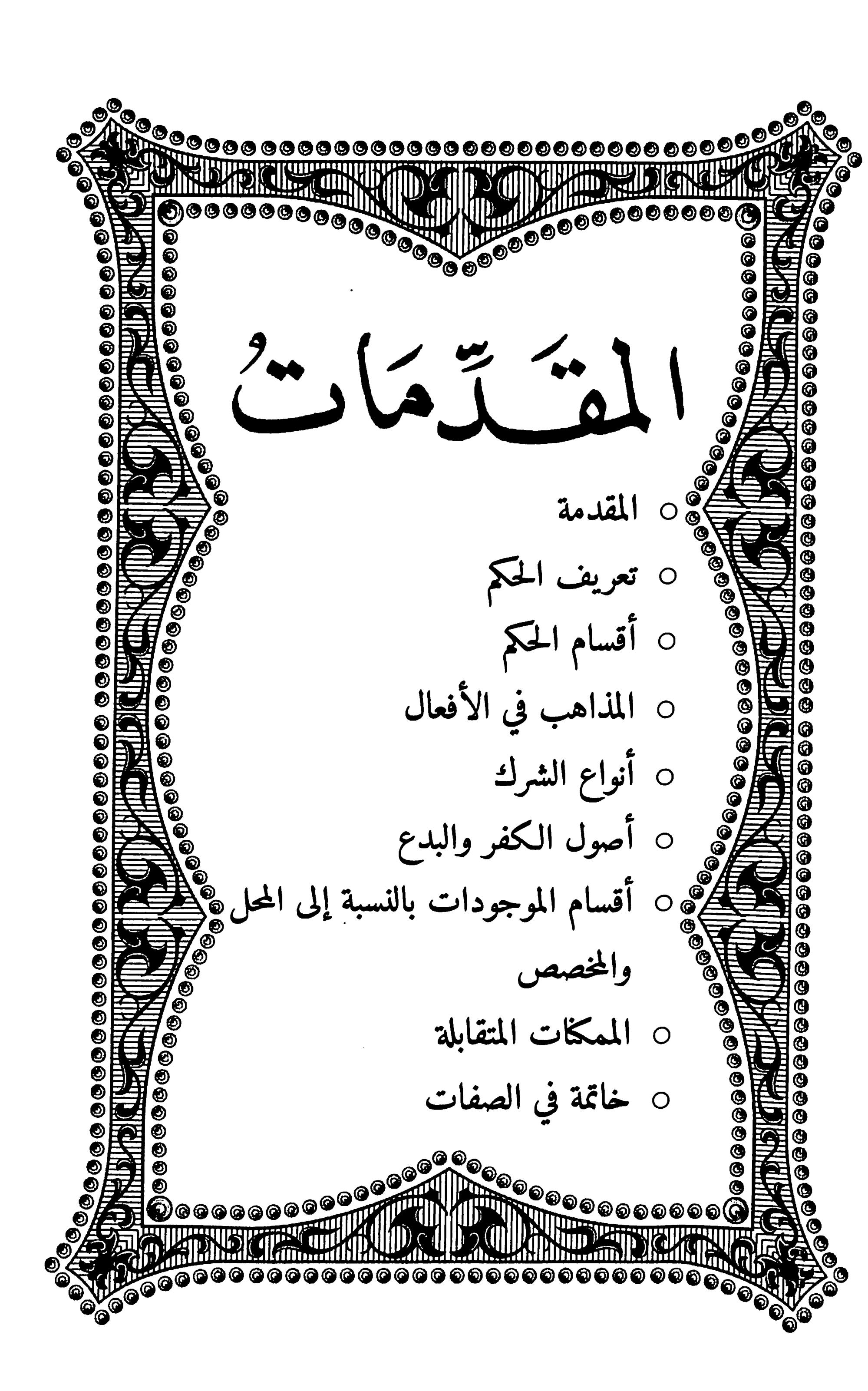
اثنان في وضع الاستثنائية لأحد الطرفين، واثنان في رفعها لأحدهما.

وإن كانت الشرطية مانعة جمع أنتجت الأولين.

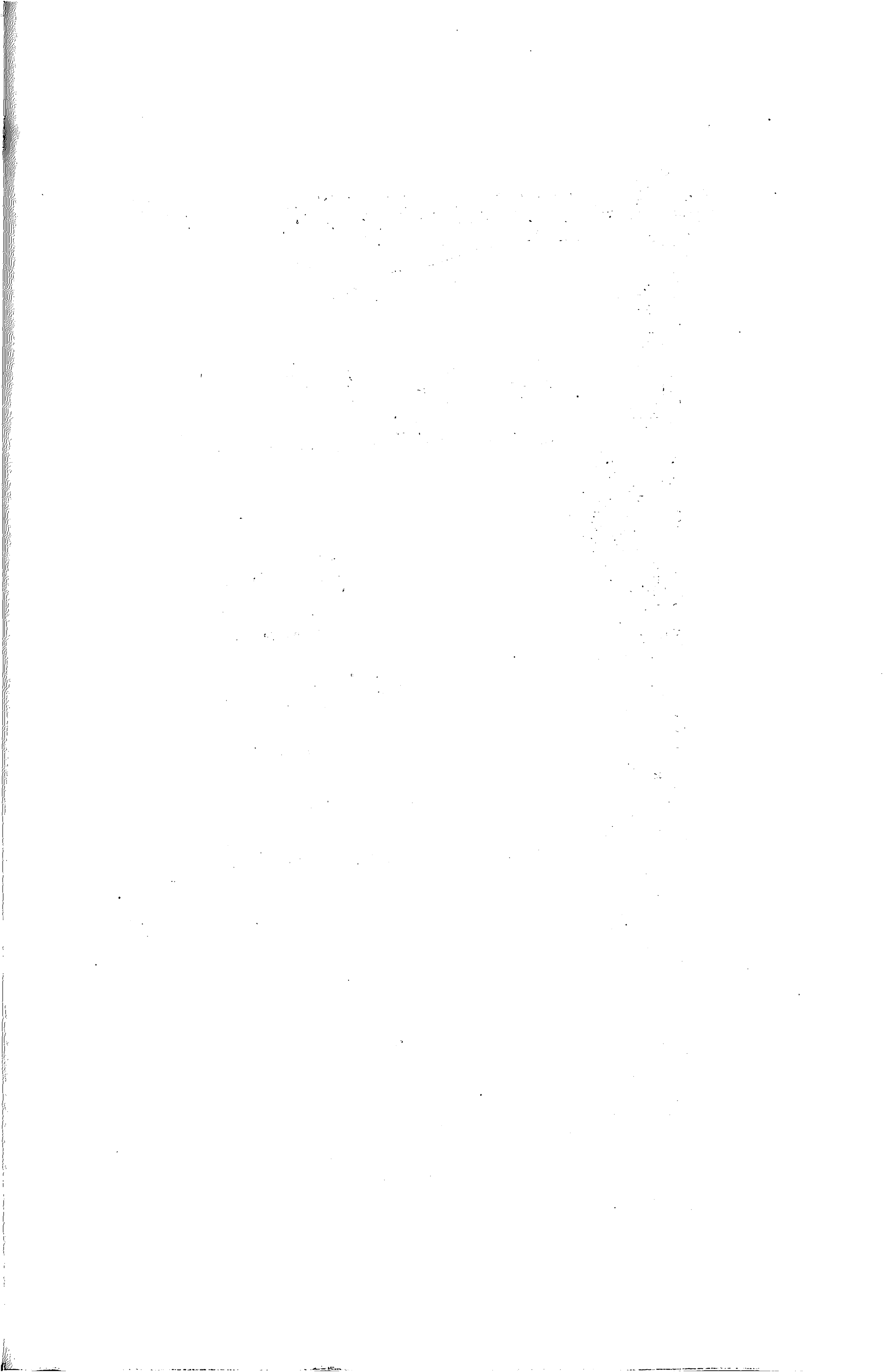
وإن كانت مانعة خلو أنتجت الأخيرين.

والسلام، وبالله التوفيق.





المقدَّمات



بسم الله الرحمن الرحيم

صَلَّى الله على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلَّم، قال الشيخ الإمام العالم العلَّامة المحقّقُ أبو عبدِ الله محمّدٌ السَّنُوسي الحسني رحمه الله تعالى ورضي عنه آمين:

[تعريف الحكم وبيان أقسامه]

الحكم (١): إثباتُ أمرٍ أو نفيُه .

وينقسم(٢) **إلى ثلاثة أقسام**:شرعي، وعادي، وعقلي.

[الحكم الشرعي]

فالشرعي: هو خطاب الله تعالى المتعلّق بأفعال المكلّفين بالطلب أو الإباحة أو الوضع لهما .

ويدخل في الطلب أربعة:

الإيجاب، والنّدب، والتّحريم، والكراهة.

---

(١) والمراد به هنا: الحكم اللغوي، ويقال الحكم على الإطلاق، وحقيقته: إثبات أمر لأمر آخر، أو نفيه عنه.

(٢) أي: وينقسم الحكم اللغوي الذي هو إثبات أمر أو نفيه إلى ثلاثة أقسام؛ لأن الثُّبُوتَ أو النفيَ اللذين في الحكم إما أن يستندا إلى الشرع، بحيث لا يمكن أن يُعلما إلا منه، أو لا، والثاني إما أن يكتفي العقل في إدراكه من غير احتياج إلى تكرار واختبار أو لا، فالأول الشرعي، والثاني العقلي، والثالث العادي.

فالإيجاب: طلبُ الفعلِ طلباً جازماً، كالإيمان بالله وبرسوله، وكقواعد الإسلام الخمس.

والندب: طلبُ الفعلِ طلباً غيرَ جازمٍ، كصلاة الفجر ونحوها.

والتّحريم: طلبُ الكفِّ عن الفعل طلباً جازماً كشرب الخمر والزّنا ونحوها.

والكراهة: طلب الكف عن الفعل طلباً غير جازم، كالقراءة في الركوع والسجود ونحوهما.

وأما الإباحة: فهي إذن الشرع في الفعل والترك معاً، من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، كالبيع والنكاح مثلاً.

وأما الوضع: فهو عبارة عن نَصْبِ الشَّارع أمارةً تدلّ على حكم من تلك الأحكام الخمسة، وهي: السبب، والشرط، والمانع.

فالسبب: ما يلزم من وجوده الوجودُ، ومن عدمه العدمُ لذاته، كزوال الشمس لوجوب الظّهر.

والشّرط: ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجودٌ ولا عدمٌ لذاته، كتمام الحوْلِ مثلاً لوجوب الزّكاة.

والمانع: ما يلزم من وجوده العدمُ، ولا يلزم من عدمه وجودٌ ولا عدمٌ لذاته، كالحيض لوجوب الصلاة.

[الحكم العادي]

وأمّا الحكم العاديّ: فهو إثباتُ الرّبط بين أمر وأمر وجودًا وعدمًا، بواسطة التّكرُّر، مع صحّة التّخلُّف، وعدم تأثير أحدهما في الآخر ألبتّةَ.

وأقسامه أربعة :

- ربط وجود بوجود، كربط وجود الشّبع بوجود الأكل.
- وربط عدم بعدم، كربط عدم الشّبع بعدم الأكل.
- وربط وجود بعدم، كربط وجود الجوع بعدم الأكل.
- وربط عدم بوجود، كربط عدم الجوع بوجود الأكل.

[الحكم العقلي]

وأمّا الحكم العقليّ: فهو إثبات أمر أو نفيه من غير توقّف على تكرّر، ولا وضع واضع.

وأقسامه ثلاثة: الوجوب، والاِستحالة، والجواز.

فالواجب: ما لا يتصوّر في العقل عدمه.

- إمّا ضرورةً، كالتّحيّز للجرم مثلًا.
- وإمّا نظرًا، كوجوب القدم لمولانا جلّ وعزّ.

والمستحيل: ما لا يتصوّر في العقل وجوده.

- إمّا ضرورةً، كتعرّي الجرم عن الحركة والسّكون.

- وإمّا نظراً، كالشّريك لمولانا جلّ وعزّ.

والجائز: ما يصحّ في العقل وجوده وعدمه.

- إمّا ضرورةً، كالحركة لنا.

- وإمّا نظراً، كتعذيب المطيع، وإثابة العاصي.

[المذاهب في أفعال العباد]

والمذاهبُ في الأفعالِ ثلاثةٌ:

- مذهب الجَبْريَّة.

- ومذهب القَدَريَّة.

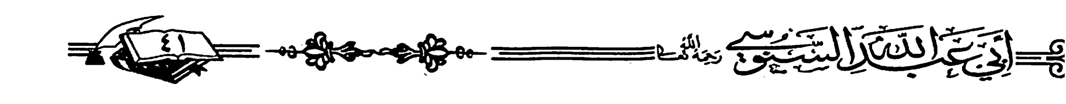
- ومذهب أهل السنَّة.

فمذهب الجبريّة: وجود الأفعال كلها بالقدرة الأزليّة فقط، من غير مقارنةٍ لقدرة حادثة.

ومذهب القدريّة: وجود الأفعال الاختياريَّة بالقدرة الحادثة فقط، مباشرة أو تولُّدًا.

ومذهب أهل السنة: وجودُ الأفعال كلها بالقدرة الأزليَّة فقط، مع مقارنة الأفعال الاختيارية لقدرة حادثة لا تأْثير لها، لا مباشرةً ولا تولُّدًا.

وأما الكَسْبُ: فهو عبارة عن تعلق القدرة الحادثة بالمقدور في محلها من غير تأْثير.



[أنواع الشرك]

وأنواع الشرك ستة:

- شرك استقلال: وهو إثبات إلهين مستقلين، كشرك المجوس.
- وشرك تبعيض: وهو تركيب الإله من آلهة، كشرك النّصارى.
- وشرك تقريب: وهو: عبادة غير الله تعالى؛ ليقرّب إلى الله زُلفى، كشرك متقدّمي الجاهلية.
- وشرك تقليد: وهو عبادة غير الله تعالى تبعا للغير، كشرك متأخري الجاهلية.
- وشرك الأسباب: وهو إسناد التأثير للأسباب العادية، كشرك الفلاسفة والطبائعيين ومن تبعهم على ذلك.
- وشرك الأغراض: وهو العمل لغير الله تعالى .

وحكم الأربعة الأول: الكفر بإجماع.

وحكم السادس: المعصيةُ من غير كفر بإجماع.

وحكم الخامس: التفصيلُ: فمن قال في الأسباب:

إنها تؤثر بطبعها، فقد حُكِيَ الإجماعُ على كفره.

ومن قال: إنها تؤثر بقوة، أَوْدَعَهَا اللهُ فيها، فهو فاسق مبتدع، وفي كفره قولان .

[أصول الكفر والبدع]

وأُصول الكفر والبدع سبعة:

ـ الإيجابُ الذاتيُّ: وهو إسناد الكائنات إلى الله على سبيل التعليل أو الطبع من غير اختيار.

ـ والتحسينُ العقليُّ: وهو كون أفعال الله تعالى وأحكامِه موقوفةً عقلًا على الأغراض، وهي: جلب المصالح، ودرء المفاسد.

ـ والتقليد الرديء: وهو متابعة الغير لأجل الحَمِيَّةِ، والتّعصُّب من غير طلب للحق.

ـ والربط العادي: وهو إثبات التّلازم بين أمر وأمر، وجودًا وعدمًا، بواسطة التَّكرُّرِ.

ـ والجهل المركب: وهو أن يجهلَ الحقَّ، ويجهلَ جهلَهُ به.

ـ والتمسك في عقائد الإيمان بمجرد ظواهر الكتاب والسنة، من غير تفصيل بين ما يستحيل ظاهره منها وما لا يستحيل.

ـ والجهل بالقواعد العقلية التي هي العلم بوجوب الواجبات، وجواز الجائزات، واستحالة المستحيلات، وباللسان العربي الذي هو علم اللّغة والإعراب والبيان.



[أقسام الموجودات]

والموجودات بالنسبة إلى المحل والمخصص أربعة أقسام:

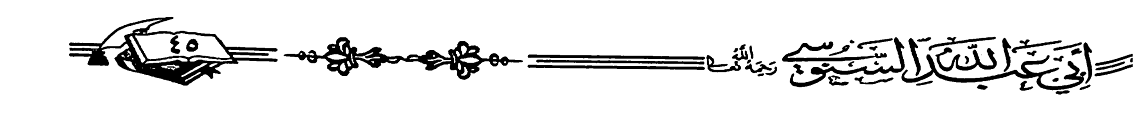
- قسم غني عن المحل والمخصص: وهو ذات مولانا جل وعز.
- وقسم مفتقر إلى المحل والمخصص: وهو الأعراض .
- وقسم مفتقر إلى المخصص دون المحل: وهو الأجرام.
- وقسم موجود في المحل، ولا يفتقر إلى مخصص: وهو صفات مولانا جلّ وعز.

[الممكنات المتقابلة]

والممكنات المتقابلة ستّة :

- الوجود والعدم.
- والمقادير.
- والصّفات.
- والأزمنة.
- والأمكنة.
- والجهات.





[خاتمة في الصفات]

والقدرة الأزلية: هي عبارة عن صفة يتأتّى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه على وَفْقِ الإرادة.

والإرادة: صفة يتأتّى بها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه.

والعلم: صفة ينكشف بها المعلوم على ما هو به.

والحياة: صفة تصحّح لمن قامت به أن يتصف بالإدراك.

والسّمع الأزليّ: صفة ينكشف بها كلّ موجود على ما هو به انكشافًا يباين به سواه ضرورة.

والبصر: مثله.

والإدراك - على القول به -: مثلهما.

والكلام الأزليّ: هو المعنى القائم بالذّات، المعبّر عنه بالعبارات المختلفات، المباين لجنس الحروف والأصوات، المنزّه عن البعض والكلّ، والتّقديم والتّأخِير، والسُّكوت، والتّجدّد، واللّحن والإعراب، وسائر أنواع التغيرات، المتعلّق بما يتعلّق به العلم من المتعلقات.

والكلام ينقسم إلى: خبر وإنشاء.

فالخبرُ: ما يحتمل الصدق والكذب لذاته.

والإنشاءُ: ما لا يحتمل صدقًا ولا كذبًا لذاته.

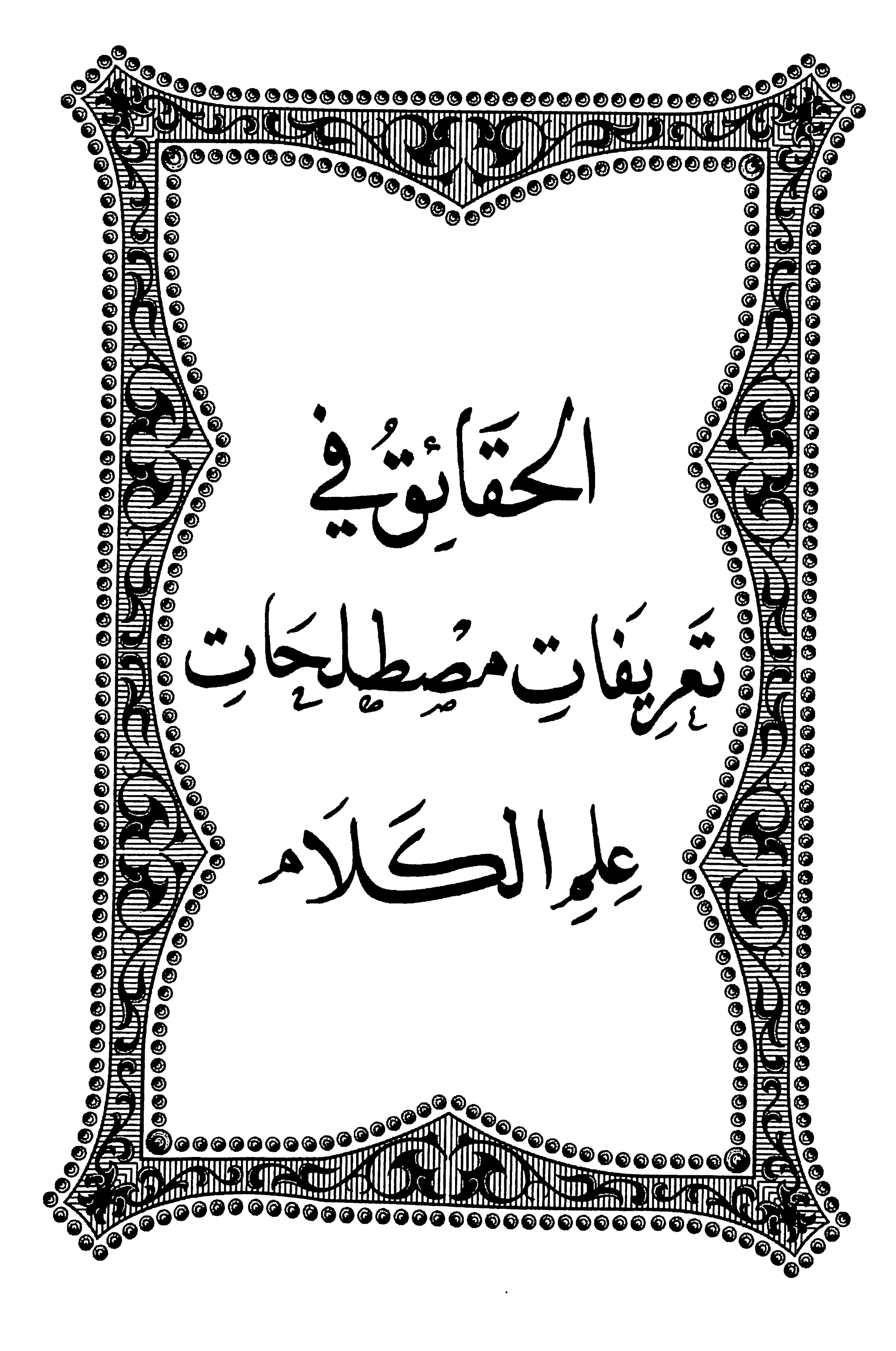
والصدق: عبارة عن مطابقة الخبر لما في نفس الأمر، خالف الاعتقاد أم لا.

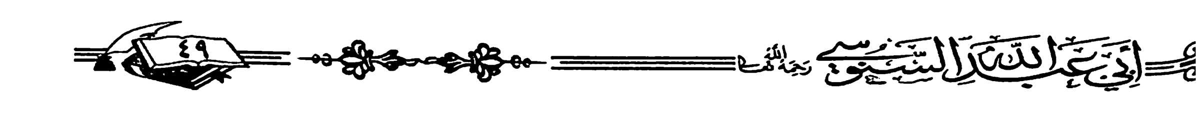
والكذب: عدم مطابقة الخبر لما في نفس الأمر، وافق الاعتقاد أم لا.

والأمانة: حفظ جميع الجوارح الظّاهرة والباطنة من التّلبّس بمنهي عنه نهي تحريم، أو كراهة.

والخيانة: عدم حفظهما من ذلك.

وبالله التّوفيق لا ربّ غيره، ولا معبود سواه.


الحقائق في
تعريفات مصطلحات
علم الكلام



بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وسلم.

حقيقة (التعوذ): هو التحصن بالله من الشيطان الرجيم .

حقيقة (بسم الله): هو التبرك بالذات العليّة، المسماة بالله الموصوفة بالرحمن الرحيم.

حقيقة (الله): هو اسم جزئي، عَلَمٌ على ذات واجب الوجود، الموصوف بالصفات، المنزّه عن الآفات، الذي لا شريك له في المخلوقات.

حقيقة (الرحمن): هو اللّفظ الدّال على جلائل النِّعم.

حقيقة (الرحيم): هو اللّفظ الدّال على دقائق النِّعم.

حقيقة (الحمد اللغوي): هو الثناء بالكلام على المحمود بجميل صفاته، سواء كان من باب الإحسان، أو باب الكمال المختص بالمحمود، كعلمه وشجاعته.

حقيقة (الشجاعة): هي قوّة تحدث في المرء عند اقتحام الشدائد، وتلاحم الصفوف.

حقيقة (الحمد العرفي): هو فعل ينبيء على تعظيم المنعم بسبب كونه منعمًا.

حقيقة (الشكر اللُّغوي): هو الثناء باللسان، أو بغيره - من القلب وسائر الأركان - على المنعم، بسبب ما أسداه إلى الشاكر من النعم.

حقيقة (الشكر العرفي): هو صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه من السمع والبصر إلى ما خلق لأجله.

حقيقة (السلام على النبي): هي زيادة تأمين له، وطيب تحيّة وإعظام.

الصلاة من الله على نبيه: رحمة.

ومن العباد: عبادة يتقربون بها إلى الله تعالى.

ومن الملائكة: دعاء واستغفار للمصلين عليهم من أمته.

حقيقة (السيد): هو الذي يفزع إليه عند الشدائد.

حقيقة (المولى): هو الناصر لمن فزع إليه.

حقيقة(النبي): هو إنسان أوحي إليه، ولم يؤمر بالتبليغ.

حقيقة (الرسول): هو إنسان أوحي إليه وأمر بالتبليغ.

حقيقة (الآل): هو أهل بيت النبي، وقيل: كل من آمن به .

حقيقة (الصاحب): هو كُلُّ من اجتمع مع النبي وآمن به، ومات على ذلك.

حقيقة (الحكم): هو إثبات أمر لأمر، أو نفيه عنه.

والحكم يستلزم: حاكم، ومحكوم به، ومحكوم عليه.

الحاكم: هو الشارع.

والمحكوم به: المعرفة.

والمحكوم عليه: المكلف البالغ العاقل.

والحكم ينقسم إلى ثلاث أقسام: شرعي، وعادي، وعقلي.

حقيقة (الحكم الشرعي): هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين، بالطلب، أو الإباحة، أو الوضع لهما.

ويدخل في الطلب أربعة أشياء: الإيجاب، والندب، والتحريم، والكراهة.

حقيقة (الإيجاب): هو الذي في فعله ثواب، وفي تركه عقاب، مثاله: كسائر الواجبات.

حقيقة (الندب): هو الذي في فعله ثواب، وليس في تركه عقاب، مثاله: كسائر النافلات.

حقيقة (التحريم): هو الذي في تركه الثواب، وفي فعله العقاب، مثاله: كسائر المحرمات.

حقيقة (الكراهة): هو الذي في تركه ثواب، وليس في فعله عقاب، مثاله: كسائر المكروهات.

حقيقة (الإباحة): هي إذن الشارع في التخيير بين الفعل والترك .

حقيقة (الوضع): هي عبارة عن نصب الشارع أمارة على كل حكم من تلك الأحكام الخمسة.

والأمارة هي: السبب، والشرط، والمانع.

حقيقة (السبب): هو الذي يلزم من وجوده الوجود، ومن عدمه العدم بالنظر لذاته، مثاله: كالوقت لوجوب الصلاة .

حقيقة (الشرط): هو الذي يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم بالنظر لذاته، مثاله: كالحول لوجوب الزكاة.

حقيقة (المانع): هو الذي يلزم من وجوده العدم، ولا يلزم من عدمه لا وجود ولا عدم بالنظر لذاته، مثاله: كالحيض لوجوب الصلاة.

حقيقة (الحكم العادي): هو إثبات الربط بين أمر وأمر، وجودًا وعدمًا، بواسطة التكرر، مع صحة التخلف، وعدم تأثير أحدهما في الأمر ألبتة.

حقيقة (الحكم العقلي): هو إثبات أمر لأمر، أو نفيه من غير توقف على تكرر، ولا وضع واضع.

حقيقة (العقل): هي غريزة في القلب، يتوصل بها إلى معرفة الواجب والمستحيل والجائز.

حقيقة (الواجب): هو الذي لا يتصور في العقل عدمه، لا وجوده، مثاله: كذات الله تعالى وصفاته.

حقيقة (المستحيل): هو الذي لا يتصور في العقل وجوده، لا عدمه، مثاله: كالشريك والزوجة والولد.

حقيقة (الجائز): هو الذي يصح في العقل وجوده وعدمه، مثاله: كسائر الممكنات.

ويقال: المكلِّف، والمكلَّف، والمكلف به، والتكليف.

المكلِّف: هو الشارع.

والشارع حقيقة، ومجازًا، حقيقة: هو الله، ومجازًا: الرسول ﷺ.

حقيقة (الحقيقة): هو وضع الشيء في محله، وتركه على حاله.

حقيقة (المجاز): هو وضع الشيء في غير محله، وتركه على حاله.

والمكلَّف: هو العاقل البالغ.

والمكلف به: المعرفة.

حقيقة (المعرفة): هي الجزم المطابق في عقائد الإيمان، بدليل أو برهان.

حقيقة (التقليد): هو الجزم المطابق في عقائد الإيمان، من غير دليل ولا برهان .

حقيقة (النظر): هو الفكر المرتب في النفس على طريق تفضي إلى العلم، يَطلب به من قام به عِلمًا في المعلومات، أو غلبة الظن في المظنونات .

والتكليف: هو زمان البلوغ.

حقيقة (التوحيد العرفي): هو العلم بثبوت الألوهية والرسالة، وما يتوقف معرفته عليه من جواز العلم وحدوثه، وما يناقض ذلك.

حقيقة (التوحيد في اللغة): هو انفراد المعبود بالعبادة، وهو اعتقاد وحدته في الذات والصفات والأفعال.

أركان التوحيد أربعة: الاسم، والفعل، والذات، والصفات.

الواجب في حق الله عشرون صفة وهي:

الوجود، والقدم، والبقاء، والمخالفة، والقيام بالنفس، والوحدانية، والقدرة، والإرادة، والعلم، والحياة، والسمع، والبصر، والكلام.

وكونه قادرًا، مريدًا، عالمًا، حيًّا، سميعًا، بصيرًا، متكلمًا.

حقيقة (الوجود): هو الذي لا تعقل الذات بدونه .

حقيقة (القدم): هو سلب العدم السابق على الوجود.

حقيقة (البقاء): هو سلب العدم اللاحق للوجود.

حقيقة (المخالفة): هي سلب المماثلة في الذات والصفات والأفعال.

حقيقة (القيام بالنفس): هو سلب الافتقار إلى المحل والمخصص.

حقيقة (الوحدانية): هي سلب التعدد في الذات والصفات والأفعال.

حقيقة (القدرة): هي صفة يتأتى بها إيجاد الممكن وإعدامه على وَفق الإرادة.

حقيقة (الإرادة): هي صفة يتأتى بها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه.

والذي يجوز على الممكن ستة تقابلها ستة: الوجود والأزمنة والأمكنة والمقادير والجهات والصفات.

حقيقة (العلم): هي صفةٌ ينكشف بها المعلوم على ما هو به، انكشافًا لا يحتمل النقيض بوجه من الوجوه.

والوجوه ثلاثة: الشك، والوهم، والظن.

حقيقة (الشك): هو استواء طرفاه.

حقيقة (الظن): هو الطرف الراجح.

حقيقة (الوهم): هو الطرف المرجوح.

حقيقة (الذهول): هي عبارة عن غيبوبة أمر، سبقك به علم.

حقيقة (الغفلة): هي عبارة عن غيبوبة أمر، سبقك به علم أم لا.

حقيقة (الحياة): هي صفة تصحح لمن قامت به أن يتصف بالإرادة.

حقيقة (السمع): هي صفة ينكشف بها الموجود على ما هو به، انكشافًا يباين سواه ضرورةً.



و (البصر) مثله.

الضروري والنظري:

الضروري: هو الذي يدركه العقل بلا تأمل، مثاله: كالواحد نصف الاثنين.

والنظري: هو الذي يدركه العقل بالتأمل، مثاله: كثبوت القدم لمولانا جل وعز.

حقيقة (الكلام): هو المعنى القائم بالذات، المعبر عنه بالعبارات المختلفات، المباين لجنس الحروف والأصوات، المنزه عن البعض والكل، والتقديم والتأخير، والتجديد والسكوت، واللحن والإعراب، وسائر أنواع التغيرات، المتعلق بما يتعلق به العلم من المتعلقات.

ويقال: المُعَبِّر، والمُعَبَّر له، والمُعَبَّر به، والتعبير .

المُعَبِّر: هو جبريل - عليه السلام -.

والمعبر له: هو المصطفى.

والمعبر به: هو القرآن العظيم.

والتعبير: هو الحروف والأصوات.

الكلام ينقسم إلى أربعة:

كلام ليس بحرف ولا صوت: وهو كلام الباري تبارك وتعالى.

وكلامنا النفسي، وكلام بالحرف والصوت وهو كلامنا.

وكلام حرف دون صوت، وهي الكتابة.

وكلام صوت دون حرف، وهو كالأودية والنقيق وما أشبه ذلك.

حقيقة (كونه قادرًا): هو الحال اللازم للقدرة .

حقيقة (كونه مريدًا): هو الحال اللازم للإرادة المعنوية.

حقيقة (الحال): هو أمر ثابت بين الوجود والعدم، لا يتصف لا بالوجود ولا بالعدم.

العشرين الواجبة تنقسم إلى أربعة أقسام: نفسية، وسلبية، ومعاني، ومعنوية.

النفسية: وهي الوجود.

حقيقة (النفسية): هي الواجبة للذات، مادامت الذات غير معلّلة بعلّة.

والسُّلُوب خمسة:

القدم، والبقاء، والمخالفة، والقيام بالنفس، والوحدانية.

حقيقة (السلوب على الجملة): هي كل صفة سلبية سلبت عنه تعالى أمرًا لا يليق به.

والمعاني سبعة:

وهي القدرة، والإرادة، والعلم، والحياة، والسمع، والبصر، والكلام .

حقيقة (المعاني على الجملة): هي كل صفة موجودة في نفسها، قامت بذات الله، أوجبت لها حكمًا.

والمعنوية سبعة هي:

كونه قادرًا، مريدًا، عالمًا، سميعًا، بصيرًا، متكلمًا.

وحقيقة (المعنوية على الجملة): هو الحال الواجب لذات ما دامت الذات معلّلة بعلة.

المعاني لها تعلق تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

قسم يتعلق بنفسه وبغيره: وهي العلم، والسمع، والبصر، والكلام .

وقسم يتعلق بغيره، ولا يتعلق بنفسه: وهي القدرة، والإرادة.

وقسم لا يتعلق لا بغيره ولا بنفسه: وهي الحياة.

وحقيقة (التعلق): هو طلب الصفة أمرًا زائدًا بعد قيامها بمحلّها.

الموجودات بالنسبة إلى المحلِّ، والمخصِّص تنقسم إلى أربعة أقسام:

قسم غني عن المحل والمخصص: وهي ذات الله .

وقسم يفتقر للمحل والمخصص: وهي صفة الحوادث.

وقسم غني عن المحل مفتقر إلى المخصص: وهي الأجرام.

وقسم موجود في المحل غني عن المخصص: وهي صفة الله .

المستحيلة على الله عشرون صفة:

وهي: العدم، والحدوث، والفناء، والمماثلة، والافتقار، والتعدد، والعجز، والكراهة، والجهل، والموت، وكونه أصم، أعمى، أبكم.

حقيقة (العدم): هي عبارة عن لا شيء .

حقيقة (الحدوث): هو الوجود بعد العدم .

حقيقة (الفناء): هي العدم بعد الوجود .

حقيقة (المماثلة): هي نفي المخالفة في الذات والصفات والأفعال.

حقيقة (الافتقار): هي ثبوت الاحتياج إلى المحل والمخصص.

حقيقة (التعدد): هي نفي الوحدانية في الذات والصفات، وثبوت الشريك في الأفعال.

حقيقة(العجز): هي تعذر محاولة ما يمكن فعله .

حقيقة (الكراهة): هي عدم الإرادة.

ويقال: أَمَرَ وأَرَادَ في إيماننا، ولم يأمر ولم يرد في كفرنا، وأمر ولم يرد في الكافر، وأراد ولم يأمر في كفره.

حقيقة (الجهل البسيط): هو عدم العلم.

و (المركب): هو أن يجهل الحق، ويجهل جهلَه به.

حقيقة (الموت): هي عدم الحياة.

حقيقة (الصمم): هي عدم السمع.

حقيقة (العمى): هي عدم البصر.

حقيقة(البكم): هي عدم الكلام.

حقيقة (كونه عاجزًا): هو الحال اللّازم للعجز.

حقيقة (كونه كارهًا): هو الحال اللازم للكراهة .

حقيقة (الجائز في حق الله): إن شاء فعل وإن شاء ترك.

والجائزات خمسة: نفي الغرض، وجواز الفعل والترك، ونفي التأثير بالقوة، وحدوث العالم بأسره، ونفي التأثير بالطبع.

وأضدادها: ثبوت الغرض، ووجوب الفعل والترك، وثبوت التأثير بالقوة، وقدم العالم بأسره، وثبوت التأثير بالطبع.

حقيقة (الغرض المنفي عن الله): هي عبارة عن وجوب باعث، يبعثه الله تعالى على إيجاد فعل من الأفعال، أو حكم من الأحكام الشرعية، على مصلحة تعود إلى خلقه.

الفاعل ثلاثة: فاعل بالعلة، وفاعل بالطبع، وفاعل بالاختيار.

حقيقة (الفاعل بالعلة): هو الذي يتأتى منه الفعل دون الترك، ولا يتوقف فعله على وجود شرط، ولا انتفاء مانع، مثاله: كتحريك الخاتم بالنسبة للإصبع.

حقيقة (الفاعل بالطبع): هو الذي يتأتى منه الفعل دون الترك، ويتوقف فعله على إيجاد شرط، وانتفاء مانع، مثاله: كالإحراق بالنسبة إلى النار.

حقيقة (الفاعل بالاختيار): هو الذي يتأتى منه الفعل والترك، وهو الله سبحانه.

ويقال: وما كان ربك يفعل في الأزل، والآن، وغدًا.

كان في الأزل يدبر الأمور، ويوقتها الآن يبرزها شيئًا فشيئًا، وغدًا فريق في الجنة وفريق في السعير.

الواجب في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام: الصدق، والأمانة والتبليغ .

ويستحيل: الكذب والخيانة والكتمان.

ويجوز في حقهم: ما هو من الأعراض البشرية التي لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم العلية كالمرض ونحوه، وضدها عدم وقوعها بهم.

حقيقة (الصدق): هو الإخبار بما في نفس الأمر، سواء وافق الاعتقاد أم لا.

حقيقة (الأمانة): هي حفظ جميع الجوارح الظاهرة والباطنة، من الوقوع في المحرم والمكروه .

حقيقة (التبليغ): هو الوفاء بما أمر بتبليغه للخلق.

حقيقة (الكذب): هو عدم الإخبار بما في نفس الأمر، سواء وافق الاعتقاد أم لا .

حقيقة (الخيانة): هي عدم حفظ جميع الجوارح الظاهرة والباطنة، من الوقوع في المحرم والمكروه.

حقيقة (الكتمان): هو عدم الوفاء بما أمر بتبليغه للخلق.

ويقال: الدليل، ونفس الدليل، ووجه الدليل، والوجه الذي يدل منه الدليل.

الدليل: هو العالم.

ونفس الدليل: حدوثه.

ووجه الدليل: افتقاره.

والوجه الذي يدل منه الدليل: كل صنعة لا بد لها من صانع، وصانعها مخالف لها.

حقيقة (البرهان): هو سيف قاطع، يقطع ظهر إبليس وجنوده.

ما الدليل على أن الله - تبارك تعالى - متصف بالوجود؟

من النقل والعقل:

النقل: قوله تعالى: ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٥].

ومن العقل: أما برهان وجوده تعالى: فحدوث العالم.

ودليل حدوث العالم: ملازمته للأعراض الحادثة، من حركة وسكون وغيرهما، وملازم الحادث حادث، ودليل حدوث العالم: مشاهدة تغيرها، من عدم إلى وجود، ومن وجود إلى عدم.

ما الدليل على أن وجود الله - تبارك وتعالى - متصف بالقدم؟

من النقل والعقل.

النقل: قوله تعالى: ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ﴾ [الحديد: ٣].

والعقل: لو لم يكن قديمًا لكان حادثًا، فيفتقر إلى محدث، ويلزمه الدور والتسلسل، والدور والتسلسل على الله - تبارك وتعالى - محال.

ما الدليل على أن الله - تبارك وتعالى - متصف بالمخالفة؟

من النقل والعقل.

النقل: قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾.

ومن العقل: لو ماثل شيء منها لكان حادثًا مثلها.

والمماثلة مشتملة على عشرة أوجه لا تثبت المخالفة إلا بنفي العشرة، والمماثلة تثبت بواحد منها - تبارك وتعالى - ليس بجرم، وليس بعرض يقوم بجرم، وليس في

جهة للجرم، وليس له جهة، ولا يتقيد لا بزمان ولا بمكان، ولا تتصف ذاته العلية بالحوادث، ولا يتصف بالأعراض لا في أفعاله ولا في أحكامه.

حقيقة (الجرم): هو الذي أخذ قدره من الفراغ.

و(الفراغ): هو الهواء المنحرف.

و(الهواء): هو ما بين السماء والأرض.

حقيقة (خاصية الجرم): هو التحيز، وقبوله الأعراض، وقيامه بنفسه.

وحقيقة (خاصية العرض): هو الذي هو الذي لا يقوم بنفسه، ويقوم بغيره، ولا يبقى أزمان أصلًا .

الجرم ينقسم ثلاثة أقسام: كثيف، ولطيف، وشفاف.

حقيقة (الجرم الكثيف): هو الذي يمنع أن يحلّ غيره حيث حلّ، ولا ينفذه البصر.

مثاله: الحائط، والجبل، وما أشبه ذلك.

حقيقة (الجرم اللطيف): هو الذي يمنع أن يحلّ غيره حيث حلّ، وينفذه البصر.

مثاله: كالماء، والزجاج، وما أشبه ذلك.

حقيقة (الجرم الشفاف): هو الذي لا يمنع أن يحل غيره حيث حل، وينفذه البصر.

مثاله: كالهواء، والرياح، والضباب، وما أشبه ذلك.

الجرم من حيث هو ينقسم إلى قسمين: إلى جامد وغيره.

فغير الجامد كالماء.

والجامد ينقسم إلى قسمين: إلى نامي، وغيره.

فغير النامي كالحجر.

والنامي ينقسم إلى قسمين: إلى نامي بنفسه، ونامي بغيره.

النامي بنفسه كالأشجار، والكلأ، وما أشبه ذلك.

والنامي بغيره ينقسم إلى قسمين: إلى عاقل، وغيره .

فغير العاقل كالبهائم.

والعاقل ينقسم إلى قسمين: إلى مؤمن، وغيره.

وغير المؤمن كالكافر.

والمؤمن ينقسم إلى قسمين: مكلف، وغيره .

وغير المكلف كالصبيان، وما أشبه ذلك .

والمكلف ينقسم إلى قسمين: إلى معصوم، وغيره.

فالمعصوم كالملائكة، والأنبياء، والرسل - عليهم الصلاة والسلام -.

وغير المعصوم ينقسم إلى قسمين: إلى محفوظ، وغيره.

فالمحفوظ كالأولياء.

وغير المحفوظ ينقسم إلى قسمين: إلى تائب، وغيره.

التائب مغفور له في مشيئة الله.

ما الدليل على أن الله تبارك وتعالى متصف بالقيام بالنفس؟

النقل والعقل.

النقل:: ﴿ ۞يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾ [فاطر: ١٥].

ومن العقل: لو احتاج إلى محلٍّ لكان صفة، ولو احتاج إلى مخصِص لكان حادثًا.

ما الدليل على أنه تبارك وتعالى متصف بالوحدانية؟

النقل والعقل.

النقل: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ إلخ.

ومن العقل: لو لم يكن واحدًا لزم أن لا يوجد شيء من الحوادث.

ما الدليل على أن الله تبارك وتعالى متصف بالقدرة، والإرادة، والعلم، والحياة؟

النقل والعقل.

النقل: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾، ﴿ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾، ﴿ هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ .

العقل: لو انتفى لمَا وجد شيء من الحوادث.

ما الدليل على أن الله تبارك وتعالى متصف بالسمع، والبصر، والكلام؟

الكتاب والسنة والإجماع.

الكتاب: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴾. ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾.



والسنة: «اربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون من هو أصم ولا غائبًا، تدعون سميعًا بصيرًا».

وأجمعت الأئمة على ذلك.

والعقل: لو لم يتصف بها لزم أن يتصف بأضدادها، وهي نقائص والنقص عليه محال.

ما الدليل على أن الله تبارك وتعالى لا غرض له في وجود المخلوقات؟

النقل والعقل.

النقل: قوله تبارك وتعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨].

والعقل: لو وجب عليه تعالى شيء منها عقلًا أو استحال عقلًا، لانقلب الممكن واجبًا أو مستحيلًا وذلك لا يعقل.

ما الدليل على صدق الرسل - عليهم الصلاة والسلام -؟

النقل والعقل.

النقل: قوله تبارك وتعالى:: ﴿وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ [الأحزاب: ٢٢].

والعقل: لو لم يصدق للزم الكذب في خبره تعالى، وتصديقه تعالى لهم بالمعجزة لنازلة منزلة قوله: صدق عبدي في كل ما يبلغ عني.

ما الدليل على أمانة الرسل - عليهم الصلاة والسلام -؟

النقل والعقل.

النقل: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧].

ومن العقل: لو خالف بفعل محرم أو مكروه لانقلب المحرم أو المكروه طاعة في حقهم - عليهم الصلاة والسلام -؛ لأن الله تعالى قد أمرنا بالاقتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم، ولا يأمر الله تعالى بمحرم ولا مكروه، وهذا هو برهان التبليغ.

وما الدليل على جواز الأعراض البشرية في حقهم عليهم الصلاة والسلام؟

مشاهدة وقوعها بهم لأهل زمانهم، ونقلت إلينا بالتواتر، والتواتر نقله خلف عن سلف.

ويجمع معاني هذه العقائد كلها قول: لا إله إلا الله محمد رسول الله.

ويقال: الإله، والألوهية، والله، ولا إله إلا الله.

الإله ذات، والألوهية صفة قامت بالذات، والله اسم الذات، ولا إله إلا الله نفي وإثبات.

حقيقة (الإله): هو واجب الوجود، المستحق للعبادة.

حقيقة (الألوهية): استغناء الإله عن كل ما سواه، وافتقارُ إليه كل ما عداه.

حقيقة (الله): هو اسم جزئي... إلخ ماتقدم.

حقيقة (لا إله إلا الله): هو نفي الحقيقة عن غير الله، وإثباتها لله.

ويقال: ما أصل هذه الكلمة المشرقة، وما فرعها، وما حقيقتها، وما مرادها، وما إحسانها، وما كلامها.

أصلها: القلب .

وفرعها: اللسان.

وحقيقتها: لا مستغني عن كل ما سواه، ومفتقر إليه كل ما عداه إلا الله تعالى.

حقيقة (المعجزة): هو أمر خارق للعادة، مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة، يدعيها الرسول وتوافق دعواه.

حقيقة (الكرامات): هو أمر خارق للعادة، غير مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة، يدعيها الولي وتوافق دعواه .

حقيقة: (السحر): هو أمر كلام المؤلف يعظم فيه غير الرب، وينسب إليه المقادير.

حقيقة (الشعوذة): هي خفة اليد، مع خفاء وجه الحيلة.

حقيقة (سبحان الله): هو التنزه عن النقائص.

حقيقة (أستغفر الله): هو طلب الستر على الذنب، وعدم المؤاخذة به.

حقيقة (الله أكبر): هو الذي يصغر على ذكره كل شيء.

حقيقة: (لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم): لا تحول لي معصيتك، ولا قوة لي على طاعتك إلا بتوفيقك.

حقيقة (الولي): هو المُعَرِّف بربه، المواظب على طاعته، الواقف عند حدوده، الخائف من عذابه.

حقيقة (الصالح): هو الذي صلحت منه الجوارح السبعة.

حقيقة (المسلم): هو الذي سلمت الخلائق من إذايته.

حقيقة (المسكين): هو الذي يقدر على الشيء ولا يفعله.

ويقال: مراتب الإيمان، وشروطه، وأقسامه، وحقيقته، ومحله، وما هو الإيمان الذي لا يزيد وينقص، والذي يزيد ولا ينقص، والذي يزيد وينقص.

مراتب الإيمان عشرة: آمنت بالله، وملائكته، وكتبه، ورسوله، واليوم الآخر، وبالقدر خيره، وشره، حلوه، ومره.

وشروطه: التقوى، وعلم دون جهل، ويقين دون شك، وإخلاص دون رياء، واستواء الظاهر والباطن.

وأقسامه أربعة:

قول، وفعل، ونية، وعمل.

حقيقة (الإيمان): النطق باللسان، واعتقاد في القلب، والعمل بالجوارح.

ومحله: القلب.

والإيمان الذي لا يزيد ولا ينقص: إيمان الملائكة.

والذي يزيد ولا ينقص: إيمان الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

والذي يزيد وينقص: إيمان عامة المسلمين.

قواعد الإسلام، وشروطه، وحقيقته، وإسلام البداية، وإسلام النهاية، وإسلام الوسط.

قواعد الإسلام خمسة:

شهادة أن لا إله إلا الله، وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم شهر رمضان، وحج بيت الله الحرام.



وشرطه: دال، ودليل، ومبين، ومستدل به.

الدال: جبريل.

والدليل: القرآن.

والمبين: المصطفى - عليه الصلاة والسلام -.

ومستدل به: العلماء.

وأقسامه ثلاثة:

قسم يتعلق بالأبدان، وقسم يتعلق بالأموال، وقسم يتعلق بالزمان والمكان.

فالذي يتعلق بالأبدان: شهادة أن لا إله إلا الله، وإقامة الصلاة، وصوم رمضان.

والذي يتعلق بالأموال: الزكاة في العين والحرث والماشية.

والذي يتعلق بالزمان والمكان: الطواف بالكعبة، والوقوف بعرفة ليلة النحر.

وحقيقة (الإسلام): هو انقياد الجوارح إلى الطاعة.

إسلام البداية: هو النطق بالشهادة عند البلوغ.

إسلام النهاية: هو النطق بالشهادة عند الغرغرة.

إسلام الوسط: هو ما بينهما.

حقيقة (لا إله إلا الله): لا مستغني عن كل ما سواه، ومفتقر إليه كل ما عداه إلا الله تعالى.

يدخل تحت الاستغناء من الواجبات إحدى عشر وهي:

الوجود، والقدم، والبقاء، والمخالفة، والقيام بالنفس، والسمع، والبصر، والكلام، وكونه سميعًا، بصيرًا، متكلمًا.

وأضدادها: العدم، والحدوث، والفناء، والمماثلة، والافتقار، والصم، والعمى، والبكم،وكونه أصم، أعمى، أبكم.

وثلاثة أقسام من الجائزات هي:

العرض، وجواز الفعل والترك، ونفي التأثير بالقوة.

وأضدادها: ثبوت الغرض، ووجوب الفعل والترك، وثبوت التأثير بالقوة.

وما يدخل تحت الافتقار تسع صفات من الواجبات وهي:

القدرة، والإرادة، والعلم، والحياة، وكونه قادرًا، مريدًا، عالمًا، حيًّا، والوحدانية.

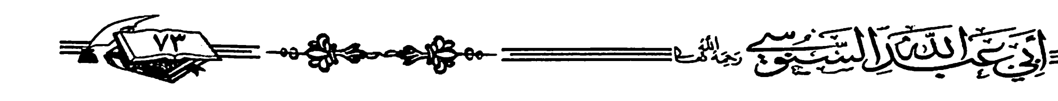
وأضدادها من المستحيلات:

العجز، والكراهة، والجهل، والموت، وكونه عاجزًا، كارهًا، جاهلًا، ميتًا، والتعدد .

وقسمين من الجائزات: حدوث العالم بأسره، ونفي التأثير بالطبع.

وضدها: قدم العالم بأسره، ونفي ثبوت التأثير بالطبع.

هذه جملة ما يدخل تحت الجزء الأول من كلمتي الشهادة.



وأما ما يدخل تحت الجزء الثاني وهو قولنا: محمد رسول الله

الواجب: الإيمان بسائر الأنبياء، والملائكة، والكتب السماوية، واليوم الآخر.

وضدهم: عدم الإيمان بسائر الأنبياء، وعدم الإيمان بالملائكة، وعدم الإيمان بالكتب السماوية، وعدم الإيمان باليوم الآخر.

والصدق، والأمانة، والتبليغ .

وضدهم: الكذب، والخيانة، والكتمان.

والجائز في حقهم: هو من الأعراض البشرية، التي لا تؤدي إلى نقص مراتبهم، كالمرض ونحوه.

وضدها: عدم وقوعها بهم.

ومن أحصى هذه الفصول السبعة دخل الجنة وغلقت عنه أبواب جهنم.

الفصل الأول: إثبات زائده.

الفصل الثاني: استحالة قيامه بنفسه.

الفصل الثالث: استحالة انتقاله.

الفصل الرابع: استحالة كمونه.

الفصل الخامس: استحالة عدم ملازمته للأجرام.

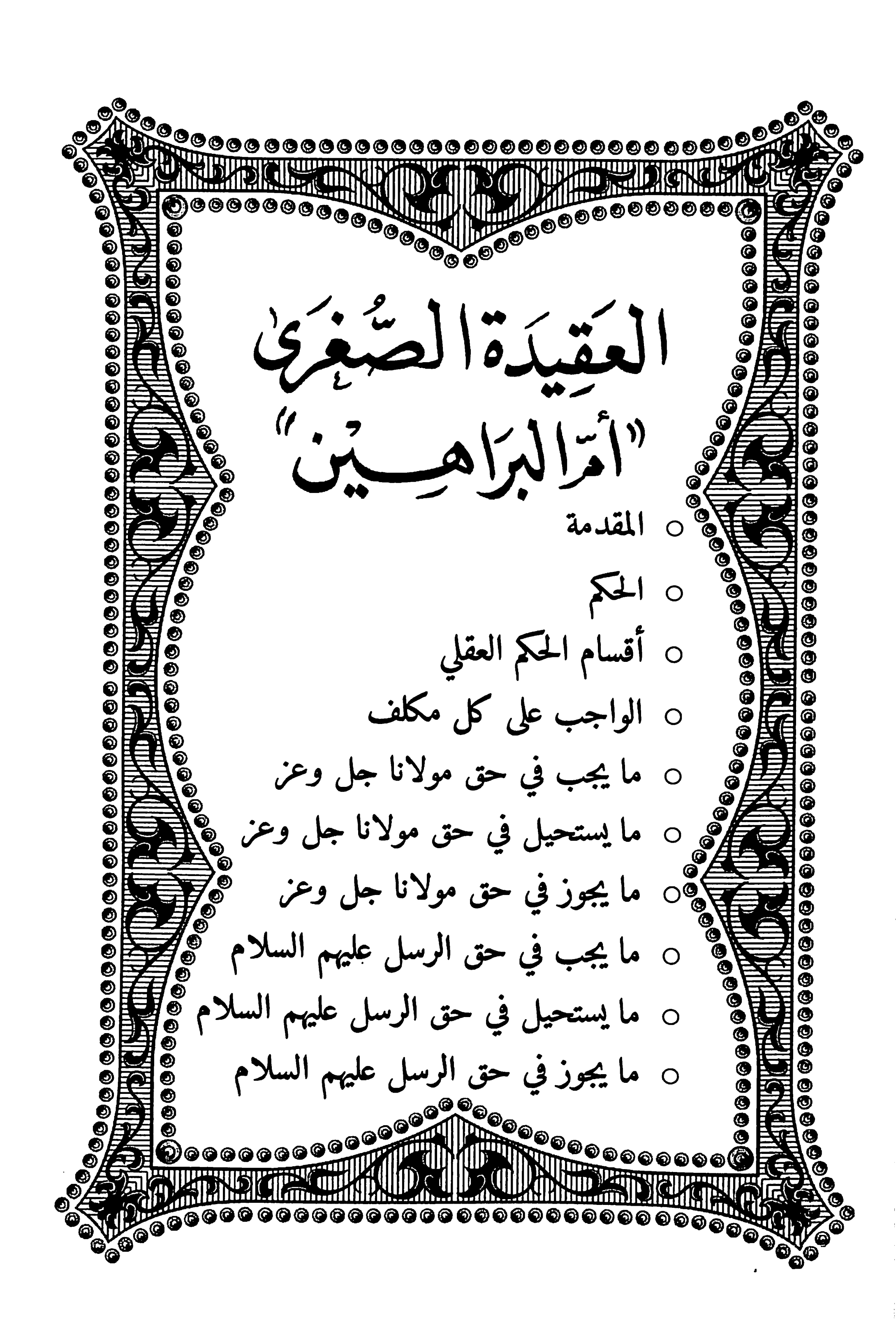
الفصل السادس: استحالة الحوادث لا أول لها.

الفصل السابع: انعدام القديم .

حقيقة (الذات العلية): هي التي لا تقبل القسمة ولا تقبل المثل ولا تقبل التركيب.

وبالله تعالى التوفيق.

حقيقة (التوفيق): هو خلق القدرة على الطاعة.



العَقِيدَة الصُّغرَىٰ
"أمّ البَرَاهِين"



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصّلاةُ والسّلام على رسول الله.

اعْلَمْ أنّ الْحُكْمَ العقليّ ينحصر في ثلاثة أقسام:

الوجوب، والاستحالة، والجواز.

فالواجب: ما لا يُتصوّر في العقل عَدَمُهُ.

والمستحيل: ما لا يُتصوّر في العقل وُجُودُهُ.

والجائزُ: ما يصحُّ في العقل وُجُودُهُ وَعَدَمُهُ.

الواجب على كلِّ مكلَّفٍ شرعًا

ويجب على كلِّ مُكَلَّفٍ شرعًا: أن يعرف ما يجب في حقّ مولانا - جلّ وعزّ -، وما يستحيل، وما يجوز، وكذا يجب عليه أن يعرف مثل ذلك في حقّ الرّسل - عليهم الصّلاة والسّلام -.

بعض ما يجب لله عز وجل

فمّا يجب لمولانا - جل وعزّ - عشرون صفة، وهي:

الصفات النفسية

١ - الْوُجُودُ.

الصفات السلبية

٢ - وَالْقِدَمُ.

٣ - وَالبَقَـاءُ.

٤ - وَمُخَـالَفَتُهُ تعالى لِلْحَوَادِثِ.

٥ - وقيامُه تعالى بنفسه

- أي: لا يفتقرُ إلى مَحَلٍّ، ولا مُخَصِّصٍ -.

٦ - والوحدَانِيَّةُ - أي: لا ثَانِيَ له في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله -.

فهذه ستّ صفات: الأولى نَفْسِيَّةٌ، وهي: الوجود.

وَالخَمْسَةُ بَعْدَهَا سَلْبِيَّةٌ.

صفات المعاني

ثُمَّ يَجِبُ لَهُ تعالَى سَبعُ صِفَاتٍ، تُسَمَّى صفاتِ المعاني، وهي:

١- ٢ - القُدْرَةُ، وَالإِرادَةُ، المُتَعَلِّقَانِ بِجَمِيعِ المُمْكِنَات.

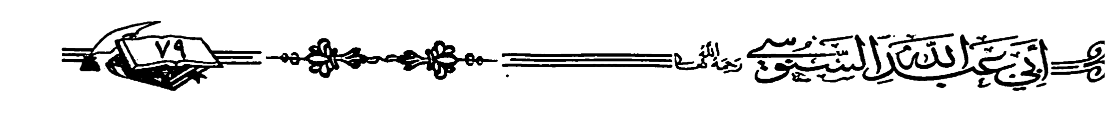
٣ - وَالْعِلْمُ، المُتَعَلِّقُ بجميع الْوَاجِبَاتِ، وَالجَائِزَاتِ، وَالمُسْتَحِيلَات.

٤ - والحياة، وهي: لا تَتَعَلَّقُ بشيءٍ.

٥ - ٦ - والسّمع والبصر، المُتَعَلِّقَان بجميع المَوْجُودَات.

٧ - والكلام: الذّي ليس بحرف، ولا صوت.

- وَيَتَعَلَّقُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعِلْمُ مِنَ المُتَعَلَّقَات.



الصفات المعنوية

ثُمَّ سَبْعُ صِفَاتٍ، تُسَمَّى صِفَاتٍ مَعْنَوِيَّةً، وهي: مُلَازِمَةٌ لِلسَّبْعِ الأُولَى، وهي: كَوْنُهُ تعالى: ١ - قَادِرًا، ٢ - وَمُرِيدًا، ٣ - وَعَالِمًا، ٤ - وَحَيًّا، ٥ - وسميعًا، ٦ - وبصيرًا، ٧- وَمُتَكَلِّمًا.

بعض ما يستحيل على الله عز وجل

ومِمَّا يستحيل في حقّه تعالى: عشرون صفة، وهي أَضْدَادُ العشرين الأُولى وهي:

١ - الْعَدَمُ. ٢ - وَالحُدُوثُ. ٣ - وَطُرُوُّ الْعَدَمِ.

٤ - وَالمُمَاثَلَةُ لِلحَوَادِثِ:

- بأن يكون جِرْمًا، أي: تأْخُذ ذَاتُهُ العَلِيَّةُ قَدْرًا من الفراغ.
- أو يكون عرضًا يقوم بالجرم.
- أو يكون في جهة للجرم.
- أو له هو جِهَةٌ.
- أو يتقيّد بمكان، أو زمانٍ.
- أو تتّصف ذاته العليّة بالحوادث.
- أو يتّصف بِالصِّغَرِ، أو الْكِبَرِ.
- أو يتّصف بالأَغْرَاض في الأفعال أو الأحكام.

وكذا يستحيل عليه تعالى:

٥ - أن لا يكون قائمًا بنفسه:

ـ بأن يكون صِفَةً يقوم بمحلٍّ.

ـ أو يحتاج إلى مُخَصِّصٍ.

وكذا يستحيل عليه تعالى:

٦ - أن لا يكون وَاحِدًا:

ـ بأن يكون مركبًا في ذاته.

ـ أو يكون له مُمَاثِلٌ في ذاته، أو صفاته.

ـ أو يكون معه في الوجود مُؤَثِّرٌ في فعل من الأفعال.

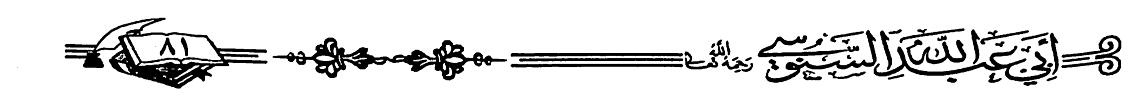
وكذا يستحيل عليه تعالى:

٧ - ٨ - العجز عن ممكن مّا.

ـ وإيجاد شيء من العالم مع كراهته لوجوده - أي: عدم إرادته له تعالى -.

ـ أو مع الذهول، أو الغفلة.

ـ أو بالتّعليل، أو بالطّبع.



وكذا يستحيل عليه تعالى:

٩ - الجهل - وما في معناه - بمَعْلُومٍ مّا.

١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - وَالمَوْتُ، وَالصَّمَمُ، والعمى، وَالْبَكَمُ.

وأضدادُ الصّفات المعنويّة وَاضِحَةٌ من هذه.

ما يجوز في حقه تعالى

وَأَمّا الجَائِزُ فِي حقِّهِ تَعَالَى: فَفِعْلُ كَلِّ مُمْكِنٍ أَوْ تَرْكُهُ.



البراهين على العقائد.

- براهين الصفات الواجبة لله تعالى.
- براهين المستحيلات في حق الله تعالى.
- براهين ما يجوز لله تعالى.

برهان الصفة النفسية

أما برهان وجوده تعالى: فَحُدُوثُ العالم؛ لأنّه لو لم يكن له مُحْدِثٌ، بل حدث بنفسه لَزِمَ أن يكون أحدُ الأمرين المتساويين مساويًا لصاحبه راجحًا عليه بلا سبب وهو مُحَالٌ.

- ودليل حدوث العالم: ملازمتُه للأعراض الحادثة من: حركة، وسكون وغيرهما، وملازم الحادث حادث.

- ودليل حدوث الأعراض: مشاهدة تغيّرها من عدم إلى وجود، ومن وجود إلى عدم.

براهين الصفات السلبية

- وَأَمّا برهان وجوب القدم له تعالى: فلأنّه لو لم يكن قديمًا، لكان حَادِثًا فَيَفْتَقِرُ إلى مُحْدِثٍ، فيلزمُ الدَّوْرُ، أو التَّسَلْسُلُ.

- وأما برهان وجوب البقاء له تعالى: فلأنّه لو أمكن أن يلحقه العدم؛ لانتفى عنه القدم لكون وجوده حينئذ جائزًا لا واجبًا؛ والجائز لا يكون وجوده إلا حَادِثًا، كيف وقد سبق قريبًا وجوب قدمه تعالى.

- وأما برهان وجوب مخالفته تعالى لِلْحَوَادِثِ: فلأنه لو مَاثَلَ شيئًا منها، لكان حادِثًا مثلها، وذلك مُحَالٌ لما عَرَفْتَ قبل من وجوب قدمه تعالى وبقائه.

- وأما برهان وجوب قيامه تعالى بنفسه: فلأنّه تعالى لو احتاج إلى محلٍّ لكان صفة، والصّفة لا تتّصف بصفات المعاني، ولا المعنويّة، ومولانا جلّ وعزّ يجب

اتّصافه بهما فليس بصفة.

ولو احتاج إلى مُخَصّصٍ لكان حَادِثًا، كيف؟! وقد قام الْبُرْهَانُ على وجوب قدمه تعالى وبقائه.

- وأما برهان وجوب الوَحْدَانِيَّةِ له تعالى: فلأنه لو لم يكن واحدا لزم أن لا يوجد شيءٌ من العالم للزوم عجزه حينئذ.

براهين صفات المعاني

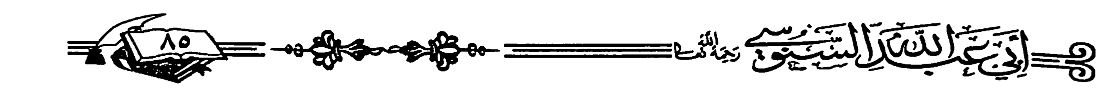
- وأما برهان وجوب اتّصافه تعالى بالقدرة والإرادة والعلم والحياة: فلأنّه لو انتفى شيء منها لما وجد شيء من الحوادث.

- وأمّا برهان وجوب السّمع له تعالى والبصر والكلام:

فالكتاب، والسنّة، والإجماع، وأيضًا لو لم يتَّصِفَ بها لزم أن يتّصف بأضدادها، وهي نقائصُ، والنّقص عليه تعالى مُحَالٌ.

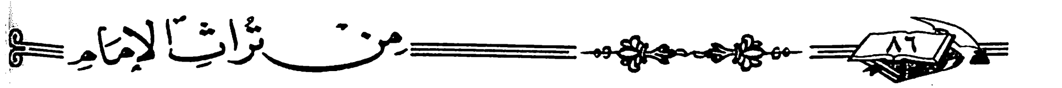
برهان جواز فعل الممكنات وتركها

- وأما برهان كون فعل الممكنات أو تركها جائزًا في حقّه تعالى: فلأنّه لو وجَبَ عليه تعالى شيءٌ منها عقلًا، أو استحال عقلًا، لانقلب الممكنُ واجبًا أو مستحيلًا، وذلك لا يُعقل.



الرُّسُل عليهم الصلاة والسلام

- الواجب في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام.
- المستحيل في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام.
- الجائز في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام.



الواجب في حق الرسل عليهم السلام

وأما الرّسل عليهم والسّلام: فيجب في حقّهم: الصّدق، والأمانة، وتبليغ ما أُمروا بتبليغه للخلق.

المستحيل في حق الرسل عليهم السلام

ويستحيل في حقّهم عليهم الصّلاة والسّلام: أَضْدَادُ هذه الصّفات، وهي: الكذب، والخيانة بفعل شيء ممّا نهوا عنه نهي تحريم أو كراهة، أو كتمان شيء مِمَّا أُمِرُوا بتبليغه للخلق.

الجائز في حق الرسل عليهم السلام

ويجوز في حقّهم عليهم الصّلاة والسّلام: ما هو من الأعراض البشريّة التي لا تؤدّي إلى نقص في مراتبهم العليّة؛ كالمرض ونحوه.

براهين ما يتعلق بالرسل

عليهم السلام

- برهان وجوب الصدق.
- برهان وجوب الأمانة.
- برهان وجوب التبليغ.
- برهان جواز الأعراض البشرية عليهم.

برهان وجوب الصدق

أمّا برهانُ وُجوبِ صِدْقِهِم عليهم الصّلاةُ والسّلام: فلأنّهم لو لم يَصْدُقُوا لَلَزِمَ الكَذِبُ في خبره تعالى لتصديقه تعالى لهم بِالْمُعجِزَةِ النَّازِلَةِ مَنْزِلَةَ قوله تعالى: صَدَقَ عبدي في كلّ مَا يُبَلّغُ عنّي.

برهان وجوب الأمانة والتبليغ

وأما برهان وجوب الأمانة لهم عليهم الصّلاة والسّلام:

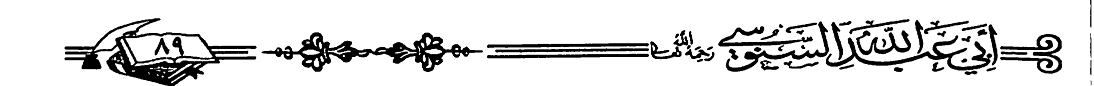
فلأنّهم لو خانوا بفعل محرّم، أو مكروه، لانقلب المحرّم، أو المكروه طاعة في حقّهم؛ لأنّ الله تعالى أمرنا بالاقتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم، ولا يأمر اللهُ تعالى بفعل محرّم ولا مكروه.

وهذا بعينه هو برهان وجوب الثّالث.

برهان جواز الأعراض البشرية عليهم

وأما دليل جواز الأعراض البشريّة عليهم: فمشاهدة وقوعها بهم:

- إما لتعظيم أجورهم.
- أو للتّشريع.
- أو للتّسلّي عن الدّنيا.
- أو للتّنبيه لخسّة قدرها عند الله تعالى، وعدم رضاه بها دار جزاء لأنبيائه وأوليائه باعتبار أحوالهم فيها عليهم الصّلاة والسّلام.



اندراج معاني العقائد المتقدمة في الشهادتين

ويجمع معاني هذه العقائد كلّها قولُ: لاَ إِلَهَ إِلاّ اللهُ، مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ.

- معنى الألوهية

إذ معنى الأُلُوهِيَّةِ: استغناء الإله عن كلّ ما سواه، وافتقار كلّ ما عداه إليه.

فمعنى لاَ إِلهَ إِلاَّ اللهُ: لا مستغني عن كلّ ما سواه، ومفتقرًا إليه كلّ ما عداه إلّا الله تعالى.

- استغناء الله عن كل ما سواه

أمّا استغناؤه جلّ وعزّ عن كلّ ما سواه، فهو يوجب له تعالى:

الوجود، والقدم، والبقاء، والمخالفة للحوادث، والقيام بالنّفس، والتّنزّه عن النّقائص.

ويدخل في ذلك: وجوب السّمع له تعالى والبصر والكلام؛ إذ لو لم تجب له هذه الصّفات لكان مُحْتَاجًا إلى المحدث، أو المحلّ، أو من يدفع عنه النّقائص.

ويؤخذ منه: تَنَزُّهُهُ تعالى عن الأغراض في أفعاله وأحكامه، وإلاّ لزم افتقارُه إلى ما يُحَصِّلُ غَرَضَهُ، كيف؟! وهو جلّ وعزّ الغنيّ عن كلّ ما سواه.

ويؤخذ منه أيضا: أنّه لا يجب عليه تعالى فعل شيء من الممكنات ولا تركه؛ إذ لو وجب عليه تعالى شيءٌ منها عقلًا كالثّواب مثلًا، لكان جلّ وعزّ مفتقراً إلى ذلك الشّيء لِيَتَكَمَّلَ به غَرَضُه؛ إذ لا يجب في حقّه تعالى إلاّ ما هو كَمَالٌ له، كيف؟! وهو جلّ وعزّ الغنيّ عن كلّ ما سواه.

افتقار كل ما سوى الله جل وعز إليه

وأمّا افْتِقَارُ كلّ ما عداه إليه جلّ وعزّ فهو يُوجِبُ له تعالى:

الحياة، وعموم القدرة والإرادة، والعلم؛ إذ لو انتفى شيءٌ منها لما أمكن أن يوجد شيءٌ من الحوادث فلا يفتقر إليه شيءٌ، كيف؟! وهو الذّي يفتقر إليه كلّ مَا سِوَاهُ.

وَيُوجِبُ له تعالى أيضا: الوحدانية؛ إذ لو كان معه ثان في الأُلُوهِيَّةِ لما افتقر إليه شيءٌ للزوم عجزهما حينئذ، كيف؟! وهو الذّي يفتقر إليه كلّ ما سِوَاهُ.

ويؤخذ منه أيضًا: حدوث العالم بأسره؛ إذ لو كان شيء منه قديمًا لكان ذلك الشّيء مستغنيًا عنه تعالى، كيف؟! وهو الذّي يجب أن يفتقر إليه كلّ ما سواه.

ويؤخذ منه أيضًا: أنّه لا تأثير لشيء من الكائنات في أثر ما، وإلا لَزِمَ أن يستغني ذلك الأثر عن مولانا جلّ وعزّ، كيف؟! وهو الذّي يفتقر إليه كُلُّ مَا سِوَاهُ عُمُومًا.

وعلى كُلِّ حَالٍ، هذا إن قَدَّرْتَ أن شيئًا من الكائنات يؤثّر بطبعه.

وأمّا إن قدّرته مؤثرًا بقوّة جعلها الله فيه كما يَزْعُمُه كثيرٌ من الجهلة فذلك محالٌ أيضًا؛ لأنّه يصير حينئذ مولانا جلّ وعزّ مفتقرًا في إيجاد بعض الأفعال إلى واسطة، وذلك باطلٌ؛ لما عرفت من وجوب استغنائه جلّ وعزّ عن كلّ ما سواه.

تضمن قول «لا إله إلا الله» ما يجب على المكلف

فقد بَانَ لك تضمّنُ قول: لا إله إلاّ اللهُ للأقسام الثّلاثة التِي يجب على المكلّف معرفتُها في حقّ مولانا جلّ وعزّ، وهي: ما يجب في حقّه تعالى، وما يستحيل، وما يجوز.

بيان ما تضمنته كلمة «محمد رسول الله» من العقائد

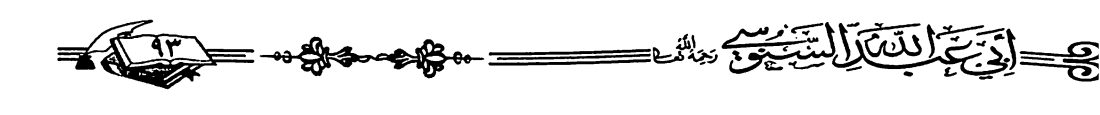
وأمّا قولنا: محمّدٌ رسول الله ﷺ فيدخل فيه: الإيمانُ بسائر الأنبياءِ والملائكةِ، والكتبِ السّماويّة، واليوم الآخر؛ لأنه عليه الصّلاة والسّلام جاء بتصديق جميع ذلك كله.

ويؤخذ منه: وجوب صدق الرّسل عليهم الصّلاةُ والسّلامُ، واستحالةُ الكذب عليهم، وإلاّ لم يكونوا رسلًا أُمناءَ لمولانا العالم بالخفيّات جلّ وعزّ.

واستحالةُ فعل المنهيّات كلّها؛ لأنّهم أُرْسِلُوا لِيُعَلّموا النّاس بأقوالهم، وأفعالهم، وسكوتهم، فيلزم أن لا يكون في جميعها مخالفةٌ لأمر مولانا جلّ وعزّ الذّي اختارهم على جميع خلقه، وأمّنهم على سرّ وحيه.

ويؤخذ منه: جواز الأعراض البشريّة عليهم؛ إذ ذَاكَ لا يقدح في رسالتهم، وعلوّ منزلتهم عند الله تعالى، بل ذاك ممّا يزيد فيها.

فقد بان لك تضمّن كلمتي الشّهادة مع قِلَّةِ حُروفِها لجميع ما يجب على المكلّف معرفتُه من عقائد الإيمان في حقّه تعالى، وفي حقّ رسله عليهم الصّلاة والسّلام، ولعلها لاختصارها مع اشتمالها على ما ذكرناه، جعلها الشّرع ترجمة على ما في القلب من الإسلام، ولم يقبل من أحد الإيمان إلاّ بها.



خاتمة

فعلى العاقل أن يُكْثِرَ من ذِكْرِهَا مُسْتَحْضِرًا لما احْتَوَتْ عليه من عقائد الإيمان حتّى تمتزج مع معناها بلحمه ودمه، فإنّه يرى لها من الأسرار والعجائب إن شاء الله تعالى مالا يدخل تحت حصرٍ.

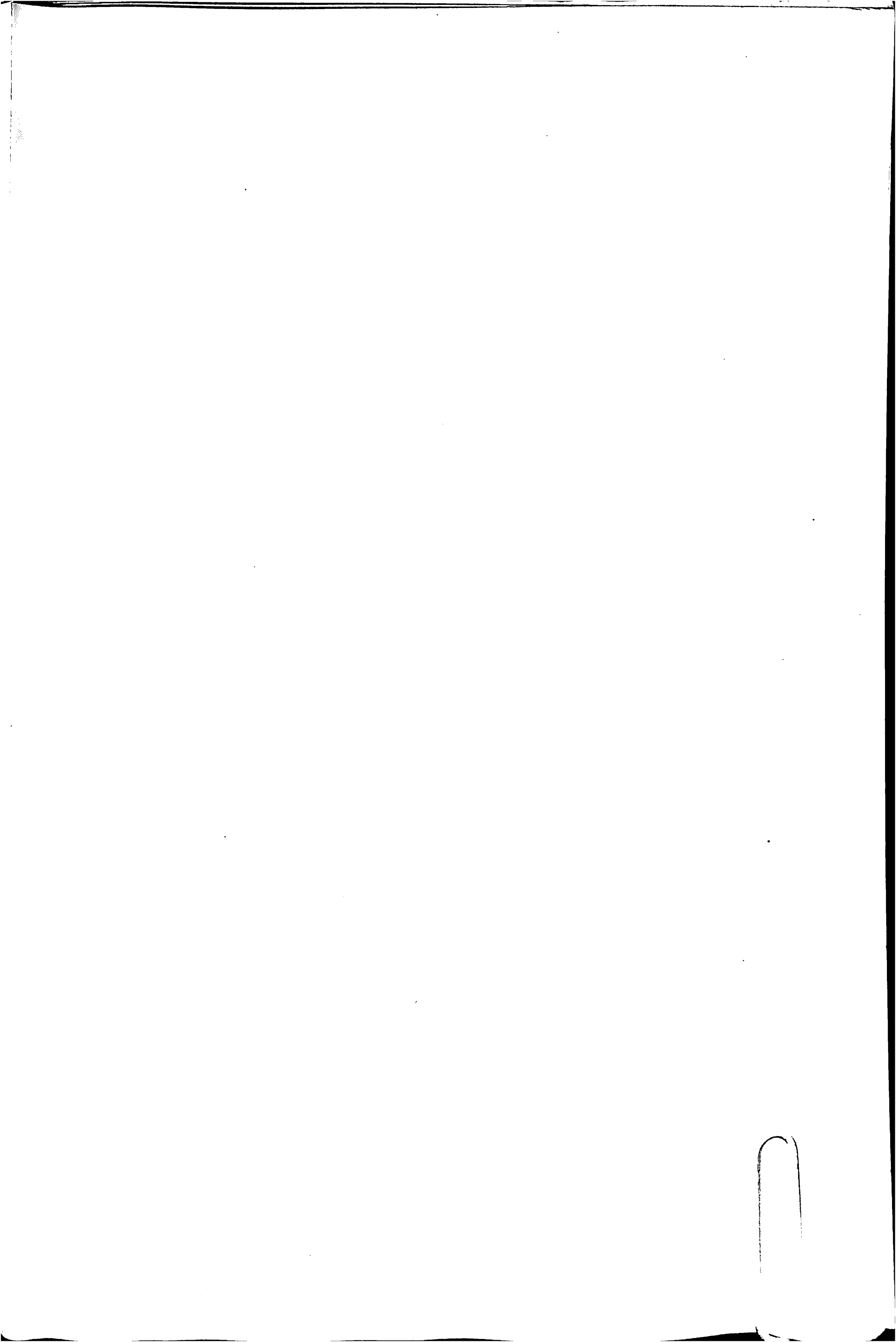
وبالله التّوفيق لا ربّ غيره، ولا معبود سواه، نسأله سبحانه وتعالى أن يجعلنا وأحبّتنا عند الموت ناطقين بكلمة الشّهادة عالمين بها.

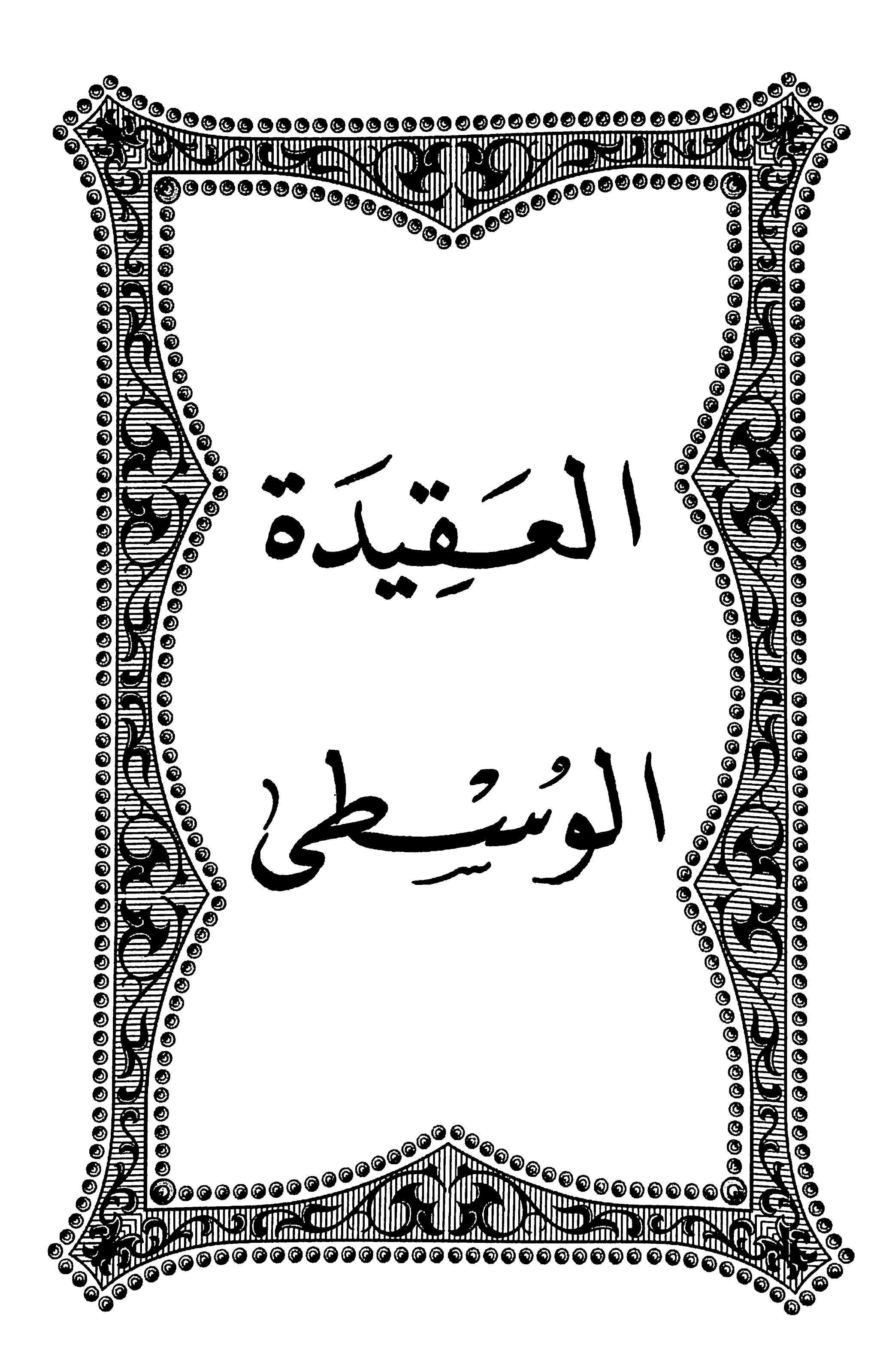
وصلى الله على سيدنا محمد، كلما ذكره الذّاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون.

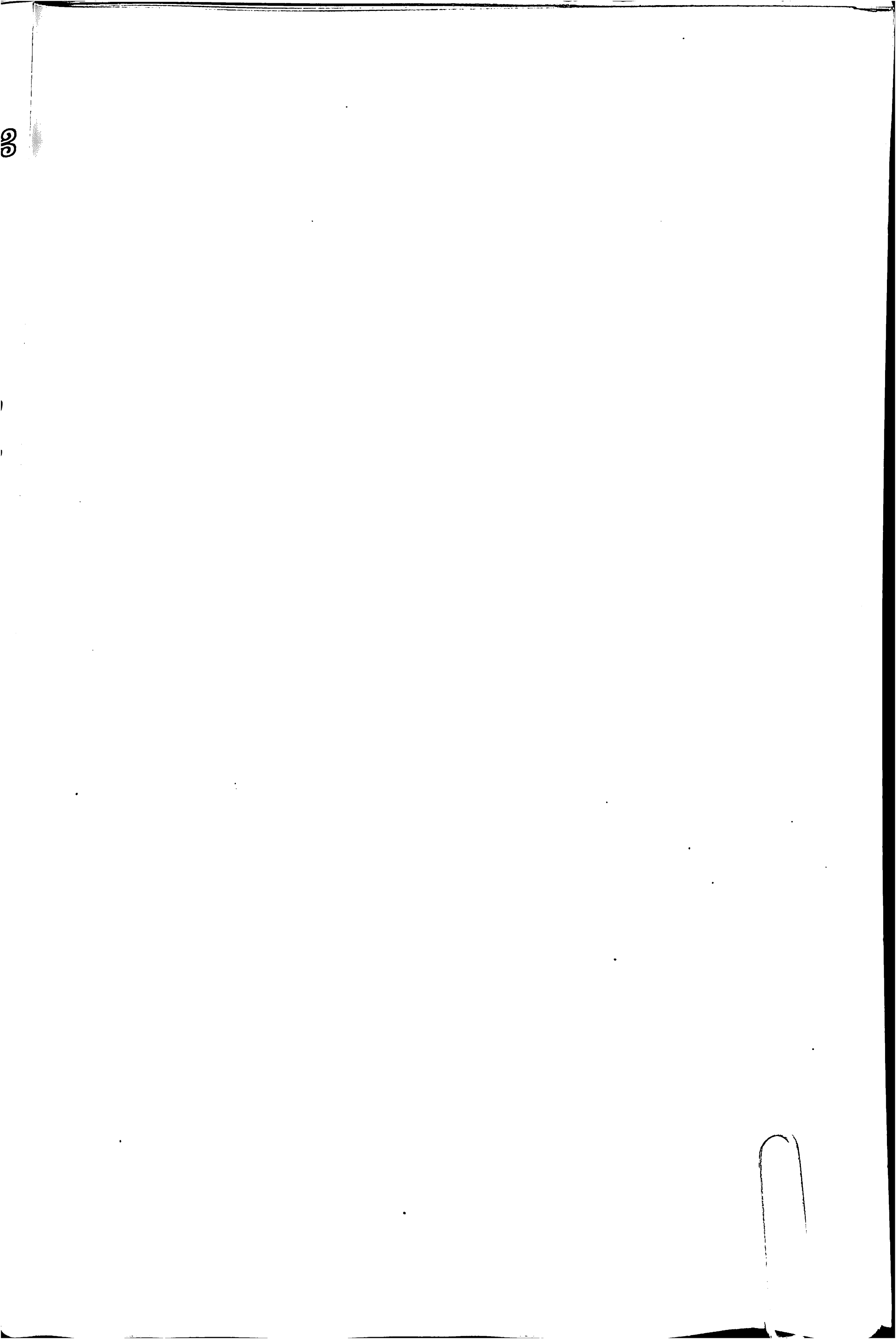
ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين والتّابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

تم متن السنوسية في علم التوحيد






العَقِيدَة
الوُسِطى





الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين إمام المرسلين، ورضي الله تعالى عن أصحاب رسول الله أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعدُ: فهذه جُمل مختصرة يخرج المكلفُ بفهمها - إن شاء الله - من التقليد المختلف في إيمان صاحبه إلى النظر الصحيح المجمع على إيمان صاحبه.

وذلك أن تَعلم أولًا: أنّ الحكم العقلي منحصر في ثلاثة أقسام: الوجوب، والجواز، والاستحالة، وعلى هذه الثلاثة مدار مباحث علم الكلام كله.

ـ فالواجب: ما لا يتصور في العقل عدمه، كالتحيز مثلًا للجوهر.

ـ والمستحيل: ما لا يتصور في العقل وجوده، كعروِّ الجرم مثلًا عن الحركة والسكون.

ـ والجائز: ما يصح في العقل وجوده وعدمه كموت الواحد منا اليوم أو غدًا.

باب: في حدوث العالم، وإقامة البرهان القاطع عليه

فإذا عرفت هذا: فأول ما تبدأ به من النظر: النظر في حدوث العالم، وهو: كل ما سوى الله تعالى.

فإذا نظرت فيه تجد جميعه أجرامًا تقوم بها أعراض من حركة وسكون وغيرهما.

فتقول في برهان حدوثه: لو كان جرم من أجرام العالم كالسماء والأرض مثلًا موجودًا في الأزل لم يخل: إما أن يكون في الأزل متحركًا، أو ساكنًا، أو لَا متحركًا ولَا ساكنًا.

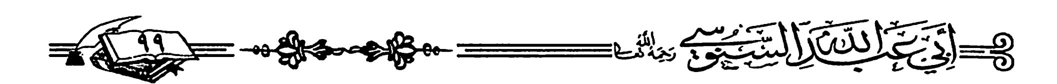
والأقسام الثلاثة مستحيلة على الجرم في الأزل، فيكون وجود الجرم في الأزل مستحيلًا؛ لأنه لا يعقل وجوده عاريًا عن تلك الأقسام الثلاثة .

أما بيان استحالة القسم الثالث: فظاهر؛ لأنه لا يعقل جرم في الأزل، ولا فيما لا يزال ليس ثابتًا في الحيز، ولا منتقلًا عنه.

وأما بيان استحالة القسم الثاني «وهو كون الجرم ساكنًا في الأزل» فوجهه: أنه لو كان كذلك لَمَا قَبِل أن يتحرك أبدًا؛ لأن سكونَه على هذا الفرض قديم، والقديمُ لا يقبل العدم؛ إذ لو قَبِل العدمَ لاحتاج وجودُه إلى مخصِص؛ لجوازه حينئذ، فيكون مُحدَثًا، وقد فُرِض قديمًا، فهذا تناقض لا يعقل.

ودليلُ قبولِ السكون العدمَ: مشاهدتنا الحركة في بعض الأجرام، وذلك يقضي بجواز الحركة على جميع الأجرام؛ لتماثلها.

وأما بيانُ استحالة القسم الأول «وهو كون الجرم في الأزل متحركًا»، فالوجه فيه: ما عرفتَ الآن في استحالة القسم الثاني.



ويزيد هذا القسم بوجه آخر من الاستحالة: وهو أنّ حقيقة الحركة لا تعقل قديمة؛ إذ هي الانتقال من حيز إلى حيز، فهي إذًا لا تكون إلا طارئة على الجرم، ولا بد أن يتقدم على وجودها الكون في الحيز المنتقل عنه، والقديم لا يتصور أن يكون طارئًا، ولا أن يتقدم على وجوده غيره.

فقد خرج لك بهذا البرهان القطعي: كونُ العالم كله حادثًا، من عرشه إلى فرشه، لا يتصور في العقل أن يكون شيء منه قديمًا.


الكتب النادرة التي ترفع لأول مرة
MAHDE-KHASHLAN K-RABABAH

باب: في إقامة البرهان القاطع على وجوده تعالى،

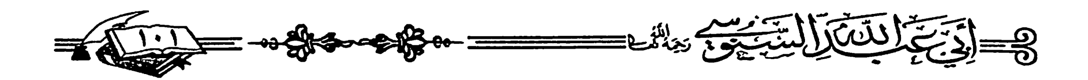
وبيان احتياج العالم إليه جلّ وعزّ

وإذا كان العالم حادثًا بعد ما تقرر عدمه، فلا بد له من مُحدِث؛ إذ لا يتصور في العقل انتقاله من العدم الذي كان عليه إلى الوجود الطارىء بلا سب، ولولا الفاعل المختار لوجوده - فيما شاء من الأزمان، على ما شاء من المقادير والصفات - لكان يجب أن يبقى على ما كان عليه من العدم أبد الآباد؛ لاستواء المقادير والصفات والأزمان بالنسبة إلى ذاته.

وأما الوجود والعدم:

فقيل: هما بالنسبة إلى ذاته سواء، فيستحيل أن يترجح الوجود المساوي الطارىء بلا سبب.

وقيل: العدم السابق أولى به؛ لأصالته فيه، وعدم افتقاره إلى سبب، وإذا كان ترجيح أحد المتساويين بلا سبب محالًا، فاستحالة ترجيح الوجود المرجوح بالنسبة إلى العالم على هذا بلا سبب أحرى.



باب: الدليل على وجوب قدمه جل وعز، ووجوب بقائه

ثم يجب أن يكون مُحدِثُ العالم قديمًا - أي: لا أولية لوجوده - وإلا لافتقر إلى محدِث، ويلزم التسلسل، فيؤدي إلى فراغ ما لا نهاية له، أو الدور، فيؤدي إلى تقدم الشيء على نفسه، وكلاهما مستحيل لا يعقل.

ويلزم أن يكون واجبَ البقاء - أي: لا آخرية لوجوده -؛ إذ لو قبل أن يلحقه العدم، لكان وجوده جائزًا لا واجبًا؛ لما عرفت أن حقيقة الواجب: ما لا يتصور في العقل عدمه، وهذا الوجود قد فُرِضَ أنه يقبل العدم فيكون جائزًا؛ إذ الجائز ما يصح فيه الوجود والعدم، والجائز يستحيل أن يقع بلا سبب، فيحتاج إذًا هذا الوجود الجائز إلى سبب فيكون محدثًا، وقد قام البرهان على وجوب قدمه، فإذًا فَرْضُ عدم وجوب البقاء في ما قام البرهان على وجوب قدمه تناقضٌ لا يعقل.

باب: الدليلُ على وجوب مخالفته تعالى للحوادث، وعدم اتحاده بغيره وبيانُ الدليل على وجوب قيامه تعالى بنفسه

ويلزم أيضًا: أن يكون مُحدِثُ العالِم ليس بجرم ولا صفة للجرم؛ لما عرفتَ من وجوب الحدوث للأجرام وصفاتها.

ولا متحدا بغيره - أي: يكون معه واحد ـ:

- وإلا فإن بقيا موجودين فهما بعد اثنان لا واحد.

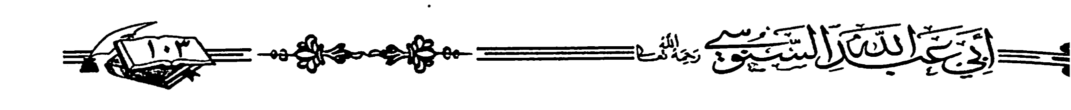
- وإن لم يبقيا موجودين لم يتحدا أيضًا؛ لأنه إن عُدِم كل منهما ووجد ثالث فظاهر، وإن عُدِم أحدهما وبقي الآخر فكذلك؛ لأن المعدوم لا يتحد بالموجود.

وأن يكون ليس في جهة من الجهات؛ لأنه لا يعمرها إلا الأجرام، وأن لا تكون له هو أيضا جهة؛ لأنها من عوارض الجسم، فـ «فوق» من عوارض عضو الرأس، و«تحت» من عوارض عضو الرجل، و«يمين» من عوارض العضو الأيمن، و«شمال» من عوارض العضو الأيسر، و«أمام» من عوارض البطن، و«خلف» من عوارض الظهر، ومن استحالَ عليه أن يكون جِرمًا استحالَ أن يتصف بهذه الأعضاء أو لوازمها على الضرورة.

ويجب أيضا: أن يكون تعالى قائمًا بنفسه - أي: ذاتًا - لا يفتقر إلى محل، ويستحيل أن يكون صفة.

ومنهم من فسّر قيامه تعالى بنفسه بـ: استغنائه عن المَحَلِ والمُخصِص، وهو أخصُّ من التفسير الأول، ويخرج مشاركة الجوهر له في هذه الصفة .

والدليل على استغنائه تعالى عن المُخصِص: ما سبق من وجوب قدمه وبقائه.



وعلى استغنائه عن المحل: أنه لو كان صفة لاستحال اتصافه بالصفات المعنوية والمعاني؛ إذ الصفة لا تقوم بالصفة؛ ولأنه أيضا لو كان صفة لافتقر إلى محل تقوم به.

ثم إن كان المَحَلُ إلهًا مثل الصفة لزم تعدد الآلهة، وإن انفردت الصفة بالألوهية وأحكامها لزم قيام صفة بمحل، ولا يتصف المحل بحكمها، وهو محال.

وأيضا: فليس كون الصفة إلها بأولى من كون محلها إلها.



باب: الدليل على وجوب صفات المعاني، ووجوب أحكامها له تعالى، ووجوب القدم والبقاء لجميعها، وما يتعلق بذلك

وفيه فصول:

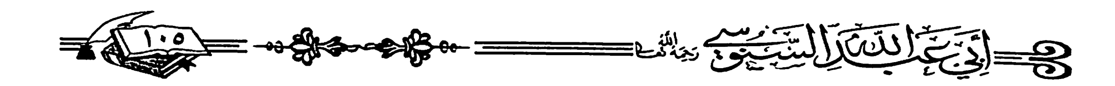
الفصل الأول:

في وجوب القدرة وأحكامها

ويلزم أيضًا: أن يكون محدِث العالم قادرًا، وإلا لما أوجد شيئًا من العالم بقدرته؛ لأنه لا يعقل قادر لا قدرة له، غير متحدة بذاته، وإلا لزم كون الاثنين واحدًا، وهو محال لا يعقل، قديمة وإلا كان ضدها - وهو العجز - قديمًا، فلا ينعدم أبدًا؛ لما عرفت أن القديم لا يقبل العدم، فيلزم أن لا يَقدر أبدًا، ومصنوعاته تشهد باستحالة ذلك.

وأيضا: لو كانت القدرة حادثة لاحتاجت في إحداثها إلى قدرة أخرى، ولزم التسلسل.

ويلزم: أن تكون هذه القدرة متعلقة بجميع الممكنات؛ إذ لو تعلقت ببعضها دون بعض لاحتاجت إلى مخصِص؛ لاستوائها في حقيقة الإمكان فتكون حادثة، وقد عرفت وجوب قدمها، وإن فرض تخصيصها بغير مخصص، لزم انقلاب الجائز مستحيلًا .



الفصل الثاني:

في إثبات الإرادة، وأحكامها

ويلزم أيضًا: أن يكون محدِثُ العالَم مريدًا - أي: قاصدًا لفعله -؛ إذ لولا قصده لتخصيص الفعل بالوجود في زمن مخصوص على مقدار مخصوص وصفة مخصوصة للزم بقاؤه على ما كان عليه من عدم ذلك كله أبد الآباد.

وإن قُدرت ذاته علة لوجود العالم، أو موجدة له بالطبع حتى لا يحتاج في وجود العالم عنه إلى إرادته، لزم حينئذ قدم العالم؛ لوجود اقتران العلة بمعلولها، والطبيعة بمطبوعها، وقد عرفتَ وجوبَ حدوثه.

والاعترضُ على هذا بأنّ صانعَ العالَمِ طبيعة، وإنّما لم يوجد العالم معها في الأزل؛ لوجود مانع أزلي منع من وجوده حينئذ، فلما انتفى المانعُ في ما لا يزال أوجدت الطبيعةُ حينئذ العالمَ، فاسدٌ؛ لأن هذا التقدير يستلزم أن لا يوجد العالم أبدًا؛ لأن مانعَه على هذا الفرض أزليٌّ، فيستحيل عدمُه؛ لما عرفتَ أن ما ثبت قدمُه استحالَ عدمُه.

وكذا الاعتراضُ بأنّ الصانعَ طبيعة، وتأخر العالَمُ عنها في الأزل لتوقف وجوده على شرط لم يوجد في الأزل، فلما وُجِدَ الشرطُ في ما لا يزال وجِدَ العالَمَ عن الطبيعة حينئذ فاسدٌ أيضًا؛ لأنّ الكلامَ في حدوث ذلك الشرط وتأخره عن الأزل كالكلام في العالم، فيحتاج هو أيضًا إلى تقدير مانع أزلي، فيلزم أن لا يوجد شرط العالم أبدًا، فلا يوجد العالم مشروطه أبدًا، أو تقدير شرط آخر له حادث، فينقل الكلام إليه، ويلزم التسلسل.

باب: الدليلُ على وجوب مخالفته تعالى للحوادث، وعدم اتحاده بغيره وبيانُ الدليل على وجوب قيامه تعالى بنفسه

ويلزم أيضًا: أن يكون مُحدِثُ العالِمِ ليس بجرم ولا صفة للجرم؛ لما عرفتَ من وجوب الحدوث للأجرام وصفاتها.

ولا متحدا بغيره - أي: يكون معه واحد -:

- وإلا فإن بقيا موجودين فهما بعد اثنان لا واحد.

- وإن لم يبقيا موجودين لم يتحدا أيضًا؛ لأنه إن عُدِم كل منهما ووجد ثالث فظاهر، وإن عُدِم أحدهما وبقي الآخر فكذلك؛ لأن المعدوم لا يتحد بالموجود.

وأن يكون ليس في جهة من الجهات؛ لأنه لا يعمرها إلا الأجرام، وأن لا تكون له هو أيضا جهة؛ لأنها من عوارض الجسم، فـ «فوق» من عوارض عضو الرأس، و«تحت» من عوارض عضو الرجل، و«يمين» من عوارض العضو الأيمن، و«شمال» من عوارض العضو الأيسر، و«أمام» من عوارض البطن، و«خلف» من عوارض الظهر، ومن استحالَ عليه أن يكون جِرمًا استحالَ أن يتصف بهذه الأعضاء أو لوازمها على الضرورة.

ويجب أيضا: أن يكون تعالى قائمًا بنفسه - أي: ذاتًا - لا يفتقر إلى محل، ويستحيل أن يكون صفة.

ومنهم من فسّر قيامه تعالى بنفسه بـ: استغنائه عن المَحَلِ والمُخصِص، وهو أخصُّ من التفسير الأول، ويخرج مشاركة الجوهر له في هذه الصفة .

والدليل على استغنائه تعالى عن المُخصِص: ما سبق من وجوب قدمه وبقائه.

وعلى استغنائه عن المحل: أنه لو كان صفة لاستحال اتصافه بالصفات المعنوية والمعاني؛ إذ الصفة لا تقوم بالصفة؛ ولأنه أيضا لو كان صفة لافتقر إلى محل يقوم به.

ثم إن كان المَحَلُ إلهًا مثل الصفة لزم تعدد الآلهة، وإن انفردت الصفة بالألوهية وأحكامها لزم قيام صفة بمحل، ولا يتصف المحل بحكمها، وهو محال.

وأيضا: فليس كون الصفة إلها بأولى من كون محلها إلها.



باب: الدليل على وجوب صفات المعاني، ووجوب أحكامها له تعالى، ووجوب القدم والبقاء لجميعها، وما يتعلق بذلك

وفيه فصول:

الفصل الأول:

في وجوب القدرة وأحكامها

ويلزم أيضًا: أن يكون محدِث العالم قادرًا، وإلا لما أوجد شيئًا من العالم بقدرته؛ لأنه لا يعقل قادر لا قدرة له، غير متحدة بذاته، وإلا لزم كون الاثنين واحدًا، وهو محال لا يعقل، قديمة وإلا كان ضدها - وهو العجز - قديمًا، فلا ينعدم أبدًا؛ لما عرفت أن القديم لا يقبل العدم، فيلزم أن لا يَقدر أبدًا، ومصنوعاته تشهد باستحالة ذلك.

وأيضا: لو كانت القدرة حادثة لاحتاجت في إحداثها إلى قدرة أخرى، ولزم التسلسل.

ويلزم: أن تكون هذه القدرة متعلقة بجميع الممكنات؛ إذ لو تعلقت ببعضها دون بعض لاحتاجت إلى مخصِص؛ لاستوائها في حقيقة الإمكان فتكون حادثة، وقد عرفت وجوب قدمها، وإن فرض تخصيصها بغير مخصص، لزم انقلاب الجائز مستحيلًا .

الفصل الثاني:

في إثبات الإرادة، وأحكامها

ويلزم أيضًا: أن يكون محدِثُ العالَم مريدًا - أي: قاصدًا لفعله -، إذ لولا قصده لتخصيص الفعل بالوجود في زمن مخصوص على مقدار مخصوص وصفة مخصوصة للزم بقاؤه على ما كان عليه من عدم ذلك كله أبد الآباد.

وإن قُدرت ذاته علة لوجود العالم، أو موجدة له بالطبع حتى لا يحتاج في وجود العالم عنه إلى إرادته، لزم حينئذ قدم العالم؛ لوجود اقتران العلة بمعلولها، والطبيعة بمطبوعها، وقد عرفتَ وجوبَ حدوثه.

والاعترضُ على هذا بأنّ صانعَ العالَم طبيعة، وإنّما لم يوجد العالم معها في الأزل؛ لوجود مانع أزلي منع من وجوده حينئذ، فلما انتفى المانعُ في ما لا يزال أوجدت الطبيعةُ حينئذ العالَمَ، فاسدٌ؛ لأن هذا التقدير يستلزم أن لا يوجد العالم أبدًا؛ لأن مانعَه على هذا الفرض أزليٌّ، فيستحيل عدمُه؛ لما عرفتَ أن ما ثبت قدمُه استحالَ عدمُه.

وكذا الاعتراضُ بأنّ الصانعَ طبيعة، وتأخر العالَمُ عنها في الأزل لتوقف وجوده على شرط لم يوجد في الأزل، فلما وُجِدَ الشرطُ في ما لا يزال وجِدَ العالَمَ عن الطبيعة حينئذ فاسدٌ أيضًا؛ لأنّ الكلامَ في حدوث ذلك الشرط وتأخره عن الأزل كالكلام في العالم، فيحتاج هو أيضًا إلى تقدير مانع أزلي، فيلزم أن لا يوجد شرط العالم أبدًا، فلا يوجد العالم مشروطه أبدًا، أو تقدير شرط آخر له حادث، فينقل الكلام إليه، ويلزم التسلسل.

فثبت بهذا أنّ موجِد العالَم مريدٌ مختارٌ، لا علة ولا طبيعة.

ويلزم أن يكون ذلك بإرادة قديمة عامة في جميع الممكنات خيرًا كانت أو شرًّا، لما عرفتَ قبل في القدرة.

وأن تكون إرادتُه لا لغرض له، وإلا كان ناقصًا في ذاته متكملًا بفعله، وذلك محال.

ولا لغرض لخلقه، وإلا وجب عليه مراعاة الصلاح والأصلح لهم، وهو محال لما سيأتي.

وكما استحال أن يريد سبحانه، أو يفعل لغرض، كذلك استحال أن يكون حكمُه على فعلٍ بوجوب أو تحريم أو غيرهما من الأحكام الشرعية لغرض من الأغراض؛ لأن الأفعالَ كلَّها مستوية في أنها خلقُه واختراعُه فتعيين بعضها للإيجاب وبعضها للتحريم أو غيره واقع بمحض الاختيار لا سبب له، ولا مجال للعقل فيه أصلًا، وإنما يُعرف بالشرع فقط .

وبالجملة: فأفعالُه تعالى وأحكامُه لا علة لها، وما يوجد من التعليل لذلك في كلام أهل الشرع فمؤوّل بالأَمَارات أو نحوها مما يصح.

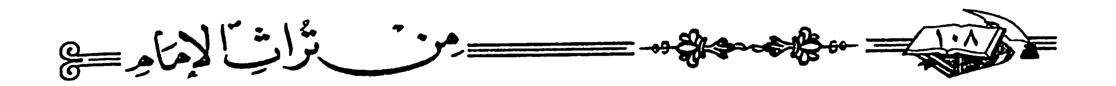


الفصل الثالث:

في وجوب علمه تعالى، وما يتعلق به

مراده بما يتعلق به: ما ذكره من تنزّه العلم عن الاتصاف بكونه ضروريًا، أو نظريًا، وما ذكره من وجوب تعلقه بما لا نهاية له من جميع ما صدقت عليه الأحكام العقلية.

ويلزم أن يكون محدِث العالم: عالمًا؛ لما احتوى عليه العالم من دقائق الصنع، وعجائب الأسرار، وأن يكون ذلك بعلم قديم؛ لما سبق في القدرة، متنزّه عن الضرورة والنظر، وإلا قارنه الضرر، وكان حادثًا، ويتعلق بجميع أقسام الحكم العقلي، وإلا لزم الافتقار إلى المخصص كما سبق.



الفصل الرابع:

في إثبات السمع والبصر والكلام، وما يتعلق بذلك

ويلزم أن يكون تعالى: سميعًا بصيرًا متكلمًا، بسمع وبصر قديمين متعلقين بكل موجود، وبكلام قديم قائم بذاته ليس بحرف ولا صوت، ولا يتجدد ولا يطرأ عليه سكوت، ولا يتصف بتقديم ولا تأخير، ولا ابتداء ولا انتهاء، ولا كل ولا بعض، ويتعلق بكل ما يتعلق به العلم.

ويدل على اتصافه تعالى بهذه الثلاثة:

- العقل؛ لاستحالة اتصافه بأضدادها.

- والنقل، وهو أولى، ومن ثم كان المختار في «الإدراك» الوقف؛ لعدم ورود النقل فيه بالإثبات أو النفي.

وفي كون الاستواء واليد والعين والوجه أسماء لصفات غير الثمانية، أو مؤوّلة بالاستيلاء والقدرة والبصر والوجود، أو يوقف عن تأويلها، وتفوض معانيها إلى الله تعالى، بعد التنزيه عن ظواهرها المستحيلة إجماعًا، ثلاثة أقوال للشيخ الأشعري، وإمام الحرمين، والسلف.

الفصل الخامس:

في وجوب حياته تعالى

وإقامة براهين قاطعة على وجوب القدم والبقاء لجميع ما تتصف به ذات مولانا، وأنه يتعالى عن الاتصاف بالحوادث

ويلزم أن يكون تعالى: حيًّا، وإلا لم يتصف بعلم ولا قدرة ولا إرادة ولا سمع ولا بصر ولا كلام، بحياة قديمة؛ لِما سبق من وجوب قدم مشروطها، والشرط يستحيل تأخره عن مشروطه، واجبة البقاء، وإلا لانتفى قدمها، وقد عرفت الآن وجوبه.

وكذا يجب القدم والبقاء لسائر الصفات التي تقوم بذاته تعالى؛ إذ لو قبلت العدم لكانت حادثة؛ لما عرفتَ أنّ القديم لا يقبل العدم، وهو تعالى يستحيل أن يتصف بصفة حادثة، وإلا لكانت ذاته قابلة لها في الأزل؛ لأن قبوله لها لو كان أيضًا حادثًا للذات لاحتاجت الذات إلى قبول آخر لذلك القبول ويتسلسل.

وإذا لزم أن يكون قبوله لتلك الصفة المفروضة الحدوث كائنًا في الأزل صح أن يتصف بتلك الصفة الحادثة في الأزل؛ إذ لا معنى للقبول إلا ذلك، وذلك محال؛ إذ الحادث لا يمكن أن يكون قديمًا؛ لأن مِن لازم القديم أن لا يقبل العدم، والحادث قد قبل العدم واتصف به، فهما متنافيان.

نخرج بهذا: أن كل ما قبلته الذات العلية من الصفات فهو أزلي، واجب لها، لا يتصور أن يكون حادثًا، وما لم تقبله الذات العلية في الأزل فلا تقبله أبدا؛ لما عرفتَ من استحالة أن يطرأ القبول على الذات بعد أن لم يكن لها.

وأيضا: لو اتصف تعالى بصفة حادثة، لم يجز أن يَعرى عنها، أو عن ضدها، أو مثلها، وإلا لجاز عُروه عن جميع الصفات؛ لأن قبوله لها ذاتي لا يتخلف.

وقد عرفتَ في ما سبق استحالة عروه عن العلم والقدرة والإرادة والحياة، فثبت أن كل ما يقبله من الصفات لا يَعرى عنه إلّا للاتصاف بضده أو مثله، لكن ضد تلك الصفة الحادثة أو مثلها لا يكون إلا حادثًا، بدليل طريان عدمه؛ إذ القديم لا ينعدم، وما لا يَعرى عن الحوادث يكون حادثًا ضرورة، فلزم أنه لو اتصف تعالى بصفة حادثة لوجب حدوثه ضرورة، وقد عرفت وجوب قدمه جل وعز.

وأيضًا: فهو جلّ وعلا لا يتصف إلا بالكمال إجماعًا، فيلزم في هذه الصفة الحادثة التي فرض اتصافه تعالى بها أن تكون من صفات الكمال، وقد فاتت ذاته العلية في الأزل لفرض حدوثها، وفوت الكمال نقص، وهو تعالى منزه عنه بإجماع العقلاء.

ولا يعترض على هذا: بأنه لا يلزم فوات الذات العليّة كمال هذه الصفة الحادثة؛ لاحتمال اتصافه بأمثالها على التوالي لا إلى أول؛ لأنّا نقول: لا يخفى أن هذا الاحتمال باطل؛ لأنه تسلسل من باب حوادث لا أول لها، وهو ظاهر الاستحالة.

ويلزم أيضًا: أن تكون كل صفة من صفاته تعالى واحدة، وإلا لزم اجتماع المثلين، وتحصيل الحاصل وهو محال.

باب: الدليل على وجوب الوحدانية له جلّ وعلا، ووجوب استناد الكائنات كلها إليه ابتداء، بلا واسطة آلة له منها، ولا معين، وأنه ليس في الوجود إلا الله سبحانه وأفعاله

ويلزم أن يكون تعالى: واحدًا في ذاته، بمعنى أنه غير مركب، وإلا لزم أن يكون جسمًا.

وأيضًا: فلو تركب من جزءين فأكثر، لم يخل: إما أن يقوم بكلِّ جزءٍ صفات الألوهية، أو يختص قيامها بالبعض، والأول يلزم منه تعدد الآلهة، والثاني يلزم منه الحدوث للاحتياج إلى المخصص بعضها بصفات الألوهية؛ لاستواء جميعها في قبول تلك الصفات.

وليس معنى نفي التركيب في الذّات العليّة: أنها جزءٌ لا يتجزأ، وإلّا لزم أن تكون جوهرًا فردًا، وقد سبق استحالة الجرمية عليه مطلقًا، وإنّما المقصود: أنّ الذّات العليّة لا تقبل صغرًا ولا كبرًا؛ لأنّهما من عوارض الأجرام، وهو تعالى يستحيل أن يكون جرمًا.

ويلزم أيضًا: أن يكون تعالى واحدًا في صفاته، بمعنى أنه لا مثل له، وإلّا لزم الحدوث لاحتياج كل من المثلين إلى من يخصصه بالعَارض الذي يمتاز به عن مثله .

وأيضًا: لو كان معه ثان في الألوهية، للزم أن يكون ذلك الثاني عام القدرة والإرادة مثله، وذلك يؤدي إلى اتصاف أحدهما بالعجز ضرورة، سواءٌ اختلفا على

التضاد، وهو ظاهرٌ، أو اتفقا؛ لأنّ الفعل الواحد يستحيل انقسامه، فلا يمكن أن يقع إلا من أحدهما، فيلزم عجز الآخر الذي لم يقع منه، وإذا عجز أحدهما وجب عجز الآخر؛ لتماثلهما، وذلك يؤدي إلى أن لا يوجد شيء من العالم، والعيان يكذبه.

وبهذا الدليل تعرف استحالةَ أن يكون لشيءٍ من العالم تأثيرٌ البتة في أثرٍ ما؛ لما يلزم عليه من خروج ذلك الأثر عن قدرة مولانا - جلّ وعزّ - وإرادته، وذلك يوجب أن يغلب الحادثُ القديمَ، وهو محالٌ، فلا أثر إذًا لقدرة المخلوق في حركة ولا سكون ولا طاعة ولا معصية، ولا في أثر ما على العموم لا مباشرة ولا تولدًا.

والثواب والعقاب لا سبب لهما عقلًا، وإنما الطاعة والمعصية أمارتان مخلوقتان لله تعالى بلا واسطة معينة من العبد، تدلان شرعًا على ما اختاره سبحانه من الثواب والعقاب، ولو عكس سبحانه في دلالتهما، أو أثاب وعاقب بدءًا بلا سبق أمارة لحسن ذلك منه - جل وعز - لا يُسأل عمّا يفعل.

وكسب العبد: عبارة عن إيجاد الله تعالى المقدور فيه كالحركة والسكون مثلًا مصاحبًا لقدرة حادثة فيه، تتعلق بذلك المقدور من غير تأثير لها فيه أصلًا.

وهذا الكسب: هو متعلق التكليف الشرعي، وأمارة الثواب والعقاب شرعًا لا عقلًا.

والذي يدل على مصاحبة هذه القدرة الحادثة للفعل، وإن لم يكن لها فيه تأثير البتة: إدراكنا الفرق ضرورة بين حركة الارتعاش ونحوها من الحركات الاضطرارية، وبين غيرها من الحركات الاختيارية، ولا فرق بينهما بعد السبر التام، إلا كون هذه الاختيارية مقترنة بقدرة حادثة في العبد يحس بها تيسر الفعل عليه، بخلاف الأولى الاضطرارية.

نخرج لك من هذا أن: بقولنا: «إن مع الفعل الذي لم يحس صاحبه فيه الاضطرار قدرة حادثة في العبد هي عرض من الأعراض كالعلم ونحوه تتعلق بالفعل، وإن لم نر لها تأثيرا فيه أصلا»: انفصلنا عن مذهب الجبرية القائلين بنفي قدرة حادثة في العبد مطلقًا.

وبقولنا: «ليس لتلك القدرة الحادثة تأثير في الفعل أصلًا، وإنما هي تتعلق به وتصاحبه فقط»: انفصلنا عن مذهب القدرية - مجوس هذه الأمة - القائلين: بأن تلك القدرة الحادثة في العبد، بها يخترع العبد أفعاله على حسب إرادته، قالوا: وبذلك أطاع وعصى، وعليه أُثيب وعوقب.

وقد سبق لك: أن الثواب والعقاب لا سبب لهما عقلًا عند أهل الحق، وأن الطاعات والمعاصي أمارات جعلية لا علل عقلية.

فتحقق بهذا تمييز المذهب الحق عن المذهبين الفاسدين - وهما مذهب الجبرية والقدرية -، فإن تمييزه عنهما ممّا يلتبس على كثير.

وكذا لا أثر للطعام في الشبع، ولا للماء في الري أو النبات أو النظافة، ولا للنار في الإحراق أو التسخين أو نضج الطعام، ولا للثوب والجدار في الستر أو دفع الحر والبرد، ولا للشجرة في الظل، ولا للشمس وسائر الكواكب في الضوء، ولا للسكين في القطع، ولا للماء البارد في كسر قوة حرارة ماء آخر كما لا أثر لذلك الآخر في كسر قوة برده، وقس على هذا كل ما أجرى الله تعالى عادته أن يوجد عنده شيئًا.

ولتعلم: أنه من الله بدءًا بلا واسطة، ولا أثر فيه لتلك الأشياء المقارنة له، لا بطبعها، ولا بقوة أو خاصية جعلها الله تعالى فيها - كما يعتقد كثير من الجهلة -.

وقد ذكر غير واحد من محققي الأئمة: الاتفاق على كفر من اعتقد تأثير تلك الأشياء بطبعها.

والخلاف في كفر من اعتقد أن تأثيرها بقوة أو خاصية جعلها الله تعالى فيها، وإن نزعها لم تؤثر.

فقد عرفت بهذه الجمل ما يجب في حقه تعالى وما يستحيل.



باب: ما يجوز في حقه تعالى

وبيان الدليل على عدم وجوب مراعاته تعالى الصلاح والأصلح لخلقه، وأن ما وقع من ذلك فبمحض اختياره تعالى تفضلًا منه، وبيان جواز رؤيته تعالى وما يتعلق بذلك

وأما الجائز: فهو كلُّ فعلٍ من أفعاله تعالى لا يجب عليه منه شيء، ولا مراعاة صلاح ولا الأصلح، وإلا لما وقعت محنة دنيا ولا أخرى، ولا تكليف بأمر ولا نهي.

ومن الجائزات: رؤية المخلوق له تعالى في غير جهة ولا مقابلة؛ إذ كما صح تفضله سبحانه بخلق إدراك لهم في قلوبهم يسمى: العلم، يتعلّق به تعالى على ما هو عليه من غير جهة ولا مقابلة، كذلك يصح تفضله تعالى بخلق إدراك لهم في أعينهم أو في غيرها، يسمى ذلك الإدراك: البصر، يتعلق به تعالى على ما يليق به، وقد أخبر بوقوع ذلك: الشرع في حق المؤمنين في الآخرة، فوجب الإيمان به، والرؤية - عند أهل الحق - لا تستدعي بنية ولا جهة ولا مقابلة، وإنما تستدعي مطلق محل تقوم به فقط، وليست بانبعاث أشعة من العين، ولا يمنع منها قرب ولا بعد مفرطان، ولا حجاب كثيف كما لا يمنع ذلك من العلم.

وما تقرر من الموانع في الشاهد فبمحض اختيار الله تعالى أن يحجب عندها لا بها، وإنما الموانع عند أهل الحق أعراض مضادة للبصر تقوم بجوهر فرد من العين بحسب العادة، وتتعدد بحسب ما فات من المرئيات، كما أن البصر بالنسبة إلينا عرض يقوم بذلك الجوهر الفرد من العين عادة، ويتعدد بحسب ما رُئي من المبصرات.

باب: الدليل على ثبوت رسالة الرسل عليهم الصلاة والسلام عمومًا، وعلى ثبوت رسالة نبينا ومولانا محمد ﷺ خصوصًا وبيان وجه دلالة المعجزة، وتقريبها بالمثال.

ومن الجائزات: بعثه سبحانه رسله للعباد؛ ليبلغوهم أمر الله تعالى ونهيه وإباحته، وما يتعلق بذلك، وأيّدهم سبحانه فضلًا منه بما يدل على صدقهم في ما بلغوا عنه، بحيث يتنزل ذلك منزلة قوله تعالى: «صدق عبدي في كل ما يبلغ عني».

وقد مثل ذلك أئمتنا ﷺ بشخص ادّعى في محفل عظيم بمجلس مَلِكٍ، والملك قد حجب الجميع عن مشاهدته، فقال الشخص: أتعرفون لِمَ جمعكم الملك؟ جمعكم ليأمركم بكذا وينهاكم عن كذا، ويعلمكم بأنكم استقبلتم هولًا جسيمًا، وأمرًا تذوب القلوب لمجرد سماعه، وكربًا يمنع نوم العقلاء عظيمًا، لا يسلم منه إلّا من بادر الآن للاستعداد له قبل هجومه، وألقى السمع، وأحضر كل الفكر لما يشير عليه الملك في ذلك من مكنون علومه، وقد أمرني بتبليغ ذلك إليكم الآن، فالبدار البدار، إذ ليس بينكم وبين ذلك الأمر المخوف إلا القليل من الزمان، وأنا لكم بين يدي ذلك الناصح الأمين، والنذير العريان، وقد أنهيت إليكم رسالة الملك فمن أطاعه وأحسن النظر لنفسه فقد استخلصها واغتنم عظيم رضاه، ومن عصاه وأهمل النظر لنفسه فقد تعرض لما لا يطاق من هول سخط الملك، ولا أحد يطيق إنقاذه من عظيم رداه.

وقولي هذا تعلمون أنه بعلم من الملك، ومرأى منه الآن ومسمع، وأنه وإن حجبنا الآن عن مشاهدته، فليس هو محجوب عن رؤيتنا، وسماع ما يجري بيننا، وهو الذي يضع من يشاء ويرفع، وهو القادر أن يعاقبني إن كذبت عنه، ولا ملجأ لي إن عصيته، ولا مهرب لي ولا مدفع، وقد عهدتموني من لدن نشأتي لا أسمح لنفسي

بكذبة على من هو مثلي وعلى شاكلتي وإن نفعتني وأمنت فيها من كل ضرر ناحيتي، فكيف أتجاسر بعد ما تكامل عقلي ونقصت صبوتي واشتعل المشيب في صدغي ولحيتي على أن أكذب على الملك بمرأى منه ومسمع، مع علمي بعظيم سطوته وقهره، وأليم عقوبته لمن تعرض لجنابه العلي، واستخفّ بعظيم أمره، فأي سماء تظلني وأي أرض تقلّني إن كذبت عنه حرفًا، وأنا أتحقق أني لو تقولت عنه بعض الأقاويل وفهّمت لكم عنه خلقا، لأخذ مني باليمين، ولَقطع مني الوتين، ولا أجد منكم أحدا عني حاجزين.

ثم إن لم يقنعكم هذا في تحقق صدق مقالتي، واستربتم فيّ، مع ما جربتم التجريب التام من كمال نصحي لكم وشدة رأفتي بكم وعظيم شفقتي وشرف سابقتي وتنزهي عن كل رذيلة خصوصًا رذيلة الكذب، وما تحققون من حسن سيرتي، فهنا ما يقطع العذر لكل أحد، وتطلع به شموس المعرفة الضرورية على آفاق القلوب حتى لا ينكرها إلا من تعرض لسخط الملك وحقت عليه كلمة العذاب فعاند وجحد.

ودليل ذلك: أن أسأل الملك كما تفضل ببعثي إليكم لبيان مراشدكم وإنذاركم قبل هجوم ما يفوت معه استعدادكم لمعادكم يتفضل أيضا: بإبانة صدقي فيما عنه بلّغت، وأني ما كذبت عنه، ولا نزغت: بأن يخرق عادته، ويفعل كذا ممّا ليس عادته أن يفعله، ويخصني بالإجابة بذلك المصدق الفارق، دون من يقوم منكم يسأله مثل ذلك الخارق يبغي به معارضتي وتكذيبي في مقالتي، وليس هو في الصدق على مثل حالتي.

ثم قال: أيها الملك إن كنت صادقًا فيما بلغت عنك فاخرق عادتك وافعل كذا، فأجابه الملك إلى ذلك، وفعله على وفق ما سأل، وقد علم الجمع أنه لا يتوصل إلى مثل ذلك الفعل من الملك بحيلة من الحيل، فلا خفاء أن ذلك

الفعل من الملك ينزل منزلة تصريحه بصدق الشخص في كل ما يبلغ عنه، والعلم بذلك ضروري لمن حضر ذلك المجلس، أو غاب عنه ووصله خبره بالتواتر.

ولا يخفى أن هذا المثال مطابق لحال الرسل عليهم الصلاة والسلام، ولا خفاء أنه قد علم ضرورة من سيرتهم عليهم الصلاة والسلام التزام الصدق، ورفع الهمة عن كل دناءة، والزهد في الدنيا بأسرها بحيث استوى عندهم ذهبها ومدرها، والتزام غاية التواضع مع الفقراء والمساكين، وإسقاط الجاه والمنزلة عند الخلق، وطلبها عند الملك الحق، وعظيم ما جُبلوا عليه من الشفقة على جميع المخلوق، والنصح التام لعباد الله تعالى، وكثرة الخوف منه جل وعز، والمبادرة لامتثال ما يبلغوا عنه قبل كل أحد، والمواظبة إلى الممات على دعاء الخلق إلى الله تعالى مع التسوية في ذلك بين وضيعهم ورفيعهم، وغنيهم وفقيرهم، وفطنهم وبليدهم، وأعجميهم وفصيحهم، وحرهم وعبدهم، وذكرهم وأنثاهم وحاضرهم وغائبهم، وملكهم وسوقتهم، ثم سعة الصدر لحمل سوء أدبهم وشدة جفائهم، والرأفة على جميعهم أكثر من رأفتهم على أولادهم، بل وعلى أنفسهم، من غير عوض يأخذونه منهم على ذلك، ولا منفعة دنيوية تحصل لهم من قبلهم، بل هم عليهم الصلاة والسلام تعرضوا بذلك لشدائد وأهوال نالتهم من جهتهم، لا يثبت لهم إلا من هو على صميم الحق، قد شغله التلذذ برضى مولاه عن أن يستعظم شيئا يوصله إلى مراده منه ومناه.

وقد ثبت بالتواتر ما نالهم عليهم الصلاة والسلام من عظيم إيذائهم من الخلق بسبب دعائهم إلى الله تعالى، حتى إنهم تجاسروا على أفضل الخلق وأكرمهم على الله تعالى نبينا ومولانا محمد ﷺ فآذوه وضيقوا عليه وقاتلوه حتى أنهم كسروا رباعيته، وأدموا منه ذلك الوجه الأبهى الأرفع الكريم، وحجبوا لشقائهم عن مشاهدة تلك المحاسن التي الكشف عن أدناها يدهش الفكر ويكسر النفس لما ترى من خرق

العادة في تلك الخلق الوسيم والخلق العظيم، وكيف يفلح قوم أدموا وجه نبيهم الرؤوف عليهم وقد استقبلهم بشمسِ طلعته ومحاسن قمر وجهه مباشرا لهم بتلك الذات الزكية المرفعة ليأخذ بحجزهم عن النار حريصًا على ردهم عنها ولو بالسيف قبل أن يفوتهم الأمر بالحلول في دار البوار.

فهذا كله يدل بمجرده على أنهم عليهم الصلاة والسلام صادقون في كل ما أتوا به عن الله تعالى وقرينة حالهم وحدها تنافي حالة الكذب ضرورة، كيف وقد أيّدهم الله بخوارق يقطع بأنه لا يتواصل إليها بحيلة سحر ولا بغوص في طب ولا غيره كإحياء الموتى وفلق البحر أطوارا ونحو ذلك، ولو كان ذلك ممّا يتوصل إليه بالحيل لاستحال عادة أن ينفردوا بذلك عن جميع أهل الأرض.

هذا وقد عُلم ضرورة أنهم كانوا في غاية البعد عن هذه العلوم وأربابها وأسبابها، وما كنتَ تتلواْ من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذًا لارتاب المبطلون، وهذا ممّا أقر به الموافق والمخالف، هذا مع أن في نفوس الأعداء والحسدة ما يحرك الدواعي إلى البحث والتفتيش والعادة تحيل أن تكون لهم نسبة إلى شيء من ذلك إلا ويعلم ويقرعون به ويشتهر أمره حتى لا يخفى على أحد.

وبالجملة فصِدقُ الرسل عليهم الصلاة والسلام معلوم على ضرورة لكل موفق.

وعصمتهم من الكذب معلومة عقلًا بدليل المعجزة، ومن كبائر المعاصي وصغائر الخسة بالإجماع، ومن سائر الذنوب فإن الخلق المبعوثين إليهم مأمورون بالاقتداء بهم ولا يأمر تعالى بمعصية.

وأفضلهم نبينا وسيدنا ومولانا محمد ﷺ، بعثه الله سبحانه إلى أهل الأرض كافة، وأيّده بمعجزات لا حصر لها، وأفضلهم القرآن العظيم الذي إعجازه للخلق

الفعل من الملك ينزل منزلة تصريحه بصدق الشخص في كل ما يبلغ عنه، والعلم بذلك ضروري لمن حضر ذلك المجلس، أو غاب عنه ووصله خبره بالتواتر.

ولا يخفى أن هذا المثال مطابق لحال الرسل عليهم الصلاة والسلام، ولا خفاء أنه قد علم ضرورة من سيرتهم عليهم الصلاة والسلام التزام الصدق، ورفع الهمة عن كل دناءة، والزهد في الدنيا بأسرها بحيث استوى عندهم ذهبها ومدرها، والتزام غاية التواضع مع الفقراء والمساكين، وإسقاط الجاه والمنزلة عند الخلق، وطلبها عند الملك الحق، وعظيم ما جُبلوا عليه من الشفقة على جميع المخلوق، والنصح التام لعباد الله تعالى، وكثرة الخوف منه جل وعز، والمبادرة لامتثال ما يبلغوا عنه قبل كل أحد، والمواظبة إلى الممات على دعاء الخلق إلى الله تعالى مع التسوية في ذلك بين وضيعهم ورفيعهم، وغنيهم وفقيرهم، وفطنهم وبليدهم، وأعجميهم وفصيحهم، وحرهم وعبدهم، وذكرهم وأنثاهم وحاضرهم وغائبهم، وملكهم وسوقتهم، ثم سعة الصدر لحمل سوء أدبهم وشدة جفائهم، والرأفة على جميعهم أكثر من رأفتهم على أولادهم، بل وعلى أنفسهم، من غير عوض يأخذونه منهم على ذلك، ولا منفعة دنيوية تحصل لهم من قبلهم، بل هم عليهم الصلاة والسلام تعرضوا بذلك لشدائد وأهوال نالتهم من جهتهم، لا يثبت لهم إلا من هو على صميم الحق، قد شغله التلذذ برضى مولاه عن أن يستعظم شيئا يوصله إلى مراده منه ومناه.

وقد ثبت بالتواتر ما نالهم عليهم الصلاة والسلام من عظيم إيذائهم من الخلق بسبب دعائهم إلى الله تعالى، حتى إنهم تجاسروا على أفضل الخلق وأكرمهم على الله تعالى نبينا ومولانا محمد ﷺ فآذوه وضيقوا عليه وقاتلوه حتى أنهم كسروا رباعيته، وأدموا منه ذلك الوجه الأبهى الأرفع الكريم، وحجبوا لشقائهم عن مشاهدة تلك المحاسن التي الكشف عن أدناها يدهش الفكر ويكسر النفس لما ترى من خرق

العادة في تلك الخلق الوسيم والخلق العظيم، وكيف يفلح قوم أدموا وجه نبيهم الرؤوف عليهم وقد استقبلهم بشمسِ طلعته ومحاسن قمر وجهه مباشرا لهم بتلك الذات الزكية المرفعة ليأخذ بحجزهم عن النار حريصًا على ردهم عنها ولو بالسيف قبل أن يفوتهم الأمر بالحلول في دار البوار.

فهذا كله يدل بمجرده على أنهم عليهم الصلاة والسلام صادقون في كل ما أتوا به عن الله تعالى وقرينة حالهم وحدها تنافي حالة الكذب ضرورة، كيف وقد أيّدهم الله بخوارق يقطع بأنه لا يتواصل إليها بحيلة سحر ولا بغوص في طب ولا غيره كإحياء الموتى وفلق البحر أطوارا ونحو ذلك، ولو كان ذلك ممّا يتوصل إليه بالحيل لاستحال عادة أن ينفردوا بذلك عن جميع أهل الأرض.

هذا وقد عُلم ضرورة أنهم كانوا في غاية البعد عن هذه العلوم وأربابها وأسبابها، وما كنتَ تتلواْ من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذًا لارتاب المبطلون، وهذا ممّا أقر به الموافق والمخالف، هذا مع أن في نفوس الأعداء والحسدة ما يحرك الدواعي إلى البحث والتفتيش والعادة تحيل أن تكون لهم نسبة إلى شيء من ذلك إلا ويعلم ويقرعون به ويشتهر أمره حتى لا يخفى على أحد.

وبالجملة فصِدقُ الرسل عليهم الصلاة والسلام معلوم على ضرورة لكل موفق.

وعصمتهم من الكذب معلومة عقلًا بدليل المعجزة، ومن كبائر المعاصي وصغائر الخسة بالإجماع، ومن سائر الذنوب فإن الخلق المبعوثين إليهم مأمورون بالاقتداء بهم ولا يأمر تعالى بمعصية.

وأفضلهم نبينا وسيدنا ومولانا محمد ﷺ، بعثه الله سبحانه إلى أهل الأرض كافة، وأيّده بمعجزات لا حصر لها، وأفضلهم القرآن العظيم الذي إعجازه للخلق

مدرك بالعيان إلى الآن.

فوجب تصديقه ﷺ في كل ما أتى به عن الله تعالى، كالبعث لعين هذا البدن لَا لمثله - إجماعًا-، ونحوه من سؤال القبر ونعيمه وعذابه، والصراط، والميزان، والحوض، والشفاعة للعصاة المؤمنين في إنقاذهم من النار بعد نفوذ الوعيد في جماعة منهم إجماعًا، وتأبيد نعيم المؤمنين وعذاب الكافرين، ومعرفة تفاصيل ما أتى به ﷺ مبين في كتب الأئمة من الفقه والحديث.

والقصد بهذة العجالة إنما هو ذكر ما يخرج المكلف عن التقليد في العقائد، وفهم هذه الجمل واف بذلك إن يسر الله سبحانه أتمّ وفاء، وهو جل وعلا المستعان، والمسؤول أن يخرجنا بفضله ويخرج بنا من الظلمات إلى النور، وأن يكرمنا ويكرم على أيدينا بما يوجب لنا ولأحبتنا من النعيم في أعلى الفردوس بشرف معرفته ولذيذ رؤيته أعظم سرور.

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون ورضي الله تعالى عن أصحاب رسول الله أجمعين والحمد لله رب العالمين.




العَقِيدَة
الكبْرى



وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، قال الشيخ الفقيه الإمام العالم العلامة الصدر الأوحد أبو عبد الله محمد بن يوسف الشيخ الولي العارف الرباني أبي يعقوب يوسف بن عمر السنوسي الحسني ـ رحمه الله ورضي عنه ـ:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين، ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين وعن التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

اعلم شرح الله صدري وصدرك ويسر لنيل الكمال في الدارين أمري وأمرك أن أول ما يجب - قبل كل شيء - على من بَلَغَ:

أن يعمل فكرَه فيما يوصله إلى العلم بمعبوده من البراهين القاطعة والأدلة الساطعة إلا أن يكون حصل له العلم بذلك قبل البلوغ، فليشتغل بعده بالأهم فالأهم.

ولا يرضى لعقائده حرفة التقليد فإنها غير مخلصة في الآخرة عند كثير من المحققين، ويُخشى على صاحبها الشكُّ عند عروض الشبهات ونزول الدواهي المعضلات، كالقبر ونحوه مما يفتقر فيه إلى قول ثابت بالأدلة، وقوة يقين، وعقد راسخ لا يتزلزل لكونه نتج عن قواطع البراهين.

ولا يغتر المقلد ويستدل على أنه على الحق بقوّة تصميمه، وكثرة تعبده؛ للنقض عليه بتصميم اليهود والنصارى وعبدة الأوثان ومن في معناهم تقليدًا لأحبارهم وآبائهم الضالين المضلين.

فصل:

وإذا عرفت هذا أيها المقلد الناظر لنفسه بعين الرحمة فأقرب شيء يخرجك عن التقليد - بعون الله تعالى - أن تنظر إلى أقرب الأشياء إليك، وذلك نفسك قال الله تعالى: ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١].

فتعلم على الضرورة أنك لم تكن ثم كنت، فتعلم أن لك مُوجِدًا أوجدك؛ لاستحالة أن تُوجِد نفسَك، وإلا لأمكن أن توجد ما هو أهون عليك من نفسك وهو ذات غيرك لمساواته لك في الإمكان.

وإنما قلنا: هو أهون عليك؛ لما في إيجادك نفسك من زيادة التهافت، والجمع بين متنافيين، وهو تقدمك على نفسك وتأخرك عنها؛ لوجوب سبق الفاعل على فعله، فإذا كانت ذاته نفس فعله لزم المحذور المذكور.

فإن قلت: كيف أعلم ضرورة سبق عدمي وقد كنت ماء في صلب أبي، وكذا أبي في صلب أبيه، وهلم جرا، غاية الأمر أني أعلم ضرورة تحولي من صورة إلى صورة لا من عدم إلى وجود كما ذكرت.

فالجواب: أن ذاتك الآن أكبر من النطفة التي نشأت عنها قطعًا، فتعلم على الضرورة أن ما زاد كان معدومًا ثم كان، وإذا كان معدومًا ثم وجد فلابد له من موجد أوجده.

فقد تم لك البرهان القاطع بهذا الزائد من ذاتك على وجود الصانع دون حاجة إلى غيره.

ثم إذا نظرت إلى هذا الزائد من ذاتك وجدته جرمًا يعمر فراغًا يجوز أن يكون

على ما هو عليه من المقدار المخصوص والصفة المخصوصة، وأن يكون على خلافهما، فتعلم قطعًا أن لصانعك اختيارًا في تخصيص ذاتك ببعض ما جاز عليها.

فيخرج لك من هذا البرهان القاطع على أنّ النطفة التي نشأت عنها قطعا يستحيل أن تكون هي الموجدة لذاتك؛ لعدم إمكان الاختيار لها حتى تخصص ذاتك ببعض ما جاز عليها، وأيضًا لا طبع لها في وجود ذاتك وإلا لكنت على شكل كرة لاستواء أجزاء النطفة، ولا في نموها وإلا لكنت تنمو أبدًا.

ومن هنا أيضًا تعلم أن تلك النطفة وسائر العالم لم يكن ثم كان؛ إذ كلُّه مثلُك جرمٌ يُعَمِّرُ فراغا؛ يمكن وجوده وعدمه.

واتصافه بما هو عليه من المقادير والصفات المخصوصة وبغيرها، فيحتاج كما احتجت إلى مخصص يخصصه بما هو عليه لوجوب استواء المثلين في كل ما يجب ويجوز ويستحيل.

وقد وجب لذاتك سبق العدم، فكذلك يجب لسائر العالم المماثل لك؛ إذ لو جاز أن يكون بعض العالم قديمًا - والقدم لا يكون إلا واجبًا للقديم كما يأتي - للزم أن يختص أحد المثلين عن مثله بصفة واجبة، وهو محال؛ لما يلزم من اجتماع متنافيين، وهو أن يكون مِثلًا غيرَ مِثْلٍ.

فخرج لك بالنظر في ذاتك، وانعقاد التماثل بينك وبين سائر الممكنات البرهانُ القاطع على حدوث العالم كله علوه وسفله عرشه وكرسيه، أصله وفرعه.

وأن الجميع عاجز عن إيجاد نفسه، وعن إيجاد غيره كعجزك، وأن الجميع مفتقر إلى فاعل مختار كافتقارك، وإن من شيء إلا يسبح بحمده.

وأيضا: لو نظرت إلى تغير صفات العوالم قبولًا وحصولا لدلّك ذلك على

حدوثها؛ لما يأتي من استحالة تغير القديم، ودلّك حدوثها على حدوث موصوفها ـ وهو جرمها ـ؛ لاستحالة عروّه عنها.

وتقديرها حوادث لا أول لها، يؤدي إلى فراغ ما لا نهاية له عددًا قبل ما وجد منها الآن، لكنّ فراغ العدد يستلزم انتهاء طرفيه، ففراغ ما لا نهاية له من عدد الحوادث محال، فما توقف الآن عليه من وجود الحوادث يجب أن يكون محالًا، فيلزم أن تكون عدمًا مع تحقق وجودها.

وأيضا: يلزم على وجود حوادث لا أوّل لها أن يقارن الوجود الأزليّ عدمه، وأن يستحيل عند تطبيق ما فرغ منها بدون زيادة على نفسه مع زيادة ما علم بين العددين من وجوب المساواة أو نقيضها.

وأن يصح في كل حادث ثبوت حكم بفراغ ما لا نهاية له قبله، وهكذا لا إلى أوّل في الأحكام، ومِنْ لازِمِهَا سَبْقُ محكوم عليه بالفراغ، فيلزم أن يسبق أزلي أزليا.

وإن أجيب بالنهاية في الأحكام، لزم أن ما يتناهى لا يتناهى بزيادة واحد.

فصل

ثم نقول: يجب أن يكون هذا الصانع لذاتك ولسائر العالم قديمًا ـ أي: غير مسبوق بعدم ـ، وإلا لافتقر إلى محدث، وذلك يؤدي إلى التسلسل إن كان محدثه ليس أثرًا له، أو إلى الدور إن كان، والتسلسل والدور محالان؛ لِمَا في الأول من فراغ ما لا نهاية له بالعدد، وفي الثاني من كون الشيء الواحد سابقا على نفسه مسبوقًا بها.



فصل

ثم نقول: ويجب أن يكون باقيا ـ أي: لا يلحق وجوده عدم ـ، وإلا لكانت ذاته تقبلهما، فيحتاج في ترجيح وجوده إلى مخصص فيكون حادثا.

كيف وقد مرّ بالبرهان آنفا وجوب قدمه، ومن هنا تعلم أن كل ما ثبت قدمه استحال عدمه.

ومن هنا تعلم أيضًا وجوب تنزهه تعالى من أن يكون جرما، أو قائمًا به، أو محاذيًا له، أو في جهة له، أو مرتسما في خياله؛ لأن ذلك كله يوجب مماثلته للحوادث، فيجب له ما وجب لها، وذلك يقدح في وجوب قدمه تعالى وبقائه، بل وفي كل وصف من أوصاف ألوهيته.

فصل

ثم نقول: ويجب لهذا الصانع أن يكون قادرًا وإلا لما أوجدك.

ومريدًا وإلا لما اختصصت بوجود ولا مقدار ولا صفة ولا زمن، بدلا عن نقائضها الجائزة، فيلزم إما قدمك أو استمرار عدمك.

ومن هنا تعلم استحالة كون الصانع طبيعة أو علة موجبة.

فإن أجيب عن التأخير في الطبيعة بالمانع أو فوات الشرط، لزم عدم القديم، أو التسلسل لنقل الكلام إلى ذلك المانع أو ذلك الشرط.

فصل

ثم يجب أيضًا لصانعك أن يكون عالـمًا، وإلا لم تكن على ما أنت عليه من دقائق الصنع في اختصاص كل جزء منك بمنفعته الخاصة به، وإمداده بما يحفظها عليه، ونحو ذلك من المحاسن التي تعجز عقول البشر عن الإحاطة بأسرارها.

وحيًّا، وإلا لم يكن بهذه الأوصاف التي سبق وجوبها، وسميعًا بصيرًا متكلِّمًا، وإلا لاتصف - لكونه حيًّا - بأضدادها، وأضدادُها آفات ونقص، وهي عليه تعالى محال لاحتياجه حينئذ إلى من يكمله، كيف وهو الغني بإطلاق، المفتقر إليه كل ما سواه على العموم؟!.

والتحقيق: الاعتماد في هذه الثلاثة على الدليل السمعي؛ لأن ذاته تعالى لم تعرف حتى يحكم في حقه بأنه يجب الاتصاف بأضدادها عند عدمها.

ولا يستغنى بكونه تعالى عالِمًا عن كونه سميعًا بصيرًا؛ لما نجده من الفرق الضروري بين علمنا بالشيء حال غيبته عنا، وبين تعلق سمعنا وبصرنا به قبل.

وبهذا يثبت كونه تعالى مدرِكًا عند من أثبته.

والتحقيق فيه: الوقف؛ لما تقدم من أن التحقيق في نفي النقائص: الاعتماد على السمع، وقد ورد في السمع والبصر والكلام، ولم يرد في الإدراك، وجزم بعضهم بنفيه لما رآه ملزوما للاتصال بالأجسام، ويغني عنه العِلم، والحق أنه لا يستلزمه.

وبالجملة فمجموع ما فيه ثلاثة أقوال، وأقربها: الوقف كما قدمناه.

فصل

ثم نقول: يتعين أن تكون هذه الأوصاف السبع تلازمها معان تقوم بذاته تعالى، فيكون قادرا بقدرة ومريدا بإرادة، ثم كذلك إلى آخرها.

إما لتحقق تلازمهما في الشاهد، وإما لأنها لو ثبتت بالذات للزم أن تكون الذات قدرة إرادة علما، ثم كذلك ما بعدها لثبوت خاصية هذه الصفات لها، وكون الشيء الواحد ذاتًا معنى محال؛ لأنه يلزم أن يضاد وأن لا يضاد، وأن يستلزم وجود محل، وأن لا يستلزمه، وذلك جمع بين متنافيين، وأن يكون الوجودان فأكثر وجودا واحدا على القول بنفي الأحوال، وأصل ذلك المسألة المشهورة بسواد حلاوة.

قالوا: ويلزم من وجودها تعليل الواجب، وذلك مستلزم جوازه.

قلنا: معنى التعليل هنا التلازم لا إفادة العلة معلولها الثبوت.

قالوا: لو وجدت للزم تكثر القديم بها، والإجماع أن القديم واحد.

قلنا: الموصوف لا يتكثر بصفاته، بدليل أن الجوهر الفرد يتصف بصفات عديدة، وهو واحد، ومعنى الإجماع أن الموصوف بصفات الألوهية واحد.

قالوا: لو وجدت للزم تعدد الآلهة لمشاركتها له في أخص وصفه وهو القدم، وذلك يوجب الاشتراك في الأعم.

قلنا: ممنوع أن القدم صفة ثبوتية، فضلا عن أن يكون صفة نفسية فضلا عن أن يكون أخص.

ثم الإيجاب للأخص في باب التماثل ممتنع لوجود الاشتراك في الأعم مع انتفائه في الأخص.

ومن ثم استحال على علمه أن يكون كسبيًّا - أي: يحصل له عن دليل -، أو ضروريا - أي: يقارنه ضرر -، كعلمنا بألمنا، أو يطرأ عليه سهو أوغفلة.

واستحال على قدرته أن تحتاج إلى آلة أو معاونة وعلى إرادته أن تكون لغرض، وعلى سمعه وبصره وكلامه وإدراكه - على القول به - أن تكون بجارحة، أو مقابلة، أو اتصال، أو يكون كلامه حرفا أوصوتا، أو يطرأ عليه سكوت؛ لاستلزام جميع ذلك التغير والحدوث.

فصل

ثم نقول: ويجب لهذه الصفات الوَحدة، فتكون قدرة واحدة، وإرادة واحدة، وعلمًا واحدًا، وكذا ما بعدها.

ويجب لها عدم النهاية في متعلقاتها، فتتعلق القدرة والإرادة بكل ممكن، والعلم والكلام بجميع أقسام الحكم العقلي - وهي كل واجب وجائز ومستحيل -، والسمع والبصر والإدراك - على القول به - بكل موجود.

أما عدم النهاية في متعلقاتها؛ فلأنها لو اختصت ببعض ما تصلح له لاستحال ما علم جوازه، أو افتقرت إلى مخصص.

لا يقال: جاز التعلق بالجميع لكن منع منه مانع؛ لأنا نقول: المانع إن ضاد الصفة لزم عدمها، وعدم القديم محال، وإلا فلا أثر له.

وأيضًا: فالتعلق نفسي، يستحيل أن يمنع منه مانع، والمانع في حقنا إنما منع وجود الصفة لتعددها بالنسبة إلينا، بدليل صحة ذهولنا عن أحد المعلومين مع بقاء الآخر لا تعلقها.

فصل

ثم نقول: يتعين أن تكون هذه الصفات كلها قديمة، إذ لو كان شيء منها حادثا للزم أن لا يعرى عنه أو عن الاتصاف بضده الحادث.

ودليل حدوثه: طريان عدمه، لما علمت من استحالة عدم القديم، وما لا يتحقق ذاته بدون حادث يلزم حدوثه ضرورة، وقد تقدم مثل ذلك في الاستدلال على حدوث العالم.

فإن قلت: إنما يتم ذلك إذا وجب أن القابل للشيء لا يخلو عنه أو عن ضده، ولم لا يقال بجواز خلوه عنهما معًا، ثم يطرأ الاتصاف بهما، فتتحقق ذاته دونهما، فلا يلزم الحدوث؟

فالجواب: أنه لو خلا عنهما مع قبوله لهما لجاز أن يخلو عن جميع ما يقبله من الصفات، إذ القبول لا يختلف؛ لأنه نفسي، وإلا لزم الدور أو التسلسل، وخلو القابل عن جميع ما يقبله من الصفات محال مطلقًا في الحادث لوجوب اتصافه بالأكوان ضرورة، وفي القديم لوجوب اتصافه بما دل عليه فعله كالعلم والقدرة والإرادة، ولو فرضت حادثة للزم الدور أو التسلسل؛ لتوقف إحداثها عليها.

وإذا عرفت وجوب قدم الصفات، عرفت استحالة عدمها لما قدمناه من بيان استحالة العدم على القديم.

نخرج بهذا: استحالة التغير على القديم مطلقًا:

- أما في ذاته؛ فلوجوب قدمه وبقائه لما مر.
- وأما في صفاته؛ فلما ذكر الآن.

وأما دليل وحدتها: فلأنها لو تعددت بتعدد متعلقاتها للزم دخول ما لا نهاية له عددًا في الوجود، وهو محال.

وإلا لم يكن لبعض الأعداد ترجيح على بعض، فتفتقر في تعيين بعضها إلى مخصص، وذلك يوجب حدوثها، وقد تبين وجوب قدمها، هذا خلف، فتعين إذًا وجوب وحدتها.

فإن قلت ـ مثلا ـ: العلم في حقنا متعدد بحسب تعدد متعلقه، وكذا غيره، فلو قام العلم مثلًا في حقه تعالى مقام علوم لجاز أن يقوم في حقه تعالى مقام القدرة والإرادة، وسائر الصفات بجامع قيامه مقام صفات متغايرة، بل ويلزم عليه أن يجوز قيام ذاته مقام الصفات كلها، وذلك مما يأباه كل مسلم.

قلنا: الفرق أن التغاير في العلوم الحادثة لأجل التغاير في المتعلق مع الاتحاد في النوع، فحيث فرضت الوحدة في العلم مثلًا زال التغاير.

أما العلم والقدرة وسائر الصفات فمتغايرة في حقائقها جنسًا، فلو قام بعضها مقام بعض لزم قلب الحقائق، ولزم ما تقدم في مسألة سوادٍ حلاوةٍ.

فصل

ثم نقول: يجب لهذا الصانع أن يكون واحدًا ـ والوحدانية: نفي الكم المتصل والمنفصل في الذات والصفات، ونفي الشريك في الأفعال ـ؛ إذ لو كان معه ثان للزم عجزهما، أو عجز أحدهما عند الاختلاف، وقهرهما، أو قهر أحدهما عند الاتفاق الواجب مع استحالة ما علم إمكانه لكل واحد منهما باعتبار الانفراد، ونفي وجوب الوجود لكل واحد منهما للاستغناء بكل منهما عن كل منهما.

فإن لم يجب اتفاقهما، بل جاز اختلافهما لزم قبولهما العجز، وعاد الأول.

ويلزم أيضًا في الاتفاق مطلقًا العجزُ؛ لأن الفعل الواحد يستحيل عليه الانقسام فيتمانعان فيه، فيلزم عجزهما أو عجز أحدهما كما في الاختلاف.

والعجز على الإله محال؛ لأنه يضاد القدرة.

- فإن كان قديمًا لزم استحالة عدمه، فيجب أن لا يقدر هذا الإله على شيءٍ دائمًا.

- وإن كان حادثًا فضده، وهو القدرة القديمة، فيستحيل عدمها، فلا يلزم العجز، وأيضًا فيستحيل اتصاف الإله بصفة حادثة.

فإن قلت: فلم لا يجوز أن ينقسم العالم بينهما قسمين، فيكون أحدهما قادرًا على أحد القسمين، والآخر على الآخر، فلا يلزم التمانع؟

فالجواب: أنه قد تقرر قبل استحالة التناهي في مقدورات الإله ومراداته، فيستحيل هذا الفرض الذي ذكر في السؤال.

وأيضًا فالقسمان إن كان معًا في الجوهر لزم من تعلق القدرة ببعضها تعلقها بالجميع للتماثل فيلزم التمانع.

وإن كان أحد القسمين الجواهر، والآخر الأعراض فذلك لا يعقل؛ إذ القدرة على إيجاد الجواهر لا تعقل بدون القدرة على أعراضها، وكذا العكس للتلازم الذي بينهما.

ثم ذلك لا يدفع التمانع أيضًا عندما يريد أحدهما أن يوجد الجوهر، والآخر لا يريد أن يوجد عرضه.

ويصح إثبات هذا العقد - وهو الوحدانية - بالدليل السمعي، ومنعه بعض المحققين، وهو رأيي؛ لأن ثبوت الصانع لا يتحقق بدونها، ولا أثر للدليل السمعي في ثبوت الصانع، فكذا ما يتوقف عليه، والله أعلم

ويصح أن يستدل على الوحدانية بما تقدم في وحدة الصفات، فنقول: يلزم من تعدد الإله وجود ما لا نهاية له عددًا إن تعدد بتعدد الممكنات، والاحتياج إلى مخصص إن وقف دون ذلك، وكلاهما محال.

وبهذا الدليل بعينه ـ أعني: دليل التمانع ـ يستدل على أنه جل وعلا هو الموجد لأفعال العباد، ولا تأثير لقدرتهم الحادثة فيها، بل هي موجودة مقارنة لها.

وإنما قلنا بوجود قدرة مقارنة؛ لما نجده من الفرق الضروري بين حركة الاضطرار وحركة الاختيار.

وعن تعلق هذه القدرة الحادثة بالمقدور في محلها مقارنة له من غير تأثير عبّر أهل السنة ﷺ: بالكسب، وهو متعلق التكليف الشرعي، وأمارة على الثواب والعقاب.

فبطل إذا مذهب الجبرية -وهو إنكار القدرة الحادثة-؛ لما فيه من جحد الضرورة، وإبطال محل التكليف، وأمارة الثواب والعقاب.

ومن هنا كان بدعة.

ومذهب القدرية - وهو كون العبد يخترع أفعاله على وفق مراده بالقدرة التي خلق الله له -؛ لما علمت من دليل الوحدانية، واستحالة شريك مع الله تعالى أيًّا كان.

ويلزم فيه أيضًا استحالة ما علم إمكانه، إذ الأفعال يصح تعلق القدرة القديمة بها قبل تعلق القدرة الحادثة، فلو منعتها القدرة الحادثة، للزم ما ذكر وترجيح المرجوح.

قالوا: لم يزل يقدر عليها بأن يسلب القدرة الحادثة.

قلنا: فقد لزم إذن أن لا يقدر عليها مع وجود القدرة الحادثة.

وأيضًا: من أصلكم وجوب مراعاة الصلاح والأصلح، فلا يمكن سلبها عندكم بعد التكليف.

قالوا: فكيف يثيبه أو يعاقبه على غير فعله.

قلنا: يفعل ما يشاء، لا يسأل عما يفعل، والثواب والعقاب غير معللين، وإنما الأفعال أمارات شرعية عليهما، يخلق الله تعالى في كل مكلف ما يدل شرعًا على ما أراد به في عقباه، «فكل ميسر لما خلق له»، ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [هود: ١١٨]، نسأله سبحانه حسن الخاتمة بفضله.

قالوا: كيف يمدح العبد ويذم على غير ما فعل؟ ويلزم أن تكون للعباد الحجة في الآخرة، وقد قال الله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

قلنا: من معنى ما قبله.

وأيضًا: فيبطل بمسألة خلق الداعي والقدرة الحادثة، وبعلمه القديم المحيط بكل شيء.

والحق: أن العبد مجبور في قالب مختار، فحسن فيه رعي الأمرين على تقدير تسليم أصل التحسين والتقبيح العقليين.

فصل:

وإذا عرفت استحالة تأثير القدرة الحادثة في محلها، بطل لذلك تأثيرها بواسطة مقدورها في غير محلها، كرمي الحجر والضرب بالسيف ونحو ذلك مما يوجد عادة بواسطة حركة اليد مثلًا، وهو المسمى بالتولد عند القدرية مجوس هذه الأمة، مع ما فيه على مذهبهم من وجود أثر بين مؤثرين، ووجود فعل من غير فاعل، أو فاعل من غير إرادة ولا علم بالمفعول، ونحو ذلك من الاستحالات المذكورة في المطولات.

واتفق الأكثر على عدم تولد الشبع والري ونحوهما عن الأكل والشرب وشبههما، وذلك مما ينقض أيضًا على القائلين بالتولد، وبالله تعالى التوفيق.

وهو الذي ذكر في أوصافه تعالى إلى هنا هو كله مما يجب في حقه تعالى.

وإذا علم ما يجب في حقه تعالى علم ما يستحيل وهو ضد ذلك الواجب.

فصل:

ويجوز في حقه تعالى أن يُرى بالأبصار على ما يليق به جل وعلا، لا في جهة ولا في مقابلة لقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣]، ولسؤال موسى كليمه - عليه الصلاة والسلام - لها؛ إذ لو كانت مستحيلة ما جهل أمرها؛ ولإجماع السلف الصالح قبل ظهور البدع على ابتهالهم إلى الله تعالى، وطلبهم النظر إلى وجهه الكريم، ولحديث «سترون ربكم»، ونحوه مما ورد، والظواهر إذا كثرت في شيء أفادت القطع به.

ولا يعارضها قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]؛ لأن الإدراك

أخص لإشعاره بالإحاطة ولا شك أنها منتفية مطلقًا.

سلمنا أنه الرؤية، لكن المراد في الدنيا، أو هو من باب الكل لا الكلية.

ولا قوله عز وجل: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]؛ لأن المراد: في الدنيا؛ إذ هو المسؤل لموسى عليه الصلاة والسلام، والأصل في الجواب المطابقة، ولهذا قال: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾، ولم يقل: «لن أرى»، أو «لن تمكن رؤيتي»، وقد يستأنس لذلك بما تقرر في المنطق أن نقيض الوقتية يؤخذ فيها وقتها المعين.

وأما إثباتها بالدليل العقلي المشهور، وهو: أن مصحح الرؤية الوجود، فضعيف؛ لأن الوجود عين الموجود، فلا يصح أن يكون علة.

ومعتمد من أحالها من المبتدعة أنها تستدعي الجهة والمقابلة، وهو باطل؛ لأن ذلك مفرع على انبعاث الأشعة، فتتصل بالمرئي، وذلك لو صح لوجب أن لا يرى الإنسان إلا قدر حدقته، وهو باطل على الضرورة.

قالوا: إنما يكون ذلك لاتصال الشعاع بالهواء وهو مضيء، فأعان على رؤية ما قابله، كالبلور المعين بإشراقه على رؤية ما فيه.

قلنا: فيلزم أن لا يرى من الهواء إلا قدر حدقته، وأيضًا فنحن نرى والهواء مظلم، ما نراه والهواء مشرق.

ومما ينقض عليهم عدم رؤية الجوهر الفرد مع اتصال الشعاع به، ولا يناله من ذلك وحده إلا ما يناله مع غيره، ورؤية الكبير مع البعد صغيرًا، مع اتصال الشعاع والمقابلة بجميعه.

قالوا: إنما ذلك؛ لأن الشعاع نفذ من زاوية حادة لمثلث قاعدته المرئي، فقام خطًا مستقيما بوسط القاعدة على زوايا قائمة، ومعلوم أنه أصغر مما يقوم عليها من

سائر الخطوط، فزيادة ذلك البعد لغيره، منعت من رؤية طرف المرئي.

قلنا: فيلزم إذا انتقل المرئي إلى مقدار تلك الزيادة من البعد أن لا يرى، والمشاهدة تكذبه.

ومما ينقض عليهم رؤية الأكوان مع أن الأشعة لم تتصل بها.

قالوا: المرئي ما اتصلت به، أو قام بما اتصلت به.

قلنا: فيلزم أن نرى الطعوم والروائح لقيامها بما اتصلت به.

قالوا: إنما ذلك فيما يقبل الرؤية.

قلنا: فها هو البعيد يرى دون لونه.

ومما ينقض عليهم: رؤية قرص الشمس، مع عدم رؤية ما دونها من الطير إذا علا في الجو، ورؤية النار على البعد دون ما دونها، وأيضًا الانبعاث إنما يكون عن اعتماد إلى جهة، والسبر يبطله.

ثم لزوم المقابلة يبطل برؤية الإنسان نفسه في المرآة والماء.

قالوا: لم تتشبث الأشعة فيهما لعدم التضريس فانعكست إلى الرائي.

قلنا: فيلزم أن لا يرى المرآة والماء، لعدم قاعدة الأشعة فيهما.

قالوا: إنما يرى صورة منطبعة لا نفسه فيهما.

قلنا: فيلزم أن لا تبعد ببعده.

ومما يلزم على اشتراط المقابلة: أن لا يرى الرائي إلا قدر ذاته؛ إذ لا يقابل أكبر منها.

قالوا: الشعاع أعان على ذلك.

قلنا: قد تقدم جوابه.

ولو سلم ذلك كله، فرؤية الله تعالى لكل موجود ولا بنية ولا شعاع وليس في جهة ولا مقابلة يهدم ما أصلوه.

وأيضًا فما ثبت من رؤية النبي ﷺ الجنة من موضعه مع غاية البعد وكثافة الحجب الكثيرة، يبطل ما تخيلوه من الأشعة والموانع.

وإذا تقرر هذا فالبصر عند أهل الحق: عبارة عن معنى يقوم بمحل ما، يتعلق بالمرئيات.

ويتعدد في حقنا بحسب تعددها، وما لم يُرَ من الموجودات، فلموانع قامت بالمحل على حسبها.

وهل قام في العمى مانع واحد يضاد جميع الإدراكات؟، أو موانع تعددت بتعدد ما فاتت رؤيته من الموجودات؟ فيه تردد.

فصل:

ومن الجائزات في حقِّه تعالى: خَلْقُ العباد، وخَلْقُ أعمالهم، وخَلْقُ الثواب والعقاب عليها.

ولا يجب عليه شيء من ذلك، ولا مراعاة صلاح ولا أصلح، وإلا لوجب أن لا يكون تكليف ولا محنة دنيوية ولا أخروية.

والأفعال كلها خيرها وشرها، نفعها وضرها مستوية في الدلالة على باهر قدرته جل وعز، وسعة علمه، ونفوذ إرادته، لا يتطرق لذاته العلية من ذلك كمال

ولا نقص «كان الله ولا شيء معه، وهو الآن على ما كان عليه»، فأكرم الله سبحانه من شاء بما لا يكيف من أنواع النعيم بمجرد فضله لا لميل إليه، ولا لقضاء حق وجب له عليه، وعدل فيمن شاء بما لا يطاق وصفه من أوصاف الجحيم لا لإشفاء غيظ، ولا لضرر ناله من قبله.

وكلا النوعين دال على سعة ملكه، وانقياد جميع الممكنات لإرادته وعدم تعاصيها على باهر قدرته كل منها واقع على ما ينبغي من جريه على وفق علمه وإرادته من غير أن يتجدد له بذلك كمال ولا نقص لا حالًا ولا مآلا.

فالوجوب إذا والظلم عليه تعالى محالان؛ إذ الوجوب يستدعي تعاصي بعض الممكنات، والظلم يستدعي التصرف على خلاف ما ينبغي.

ومن هنا تعلم استحالة أن يكون فعله تعالى لغرض؛ لأنه لو كان له غرض في الفعل لأوجبه عليه، وإلا لم يكن علة له، فيكون مقهورًا، كيف ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ﴾ [القصص: ٦٨].

فالغرض إما قديم، فيلزم قدم الفعل، وقد مر برهان حدوثه.

أو حادث فيفتقر إلى غرض، ثم كذلك ويتسلسل فيؤدي إلى حوادث لا أول لها، وقد مر برهان بطلانه.

وأيضًا: فالغرض إما مصلحة تعود إليه أو إلى فعله، والأول محال؛ لاستلزامه اتصاف ذاته العلية بالحوادث.

والثاني محال؛ لعدم وجوب مراعاة الصلاح والأصلح؛ ولأنه قادر على إيصال تلك المصلحة إلى العبد مثلا من غير واسطة؛ ولأنه يلزم فيه تعليل الشيء بنفسه أو التسلسل لنقل الكلام إلى تلك المصلحة نفسها.

قالوا: إذا لم يكن غرض، فالفعل سفه.

قلنا: السَّفَهُ عرفًا: ما فُعِلَ مع الجهل بالعَوَاقِبِ، أو تَرْجِيحُ اللَّذَّةِ الحَاضِرة حتى يفعل السفيهُ ما فيه ضررُه أو حتفه وهو لا يشعر، وأين هذا من فعل المُتَعَالِي عن تجدُّدِ كمالٍ أو نقصان الذي لا يعزب عن علمه شيء على الإطلاق في سرٍّ وإعلان؟!.

فصل:

وإذا عرفتَ بما ذُكِرَ عدمَ رجحان بعض الأفعال على بعض بالنسبة إليه تعالى عرفتَ جَهَالَةَ مَنْ تَسَوَّرَ على الغيب، ورأى أن العقل يتوصل وحده دون الشرع إلى إدراك الحَسَن والقَبِيح عنده جل وعلا.

على أنه لو سلم لهم ذلك جدلًا لم يجزم العقل بشيء من ذلك لتعارض أوجه من النظر في ذلك متضادة.

فإنَّا لم نعرف وجوب الإيمان، ولا تحريم الكفران إلا بعد مجيء الشرع.

فصل:

ومن الجائزات ويجب الإيمان به: بعث الرسل إلى العباد ليبلغوهم أمرَ الله سبحانه ونهيَه وإباحَتَه، وما يتعلق بذلك من خطاب الوضع، لِمَا عرفت أن العقل لا يُدْرِكُ دون شرعٍ طاعةً ولا معصيةً، ولا ما بينهما.

وتفضل سبحانه بتأييدهم بالمعجزة الدّالة على صدقهم، وهي: فِعْلُ الله سبحانه

الخارقُ للعادة المقارنُ لدعوى الرسالة، متحدّى به قبل وقوعه غير مكذَّب بعجز من يبْغِي معارضته عن الإتيان بمثله.

فاحترز بالأوّل من القديم، فليس فعلًا لله تعالى، فلا يكون معجزة، ودخل فيه: الفعل الذي تعلقت القدرة الحادثة به، كتلاوة النبي ﷺ القرآن فهو معجزة لرسول الله ﷺ دون غيره؛ إذ غيره إذا تلاه إنما يحكيه، وليس هو الآخذ له عن الملَك، ودخل فيه: ما لا تتعلق به القدرة الحادثة كإحياء الموتى، وتكثير الطعام، وانقياد الحجر الشجر ونحو ذلك.

وَعَيَّنَ بعضُ أصحابنا في المعجزة: أن تكون من النوع الثاني لا الأول، فتكون معجزة القرآن على هذا في نظمه المخصوص، واطلاع النبي ﷺ على ذلك دون سائر الناس، وكِلَا الأمرين ليس من فعله ولا من كسبه، وهذا الثاني أظهر، والله تعالى أعلم

فإن قلتَ: قد يتحدى النبي بعدم الفعل كما قال ﷺ: «قد عصمني ربي»، وكما قال نوح عليه السلام ﴿فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ﴿٥٥﴾﴾ [هود: ٥٥]، ﴿ثُمَّ ٱقْضُوٓا۟ إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ ﴿٧١﴾﴾ [يونس: ٧١]، فقد وقع التحدي بعدم الفعل كالضرب والقتل.

فالجواب: أن إِعْلَامَه وَإِخْبَارَهُ بذلك على وَفْقِ ما ظَهَرَ هو المعجزة، وهو فِعْلُ الله خَلَقَهُ له.

ومنهم من قيد هذا الاعتراض فزاد لإدخال ما ورد من قوله في شروط المعجز وهو فعل لله تعالى فقال: أو ما يقوم مقامه.

واحترز بقوله: «خارق للعادة» من المعتاد، فإنه يستوي فيه الصادق والكاذب، ومن المعتاد: السحر ونحوه، وإن كان سببه العادي نادرًا، خلافا لمن جعل السحر

خارقًا له لكن لسبب خاص به، ومن المعتاد أيضًا ما يوجد في بعض الأجسام من الخواص كجذب الحديد بحجر المغناطيس.

وبقوله: «مقارن لدعوى الرسالة» مما وقع بدون دعوى، أو بدعوى غير دعوى الرسالة كدعوى الولاية.

وبقوله: «متحدّى به قبل وقوعه» أي: يقول: آية صدقي كذا مما وقع بدون تحديه، كالإرهاص ونحوه، أو تحدى به لكن بعد وجوده.

وهل يجوز تأخير المعجزة عن موته؟ قولان للأشعري.

وقال بالثاني أبو بكر الباقلاني وهو الظاهر، فإنّ حِفْظَ ما نَصَّ عليه من أحكام شرعه في حياته لا باعث على تلقيه منه.

وبقوله: «غير مكذب» مما إذا قال: آية صدقي أن ينطق الله يدي، فنطقت بتكذيبه.

وفي تكذيب الميت المتحدَّى بإحيائه؟ قولان للقاضي وإمام الحرمين، واختار بعض المتأخرين عدم القدح في تكذيب اليد وشبهها لعدم التحدي بتصديقها.

وهل دلالة المعجزة على صدق الرسل عقلية أو وضعية أو عادية بحسب القرائن؟ أقوال:

أما على الأوّلين فيستحيل صدورها على يد الكاذب لما يلزم على الأوّل من نقض الدليل العقلي.

وعلى الثاني من الخُلْفِ في خبره جل وعلا، إذ تصديق الكاذب كذب، والكذب عليه جل وعلا محال، لأن خبره على وفق علمه فيكون صادقًا.

فلو انتفى لانتفى العلمُ ملزومه، وهو محال لما عرفت من وجوبه[١].

فإن قلت: قد وجدنا العالم منا بالشيء يخبر عنه بالكذب؟

قلنا: كلامنا في الخبر النفسي لا في الألفاظ؛ لاستحالة اتصاف الباري بها، والعالم منا بالشيء مستحيل أن يخبر الخبر من قلبه الذي قام به العلم بخبر كذب على غير وفق علمه، غايته أن يجد في نفسه تقدير الكذب، لا الكذب.

وأيضًا: لو اتصف الباري تعالى بالكذب ولا تكون صفته إلا قديمة؛ لاستحال اتصافه بالصدق مع صحة اتصافه به؛ لأجل وجوب العلم له تعالى، ففيه استحالة مَا عُلِمَتْ صحتُه.

وأما إن قلنا: إن دلالة المعجزة عادية بحسب القرائن، بحيث حصل العلم الضروري عنها بصدق الآتي بها، فإنه يستحيل أن يكون كاذبًا، وإلا لانقلب العلم الضروري جهلًا.

ولم يُجْرِ سبحانه وتعالى عادته من أول الدنيا إلى الآن إلا بعد تمكين الكاذب من المعجزات.

وإذا خيل بسحر أو نحوه أظهر الله فضيحته عن قرب، فلله الحمد على معاملته في ذلك ونحوه بمحض فضله والكرم.

ويجوز أن تظهر المعجزة على يد الكاذب لو انخرقت العادة، ولا يحصل حينئذ بها علم بصدقه وإلا لكان العلم جهلًا.

وتجويز خرق العادة عند حصول العلم بالصدق في حق المُحِقِّ لا يقدح في

(١) أي: وجوب علمه.



العلم؛ إذ لا يلزم من جواز الشيء وقوعه، ألا ترى أنّا نُجوِّزُ استمرارَ عدم العالم مع علمنا ضرورة بوجوده؟! إذ معنى الجواز أنه لو قدر واقعًا لم يلزم منه محال لذاته، لا أنه محتملُ الوقوعِ.

فصل:

وإذا عُلِمَ صِدْقُ الرسل - عليهم أفضل الصلاة والسلام - لدلالة المعجزة، وجب تصديقهم في كل ما أتوا به عن الله عز وجل، ويستحيل منهم الكذب عقلًا، والمعاصي شرعًا؛ لأنا مأمورون بالاقتداء بهم، فلو جازت عليهم المعصية لكنا مأمورين بها: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعراف: ٢٨]، وبهذا تعرف عدم وقوع المكروه منهم أيضًا، بل والمباح على الوجه الذي يقع من غيرهم، وبالله تعالى التوفيق.

فصل:

ونبينا ومولانا محمد ﷺ قد عُلِمَ ضرورةً ادِّعاؤُه الرِّسالةَ وتحدَّى بمعجزاتٍ لا يحاط بها.

وأفضلُها القرآن العظيم، الذي لم تزل تقرع أسماع البلغاء بتضليل كل دين غير دين الإسلام آياته، وتحرك لطلب المعارضة على سبيل التعجيز حمية اللسن المتوقدي الفطنة، الأقوياء العارضة، نظمًا ونثرًا، الخائضين في كل فن من فنون البلاغة طولًا وعرضًا، بحيث لا تغلب من معارضتهم أمنع كلمة، وإن لم يعرض فيها بعجزهم.

فكيف وهو يسمعون في تعجيزهم صريح قوله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٣﴾﴾ [هود: ١٣].

ثم تنَزَّل معهم فقال: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [البقرة: ٢٣].

ثم صرح بعجز الجميع جنهم وإنسهم مفترقين ومجتمعين، فقال: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾﴾ [الإسراء: ٨٨].

ومع ذلك لم تحرك أنفتهم، وهم المجبولون عليها، ومن عادتهم أنهم لا يملكون معها ضبط أنفسهم عند ورود أدنى عارض يقدح في مناصبهم، وإن كان في ذلك حتف أنفسهم فكيف بما هو من نوع البلاغة التي هي كلامهم، وتدب فيهم دبيبًا، حتى إنهم بها في كل واد يهيمون؟!.

لكن القوم أخرسهم أنهم أحسوا أن الأمر الإلهي لا يمكن معارضته، إما لأنه ليس في طوقهم وهو الأصح، أو لِلصَّرْفَةِ وهما قولان.

ومن لم يستح منهم وانتدب لمقاومة هذا الأمر الإلهي كمسيلمة افتضح، وأتى بخرفة يتضاحك منها إلى قيام الساعة.

ولو أنهم نقل إليهم القرآن نقل غيره من الكلام - نقل آحاد - لأمكن الاعتذار عنهم بعدم الوصول، كلاَّ، بل امتلأت بجملته وصحفه وإشادة أمره الأرض كلها، سهلها وجبلها، بدوها وحاضرها، برها وبحرها، مؤمنها وكافرها، جنها وإنسها، وتطاولت أزمنته على تلك الصفة قريبًا من تسعمائة سنة.

أفيستريب عاقل بعد هذا في كونه من عند الله جل وعلا صدق به نبيه محمدًا ﷺ.

هذا مع ما فيه من الإخبار - قبل الوقوع - بالغيوب المطابقة، ومحاسن علوم الشريعة المشتملة على ما لا يقدر البشر على ضبطه من المصالح الدنيوية والآخروية، وتحرير الأدلة، والرد على المخالفين بالبراهين القاطعة، وسرد قصص الماضين، وتذكرة النفس بمواعظ يغرق في أدنى بحارها جميع وعظ الواعظين.

هذا كله في يد نبيٍّ أُمِّيٍّ، لم يخط قط كتابا، ولا حصلت له مخالطة لذوي علم ما يمكن بها تحصيل أدنى شيء من ذلك، علم ذلك كله بالضرورة: ﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿٤٨﴾ ﴾ [العنكبوت: ٤٨].

ثم هذا إلى ما له من المعجزات التي لا تحصى، ثم إلى ما جبلت عليه ذاته الكريمة من الكمالات التي كادت أن تفصح، بل أفصحت قبل البعثة برسالته خَلْقًا وخُلُقًا.

ثم مع ذلك كله أكد الله صدقه بذكر اسمه وبجميع وصفه في الكتب الماضية، قال الله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، الآية.

وأطلق ألسنة الأحبار قريبًا من مبعثه بجميع ذلك، حتى إنه سبحانه وتعالى بفضله مما أكد به زوال اللبس على نبوته أن منع العرب قبله عن التسمي باسمه الخاص به، إلا أن قليلين تسموا قريبًا من مولده باسمه، رجاء حصول النبوة لهم، لما سمعوا من الأحبار، ثم من عظيم فضل الله تعالى في إزالة اللبس أنه لم يطلق لسان أحد من أولئك الذين تسموا باسمه بدعوى النبوة.

فصل:

وإذا وفقت لعلم هذا كله حصل لك العلم ضرورة بصدق رسالة نبينا ومولانا محمد ﷺ.

فوجب الإيمان به في كل ما جاء به عن الله سبحانه جملة وتفصيلا، كالحشر والنشر لعين هذا البدن، لا لمثله إجماعا، وفي كونه عن تفريق أو عدم محض؟ تردد باعتبار ما دل عليه الشرع، أما الجواز العقلي فيهما فباتفاق.

وفي إعادة الأعراض بأعيانها طريقتان:

الأولى: تعاد بأعيانها باتفاق.

والثانية: قولان، والصحيح منهما إعادتها بأعيانها، وفي إعادة عين الوقت قولان.

وكالصراط، وكالميزان، وفي كون الموزون صحف الأعمال، أو أجساما تخلق أمثلة لها؟ تردد.

والجنة والنار وعذاب القبر وسؤاله.

ولا يقدح فيه مشاهدتنا للميت على نحو ما وضع في قبره؛ لأن في الموت وما بعده خوارق عادات أخبر بها الشرع وهي جائزة، فوجب الإيمان بها على ظاهرها.

وأما ما استحال ظاهره نحو: ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، فإنا نصرفه عن ظاهره اتفاقًا، ثم إن كان له تأويل واحد تعين الحمل عليه، وإلا وجب التفويض مع التنزيه، وهو مذهب الأقدمين، خلافًا لإمام الحرمين.

فصل:

ومما جاء به النبي ﷺ ويجب الإيمان به:

نفوذ الوعيد في طائفة من عصاة أمته، ثم يخرجون بشفاعته ﷺ.

والحوض، وهل هو قبل الصراط أو بعده، أو هما حوضان أحدهما قبل الصراط والآخر بعده - وهو الصحيح -؟ أقوالٌ.

وتطاير الصحف، إلى غير ذلك مما علم من الدين ضرورة، وعلمه مفصل في الكتاب والسنة وكتب علماء الأمة.

واعلم أن أصول الأحكام التي منها يتلقى: الكتاب، والسنة، وإجماع الأمة، وقياس الأئمة.

واتباعُ السلف الصالح، واقتفاء آثارهم نجاةٌ لمن تمسك به.

وأفضل الناس بعد نبينا ومولانا محمد ﷺ أبو بكر ثم عمر، ومختارُ مالكٍ الوقفُ بين عثمان وعلي، ﵄ وعمن قبلهما.

والصحابة ﵃ كلهم أئمة عدول بأيهم اقتديتم اهتديتم.

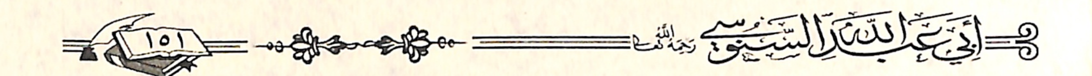
نفعنا الله تعالى بحبهم، وأماتنا على سنتهم، وحشرنا في زمرتهم، آمين يارب العالمين.

فهذه عقيدة أهل التوحيد المخرجة بفضل الله من ظلمات الجهل والتقليد، المرغمة بعون الله أنف كل مبتدع عنيد، نسأله سبحانه أن ينفع بها بفضله، ويشرح بها صدر من يسعى في تحصيلها بطَوْلِهِ.

وصل اللهم على سيدنا ومولانا محمد عدد ما ذكرك وذكره الذاكرون، وغفل عن ذكرك وذكره الغافلون، ورضي الله تعالى عن أهله وصحبه أجمعين وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

تمت العقيدة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، آمين.





الفهرس





من تراث الإمام
أبي عبد الله السنوسي
رحمه الله تعالى
المنطق المقدمات
الحقائق في تعريفات مصطلحات علم الكلام
العقيدة الصغرى "أم البراهين"
العقيدة الوسطى العقيدة الكبرى
اعتنى به
الخادم
أحمد الشاذلي الأزهري
دار الرواق الأزهري